جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005 – 2020)

رسالة ماجستير

مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من إعداد الطالب

محمد ضايف مزعل

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

رزاق ذياب شعيبث

1444هـ

2022 م

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

سورة البقرة - الآية (3)

م/اقرار المشرف

أقر ان اعداد الرسالة الموسومة (**دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية لعينة من المصارف التجارية للمدة(2005_2020)**) قد اجريت تحت اشرافي في جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت ادناه.

المشرف

ا.م.د.رزاق ذياب شعيبث

٢٠٢٢/٨/١

توصية رئيس القسم العلمي:

بناء على الاقرار الذي تقدم به الاستاذ المشرف .ارشح الرسالة للمناقشة.

ا.م.د.علي جابر عبد الحسين

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة المثنى /كلية الادارة والاقتصاد

٢٠٢٢/٨/١

اقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة (دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية لعينة من المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠))، لطالب الدراسات العليا/الماجستير (محمد ضايف مزعل) قسم العلوم المالية والمصرفية، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية، وقد اصبحت بأسلوب علمي سليم من الالفاظ والتعبير اللغوي والنحوي وانها صالحة للمناقشة، ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم : ا.د. احمد حسين عبد الساده

كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة المثنى

التاريخ : ١١ / ٨/ ٢٠٢٢

إقـرار المقوم العلمـي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ ((دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005 – 2020))) ، قد قومت علمياً من قبلي وأجـد انها صالحة للمناقشة ، ولأجلـه وقعـت.

التوقيـع :

الاســـــم :

اللقب العلمي :

مكان العمل :

التاريـــخ : / / 2022

إقـرار المقوم العلمـي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ ((دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005 – 2020))) ، قد قومت علمياً من قبلي وأجـد انها صالحة للمناقشة ، ولأجلـه وقعـت.

التوقيـع :

الاســـــم :

اللقب العلمي :

مكان العمل :

التاريـــخ : / / 2022

إقـرار المقوم الإحصائي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ ((دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005 – 2020))) ، قد قومت احصائياً من قبلي وأجـد انها صالحة للمناقشة ، ولأجلـه وقعـت.

التوقيـع :

الاســـــم :

اللقب العلمي :

مكان العمل :

التاريـــخ : / / 2022

الإهداء

الى الذين ضحوا بأغلى ما يملكون للدفاع عن وطني الجريح (شهدائنا) . . إكراماً وافتخاراً

الى من علمني العطاء بدون انتظار والدي العزيز . . براً واعتزازاً

الى من انارت طريقي بدعائها وعطفها امي الغالية . . براً واجلالاً

وإلى منارة العلم جامعة المثنى وكليتي الحبيبة الإدارة والاقتصاد

الى من ساندني وقدم لي النصيحة ويد العون احبتي واخوتي وأقربائي واصدقائي

الأوفياء . . شكراً وامتنان

محمد

شكر وعرفان

عن أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام (مَنْ بَذَلَ لَكَ جُهْدَ عِنايَته فَأبذُل لَهُ جُهْدَ شُكْرِك).

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى إله وصحبة اجمعين، اللهم لا علم لنا الا ما علمتنا، إنك انت العليم الحكيم.

واعترافا بفضل ذوي الفضل فإنني أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وأسمى آيات التقدير والعرفان إلى استاذي الاستاذ المساعد الدكتور (رزاق ذياب شعيبث) لتكرمه بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي منحني من وقته ومن علمه الوفير وكان خير مشرف وموجه.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الاستاذ المساعد الدكتور (صفاء الزيادي) وأقدم شكري وتقدير إلى المعاون العلمي الاستاذ المساعد الدكتور (عقيل دخيل كريم) لجهوده المبذولة لنا طيلة مدة الدراسة واتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الاستاذ المساعد الدكتور (علي جابر عبد الحسين).

وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين، لما تحملوه من عناء السفر والمراجعة والتقييم وقبولهم مناقشة الرسالة، فجزآهم الله خير الجزاء.

وأتقدم بخالص شكري وأمتناني إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم، أساتذة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى فلولاهم لما وصلت الى هذه المرحلة والى جميع موظفي الكلية لاسيما وحدة الدراسات العليا، وشكري وتقديري إلى كل أصدقائي الذين كان لهم الفضل في مد يد العون لي والمساعدة خلال مسيرتي الدراسية.

الباحث

المستخلص

بعد أربعة عقود من سيطرة الدولة والقطاع العام في مختلف مفاصل الاقتصاد ومزاحمة القطاع الخاص ودخول العراق في ثلاث حروب متتالية، نجم عن هذه الأحداث تشوهات اقتصادية واجتماعية في الاقتصاد العراقي الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تبني سياسة الدعم والتدخل الذي حملها عبئا كبيرا شكل ضغطا على الموازنة العامة، وان كل ذلك يأتي ضمن إطار إمكان تحقيق وبلوغ الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، لكن وصول مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق إلى مستوى مرتفع فهذا لا يعني أن المواطن مرفه من جميع الجوانب بل مرفه من ناحية الاستهلاك المرتبط بالتطورات الحاصلة في الدخل النقدي، فقد اتسعت الفجوة بين شرائح الدخل المختلفة وأصبحت هناك طبقتان الفئة الدنيا والفئة العليا نتيجة عامل التضخم والفساد المالي، لذا جاءت الضرورة التحليل الائتمان المصرفي ودورة في تحقيق الرفاهية والعدالة والكفاءة، وعليه توصلت الدراسة الى جمله من الاستنتاجات اهمها ان زيادة الدخل القومي هو الذي سيفضي الى العدالة في توزيع الدخول، أي ان المسألة تبدو مرتبطة بالإنتاجية، اذ ان امثليه (باريتو) تتصدى لأي توزيع دخول بعيداً عن الانتاجية التي ستفضي الى رفاهية الجميع، أي زيادة رفاه الناس الاكثر حرماناً، من دون المساس برفاهية الميسورين من الناس. كذلك توصلت الى جملة من التوصيات اهمها يجب تنوع أشكال الائتمان الممنوح من قبل مصارف عينة الدراسة التي تقدمها المصارف إلى فئات المجتمع العراقي والاقتداء بالتجارب الدولية.

الكلمات الافتتاحية: (الائتمان المصرفي، العدالة، الرفاهية)

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	
اقرار المشرف	
الاهداء	
الشكر والتقدير	
المستخلص	أ
قائمة المحتويات	ب
قائمة الجداول	هـ
قائمة الاشكال	ز
المقدمة	1
المنهجية الدراسة	2
الدراسات السابقة	4
الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	10-58
المبحث الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للائتمان المصرفي	10
اولا: نشأة الائتمان المصرفي	10
ثانيا: مفهوم الائتمان المصرفي	14
ثالثا: أسس منح الائتمان المصرفي	15
رابعا: أهمية الائتمان المصرفي	16
خامساً: اشكال الائتمان المصرفي	17
سادساً: مراحل منح الائتمان المصرفي	24
سابعاً: العوامل المؤثرة في منح الائتمان المصرفي	26
المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم الفقر وعدالة التوزيع	29

أولا: نظرة تاريخية عن الفقر	29
ثانياً: مفهوم الفقر	31
ثالثاً: النظريات المفسرة للفقر	32
رابعاً: العوامل المؤثرة في الفقر	34
خامساً: منهجيات قياس الفقر	35
سادساً: سبل مواجهة الفقر	40
سابعا: العدالة	40
ثامناً: نظريات العدالة	42
المبحث الثالث: الرفاهية والكفاءة في الائتمان المصرفي	44
اولا: مفهوم الرفاهية	44
ثانيا: مفهوم الكفاءة	47
ثالثا: انواع الكفاءة	48
رابعا: المدارس الفكرية التي عالجت مفهوم الكفاءة والرفاهية	50
خامسا: العلاقة بين الكفاءة والعدالة ومنحنى الرفاهية	53
الفصل الثاني: هيكل الجهاز المصرفي	60-100
المبحث الأول: بيئة القطاع المصرفي العراقي	60
أولاً: تاريخية القطاع المصرفي وهيكلية.	60
ثانياً: هيكل الجهاز المصرفي العراقي لسنة 2020	63
ثالثاً: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي	65
رابعاً: نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة	66
المبحث الثاني: تحليل الائتمان النقدي الممنوح في المصارف التجارية العراقية عينة البحث	70
اولا: مصرف الرافدين	70

ثانيا: مصرف الرشيد	75
ثالثا: مصرف الزراعي التعاوني	79
رابعا: مصرف العقاري العراقي	82
خامسا: مصرف الصناعي العراقي	84
المبحث الثالث: صناديق التنمية ودورها في الائتمان المصرفي	89
اولا: طبيعة وعمل صناديق التنمية في العراق	90
ثانيا: صناديق التنمية ونظام التامين	90
ثالثاَ: سبل زيادة التمويل في تحقيق العدالة في العراق.	93
رابعا: محددات الطلب على صناديق التنمية في العراق	94
خامسا: سياسة صناديق التنمية في العراق واساليب تمويلها	**97**
الفصل الثالث: تقدير وتحليل العلاقة الدالية للمتغيرات باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	**102-123**
المبحث الأول: توصيف استقراريه متغيرات البحث وتحليلها	**102**
أولا: سكون السلاسل الزمنية	**102**
ثانيا: نموذج الابطاء الذاتي الموزع ARDL	**105**
ثالثا: توصيف متغيرات النموذج	**106**
رابعا: الرسم البياني للسلاسل الزمنية	**110**
خامسا: اختبار الاستجرارية (ADF) لمتغيرات البحث	**112**
المبحث الثاني: تقدير المتغيرات باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	**114**
أولا: اختبار العلاقة بين الكفاءة والائتمان على وفق انموذج ARDL	**114**
ثانيا: اختبار العلاقة بين الكفاءة والعدالة على وفق انموذج ARDL	**117**
ثالثا: تحليل العلاقة بين الائتمان ومتغير الرفاهية	**121**

الاستنتاجات	**125**
التوصيات	**126**
المصادر والمراجع	**128**
المستخلص باللغة الانكليزية	**ا**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	مؤشرات فقر الدخل	**38**
2	نظريات العدالة	**43**
3	الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الرافدين	**71**
4	الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الرشيد	**76**
5	الائتمان النقدي لمصرف الزراعي	**80**
6	الائتمان النقدي لمصرف العقاري	**83**
7	الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الصناعي العراقي	**85**
8	أداء السياسة التمويلية للصندوق من 2008 –2015	**91**
9	المبالغ المتحصلة في الصندوق	**92**
10	تقديرات عدد السكان وعدد الأسر والحاجة إلى عدد الوحدات السكنية في العراق لعام 2008–2020	**96**
11	عدد الوحدات السكنية في كل محافظة	**99**
12	توصيف المتغيرات الخاصة بالبحث	**107**
13	البيانات السنوية لمتغيرات البحث	**107**
14	البيانات الربع سنوية لمتغيرات البحث	**108**
15	نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث باستخدام ADF	**112**
16	نتائج انموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات المستقلة	**115**

	ومتغير الائتمان في العراق	
17	اختبار الحدود لدالة الائتمان	**116**
18	نتائج انموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير الائتمان في العراق	**117**
19	اختبار الحدود لدالة الائتمان	**118**
20	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للائتمان	**119**
21	نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين المتغيرات	**121**
22	نتائج انموذج ARDL لدالة الودائع (S) في العراق	**122**
23	اختبار الحدود للأنموذج	**123**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	إعادة توزيع الدخل يعمل على الحد من الكفاءة الاقتصادية	**54**
3	يوضح هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2020	64
4	يوضح حركة معدل نمو الائتمان النقدي لمصرف الرافدين	75
5	يوضح حركة الائتمان النقدي لمصرف الرشيد.	79
6	يوضح حركة معدلات نمو لمصرف الزراعي التعاوني	82
7	حركة معدلات نمو لمصرف العقاري	84
8	حركة معدلات نمو لمصرف الصناعي العراقي	86
9	استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير الائتمان	110
10	استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير الكفاءة المصرفية	110
11	استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير العدالة	111
12	استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير الرفاهية	111
13	اختبار Jacque- Bear	119

14	استقراريه الانموذج المقدر لمتغيرات DE, GDP, INF, CR	120
115		

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي من اهم الوظائف الرئيسية التي تقوم بها البنوك التجارية، إذ يؤدي دورا مهما في تحقيق الربحية لها، وذلك نظرا لكونه من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة ومن ثم فان ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يؤدي الى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعد مصدرا للإيرادات في تلك البنوك، وأن ارتفاع نسبة القروض الممنوحة تؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بها نتيجة احتمال عدم سدادها.

ينشا الاتمان المصرفي من خلال قيام البنك بتوظيف اموال، المودعين عن طريق منحها لطالبي الائتمان المصرفي اذ ان البن ملتزما بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء أجالها أو عند طلبها، فإن تعثر الحاصلين على الائتمان عن السداد بتاريخ الاستحقاق يعرض البنوك إلى خسائر مالية تؤثر على إيراداته وعلى مركز المالي.

ترتبط قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بدرجة كبيرة بمدى كفاءتها في استرداد الائتمان الممنوح، التي تتحدد في مدى اتباعه لأسس سليمة في عملية منح الائتمان تقوم على تحجيم مخاطر عدم سداد المقترضين بتاريخ الاستحقاق أو ما يسمى مخاطر الائتمان.

ازداد الاهتمام العالمي في التركيز على الأسس السليمة لإدارة مخاطر الائتمان، خصوصا بعد توالى الأزمات المالية والمصرفية، فقد أصدرت لجنة بازل عدة وثائق في هذا المجال، أهمها ما يدعو إلى إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان، وتوفير إجراءات سليمة لمنح الائتمان المصرفي، والمحافظة على عملية إدارة مراقبة الائتمان وقياسها والتحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان المصرف.

منهجية البحث

اولاَ: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على أحد المواضيع المهمة وهو دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية للمصارف التجارية، كذلك الوقوف على طبيعة منح الائتمان للمصارف التجارية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال معايير التي يتطرق اليها، فضلاَ عن بيان اهمية استخدام متطلبات منح الائتمان بصورة سليمة الذي يعد من الوسائل التي تساهم في تحسين كفاءة وفاعلية العمل المصرفي.

ثانياَ: مشكله البحث

تتلخص مشكلة البحث كون تحقيق العدالة واحدا من التحديات التي تواجه العمل المصرفي في العراق، إضافة إلى عدم استطاعة هذا القطاع في تلبية احتياجات تحقيق الكفاءة في منح الائتمان المصرفي، وكذلك الأمر فيما يخص الرفاهية التي تعد الهدف السامي لكل اقتصاد بمختلف قطاعاته الاقتصادية.

ثالثاَ: فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيق أهدافه صيغت الفرضية الأتية:

يستند البحث الى الفرضية مفادها ان الائتمان المصرفي بصورة عامة يحقق الاهداف المرجوة منه على مستوى العدالة والكفاءة، لكن الملاحظ في العراق قصور القطاع المصرفي في تلبية الاحتياجات للأفراد من القروض لهذا نلاحظ عدم تحقق الكفاءة والعدالة في توزيع الائتمان.

رابعاَ: أهداف البحث

يهدف البحث الى وضع التطورات الحقيقية والمعالجات الانية لمشكلة القطاع المصرفي المتمثلة بعدم الكفاءة وعدم تحقيق العدالة في منح الائتمان لذلك من خلال جملة من المعايير التي يتطرق اليها من خلال البحث.

خامساَ: حدود البحث

أ- الحدود المكانية:

وتتمثل باختيار عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب- الحدود الزمانية:

ويشمل البحث المدة (2005-2020) لعينة المصارف المختارة.

سادساً: مجتمع وعينة البحث

يتضمن مجتمع البحث بكافة شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فقد تمثلت بالمصارف الحكومية (الرافدين، والرشيد) ومصارف المتخصصة (الزراعي، والصناعي، والعقاري) وبعض المصارف التجارية الخاصة في العراق وتمثلت (مصرف الشرق الاوسط، ومصرف المتحد للاستثمار، ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف الخليج التجاري) لكونها المصارف الافضل في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2010 حسب تصنيف CAMLS، كذلك من أسباب اختيار المصارف عينة البحث الاتي:

1- ان المصارف عينة البحث جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووجود تقارير مالية متكاملة ومدققة من أجهزة التدقيق الخارجي.

2- ان المصارف عينة البحث كانت من أكثر المصارف نشاطا في التداول لأسهمها خلال السنوات واقلها انقطاعا للتداول من المصارف الأخرى.

الدراسات السابقة

ت	عنوان الرسالة	اسم الباحث	الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية	أبرز نتائج	مقدار الاستفادة
1	Finance and Inequality: The Distributional Impacts of Bank Credit Rationing	Choudhary، M. Ali and Anil Jain	ركزت الدراسة السابقة على التمويل وعدم المساواة في تخفيض الائتمان، لكن الدراسة الحالية تكون دراسة فلسفية بحتة	تقوم البنوك بتخفيض الائتمان بشكل غير متناسب للمقترضين الجدد	يجب تعويض تخفيض الائتمان بواسطة إقراض أكثر نسبيًا من قبل البنوك الأقل تضررًا
2	Credit Shock Propagation in Firm Networks: Evidence from government bank credit expansions	Gustavo S. Cortes& Thiago Christiano Silva& Bernardus F. N. Van Doornik	تركز الدراسة السابقة على صدمات الائتمان وكيفه انتقالها بين الموردين لكن تركز الدراسة الحالية على دور الائتمان المصرفي.	أن الصدمات الائتمانية نشأت في البنوك – إذ تنتقل العلاقات عبر شبكة الموردين والعملاء	يجب التركيز المتزايد المستمر في حصة البنوك في السوق التي استفادت من السيولة الحكومية
3	Bank credit، asset prices and financial stability: Evidence from French banks	Cyril Pouvelle	تهدف الدراسة السابقة على الائتمان المصرفي والاصول والاستقرار المالي في فرنسا، لكن الدراسة الحالية تهدف الى دور الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي	أن عوامل الطلب على الائتمان تفعل تلعب دورًا كبيرًا في عدم الاستقرار المالي	التأكيد على وجود قيود ائتمانية أكثر صرامة في فترات عدم الاستقرار المالي
4	كفاءة وعدالة توزيع الدخل – الشرط الضروري والشرط الكافي الاقتصاد	احمد إبراهيم منصور	تركز الدراسة السابقة على العلاقة بين الكفاءة والعدالة في تحقيق الرفاهية، اما الدراسة	توصل الباحث من خلالها إلى حالة التعاضد بين مفهومي	يجب تمويل الاستثمار بواسطة مدخراتهم وهي

	الإسلامي انموذجا		الحالية تهدف الى دور الائتمان المصرفي في تحقيق العدالة والرفاهية.	الكفاءة والعدالة وهما كحدين مؤثرين في مستوى الرفاهية والسعادة المنشودة.	مسالة مزدوجة التأثير في النشاط الاقتصاد الكلي
5	الكفاءة الاقتصادية في المنظور الاقتصادي الإسلام دراسة مقارنة	جاسم الفارس وأحمد إبراهيم منصور	تهدف الدراسة السابقة على كفاءة المورد الاقتصادي في النظرية الاقتصادية في منضور اقتصادي اسلامي، لكن الدراسة الحالية تركز على دور الكفاءة في القطاع المصرفي	أن كفاءة المورد الاقتصادي في النظرية الاقتصادية الوضعية تتحقق من خلال العائد المادي بمعزل عن العوامل الاخرى.	يجب ان تكون كلفة الفرصة البديلة هي هدف المورد الذي يعمل بمقياس قوى السوق التي تعمل بشكل مستقل عن أية قيم سوى تعظيم العائد وأذواق المستهلكين
6	دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة (2011 – 1975)	احمد جاسم محمد ومحمد حسن عوده	تركز الدراسة السابقة على دور الرفاهية في توزيع الدخل، لكن الدراسة الحالية تهدف الى معرفة دور الائتمان المصرفي في تحقيق الرفاهية في القطاع المصرفي	إن الرفاهية الاقتصادية لأي بلد تقاس أما بدرجة التطور الاقتصادي، أو نوعية الحياة إلا أن في الاقتصاد العراقي لا يمكن قياسه ألا بالجمع بين معامل جيني	ضرورة اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على دخول الفئات العليا وتقديمها كعون

				ومتوسط دخل الفرد	ومساعدة للفئات الفقيرة، مما يسهم ذلك في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية
7	تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011	إدريس رمضان حجي	تهدف الدراسة السابقة الى معرفة وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة التوزيع لغرض وضع التوازن بين السكان واعدادهم ومستوياتهم، لكن تركز الدراسة الحالية الى تحقيق الرفاهية والكفاءة والعدالة في القطاع المصرفي	تعتبر الرفاهية الاقتصادية من الامور المهمة والحاسمة لوضع التوازن ما بين السكان وأعدادهم ومستواهم الاجتماعي والاقتصادي، بهدف الحصول على سياسة اقتصادية ناجحة.	إعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الأولية، باستخدام السياسات المالية المناسبة وخلق مصادر أخرى للدخل وتنويعها.
8	الرفاهية الاقتصادية بين تنظير الاقتصاد الوضعي ومبادئ الاقتصاد الإسلامي	الإمام بلة طيب الأسماء حمد	هدف البحث السابق الي توضيح مفهوم الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاديات الأخرى، وكذلك يهدف البحث إلي بيان وتوضيح وجهة النظر حول الرفاهية الاقتصادية هل هي مسؤولية الفرد أم الدولة؟ وهل يمكن	اعتبرت جميع الأنظمة الاقتصادية، القائمة ان تحقيق الرفاهية الاقتصادية يكمن في توفر المال مما أدى إلى ظهور الأزمات الاقتصادية	يجب توزيع الدخل القومي العائد من عناصر الإنتاج، على عناصر الانتاج التي ساهمت فيه بنسب يضمن حد الكفاية.

			تحقيقها؟ ماهي أهدافها في الاقتصاد الإسلامي، لكن تهدف الدراسة الحالية الى دور الرفاهية في لاسيما المصارف الحكومية لكون موضوع البحث فلسفي اقتصادي بحت		
9	JUSTICE AND ECONOMIC DISTRIBUTION THEORY: SECULAR AND ISLAMIC PHILOSOPHICAL INSIGHT	Bayu، Taufiq Possumah	تهتم هذه الدراسة بشكل رئيسي بالعوامل التي تؤثر على ثروات الأمم، قضايا العدالة والقضاء على الفقر، لكن الدراسة الحالية تركز على دور العدالة في منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية	ظهرت النتائج أن هناك تفاقم في عدم المساواة في الدخل بين شريحة الدخل المنخفض، على وجه الخصوص	يجب أن تستند الأجور والمرتبات إلى مبادئ استراتيجيات المساومة في توزيع الدخل
10	Income Justice in Ukraine A Factorial Survey Study	Kseniia Gatskova	هدف البحث إلى تسليط الضوء على عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من خلال اتخاذ دولة أوكرانيا انموذجا. لكن الدراسة الحالية تركز على عدالة التوزيع والرفاهية في العراق	تشير نتائج البحث مشيرة إلى أن حالة اوكرانيا لم تتفق مع الدراسة المبنية على فرضية "كوزنتس " مما يوضح أن هذه الفرضية لا تعتبر قاعدة	وأوصي البحث بضرورة زيادة جهود الدولة في مكافحة الفقر وتدني مستوى، الدخول بين الفئات الهشة مثل الأطفال وكبار السن

				عامة نظرا إلى اختلاف السياسات التي تتبعها كل دولة في عملية توزيع الدخل.	وضرورة العمل، على زيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري الذي يعد عاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للائتمان المصرفي

المبحث الثاني: التأطير النظري لمفهوم الفقر وعدالة التوزيع

المبحث الثالث: الرفاهية والكفاءة في الائتمان المصرفي

المبحث الاول

الإطار النظري والمفاهيمي للائتمان المصرفي

تمهيد

يعد الائتمان المصرفي مرحلة مهمة في تطور الخدمات المصرفية ومن أهم مداخل البنوك، إذ يقوم على دراسة أوضاع المقترضين والتأكد من ضمان التمويل، إذ يظهر الثقة المتولدة بين المُقرض والمقترض توافق الرغبات والاحتياجات بين من لديهم أموال ومن يحتاجون إليها، ومن الضروري معرفة أن الائتمان مهم في تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن تشغيل الأيدي العاملة ويزيد من طاقة الانتاج والدخل القومي، ولاشك ان اهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصاً من السلطات النقدية والمالية لاسيما من السلطات النقدية والمالية (البنك المركزي العراقي) من أجل ضبط الائتمان واتباع اتجاهه ومساره الجيد، حتى لا تتأرجح في ظل ظروف غير مستقرة، أو تفشل عملية الائتمان الخاصة بالإدارات الرئيسية والإنتاجية لذلك، يعد الائتمان المصرفي نشاطًا مصرفيًا مهمًا للغاية، إذ ان العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس الايرادات اي بنك مهما تعددت مصادر إيراداته الأخرى وتنوعت ومن دونه يفقد البنك وظيفته الرئيسة كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني، ولغرض الوقوف على مفهوم الائتمان المصرفي وبيان العوامل الرئيسة المؤثرة في منح الائتمان ، سنتناول في هذا المبحث مدخل نظري مفاهيمي لمعرفة مراحل نشوء الائتمان المصرفي و اسس منح الائتمان المصرفي، فضلاً عن مراحل الائتمان المصرفي.

اولا: نشأة الائتمان المصرفي

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، اذ ان الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة، فقد عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد، وشاع التعامل بالائتمان والعمليات الائتمانية، إذ تم التعرف على ذلك من الأحجار ذات النقوش التي وجدت ضمن الاثار المكتشفة، كما شاع التعامل بالائتمان في الصين في القرن التاسع الميلادي، وتطور الائتمان المصرفي في النظام الرأسمالي، إذ اصبح مصدر رئيس من عناصر التمويل اللازمة الاقامة ونمو المشروعات على اختلاف أنواعها، وظهر ذلك واضحا من خلال

الارتباط بين نشاط البنوك تاريخيا ونشاط النظام الرأسمالي، اذ ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الأرباح وتراكمها، فقد اصبح التعامل بالائتمان المصرفي في المجتمعات المتقدمة ولاسيما الأنظمة الرأسمالية عادة شائعة بين الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات واخذت تتحدد معالم النظام الائتماني وفقا لمجموعات العلاقات الائتمانية، وطرق الائتمان المتبع واصبح الائتمان يؤدي اكثر من وظيفة داخل المجتمعات الاقتصادية المعاصرة (الصيرفي،2009: 44).

ومر الائتمان بمراحل عديدة وفقا لنمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى: الإقراض المباشر

وتتمثل بظهور أشخاص طبيعيين لديهم وفرة من المدخرات تتجاوز حاجاتهم الاستهلاكية، وآخرين ليس لديهم أموال تكفي احتياجاتهم، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الاقتراض، بدون واسطة بين المقرض صاحب المال، والمقترض المستفيد مقابل عائد معين يتفق عليه الطرفين.

المرحلة الثانية: مرحلة ظهور الصيارفة

جاءت هذه الفترة عندما خاف الأغنياء على أموالهم من النهب والضياع، فأخذوا يودعون الأموال لدى الصيارفة لأن خزائنهم عليها حراسة مشددة، وكان المودعون يدفعون اجرا نظير ذلك للصيارفة وعندما أحس الصرافون باستقرار الودائع وقلة الطلب عليها، وبالتالي أخذوا يفرضونها مقابل عائد في شكل فائدة (Besley& Brigham, 2000: 105).

المرحلة الثالثة: ظهور المصارف التجارية

في أواخر العصور الوسطى، قبل بعض التجار والمصنعين في المدن الإيطالية، وتحديداً البندقية بقبول أموال المودعين مقابل شهادات إبداع رمزية كانت تسمى البنكنوت[1]، إذ قامت هذه المؤسسات بتحويل الودائع

[1]) **الورقة النقدية** أو **البنكنوت**banknote ، هي أوراق دفع تجارية يصدرها البنك، تُدفع لحاملها عند الطلب. كانت العملات الورقية تُصدر من قبل البنوك التجارية، التي كانت مطلوبة قانونياً لاسترداد الأوراق النقدية من أجل المزايدات القانونية (عادة من العملات الذهبية أو الفضية) عند تقديمها إلى أمين الصندوق الرئيسي للبنك الأصلي، هذه الأوراق التجارية يتم تداولها فقط بالقيمة الاسمية في السوق التي يخدمها البنك المصدر.

تدريجياً من حساب مودع إلى آخر لدفع ثمن المعاملات التجارية. يسجل هذا التحويل في سجلات البنك بحضور كل من المقرض والمقترض، وتسمح هذه المؤسسات لعملائها بسحب المبالغ الزائدة عن أرصدة حساباتهم على شكل قروض، لكن التوسع في الإقراض أدى إلى إفلاس بعض البنوك الأمر الذي أثار بعض المفكرين في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من القرن السادس عشر، طلبت الحكومة بإنشاء البنوك للاحتفاظ بالودائع وضمان سلامتها، وهنا تدخلت الدولة وأنشأت بنوكاً متخصصة في تقديم القروض لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وقد دفع رأس المال لهذه الأنشطة بالكامل من قبل القطاع العام بهدف التنمية الاجتماعية وليس الربح (Franklin, 2010: 33).

المرحلة الرابعة: ظهور البنك المركزي

يعد ظهور البنوك المركزية واحداً من عوامل نجاح السياسة النقدية، وذلك لما يمتلكه البنك المركزي من سلطات تخوله في توجيه البنوك وفقاً للروية التي يراها مناسبة، ويمتاز البنك المركزي بالاستقلالية وكذلك هو المسؤول عن اصدار العملة، إضافة الى كونه بنك الدولة أي القائم بالأعمال التي تمكن الحكومة من تلبية متطلباتها النقدية (Geraats, 2002: 135).

المرحلة الخامسة: ظهور البنوك المتخصصة

ظهرت المصارف المتخصصة وذلك لأغراض توفير التمويل الطويل الأجل والمتوسط الأجل للمشروعات التي تعمل في مجالات الانتاجي والصناعي والزراعي والعقاري، إذ انها تهتم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فالرغبة في الإسراع بتنمية قطاع معين كالصناعة أو الزراعة أو الإسكان أو غيره، تستلزم قيام مؤسسات مصرفية متخصصة لتمويل نشاط هذا القطاع، وكذلك تيسير الائتمان للمشروعات القائمة أو للمشروعات الجديدة في قطاع معين، وغالبا ما ترصد لهذه المؤسسات مبالغ محددة في الموازنة العامة للدولة سواء مرة واحدة أو على دفعات، وايضا هناك دافع النشأة المصارف المتخصصة وهو محدودية القدرة لدى المصارف التجارية للوفاء بالحاجات التمويلية للحرفيين وصغار المهنيين، وكذلك المزارعين بسبب المبالغة في الضمان المطلوب للقروض للحفاظ على الأموال المودعة لدى البنك، (الحسيني، الدوري، 2008 : 66).

إذ تهتم المصارف المتخصصة في تنمية القطاعات الانتاجية ويكون هدفها الأساسي ليس الربح و إنما تنمية هذه القطاعات الرئيسية لذا تسمى " بنوك التنمية "، وهي غالبا ما ترتبط بوزارة المالية (في أغلب الدول النامية)، أو مختلطة وغالبا تكون أسعار الفائدة على قروضها معتدلة تتمشى مع غاياتها، حتى اذا ارتفعت أحيانا فلا بد من زيادة فترة التسديد، بحيث يبقى العبء السنوي لخدمة القروض متدنيا وهي تعتمد أساسا على مواردها المالية الذاتية، وخصوصا على رأس مالها، في تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية، (اسماعيل، الطائي، 2019 : 80)، وان معظم قروضها و تسهيلاتها الائتمانية تنحصر في القطاع الذي يحمل اسمها عادة، ويكون دعمها وحمايتها من قبل الدولة.

إذا ان عملها يقع ضمن الخطة التنموية لأي دولة، وفي معظم الأحيان لا تبحث هي عن المقترضين، كما هو معمول به بالنسبة للبنوك التجارية لاسيما عندما تعاني البنوك التجارية من ارتفاع حجم السيولة أن برنامج تسديد القرض وخدماته عادة يكون متفقا مع قدرة المقترض الحقيقية. (كبة، 2018 :51-52) ويكون للمصارف المتخصصة قانون خاص بها لتنظيم عملها و حمايتها من منافسة البنوك التجارية فهي تتعرض لمخاطر أكثر من باقي المؤسسات المالية الأخرى، لاعتمادها الإقراض طويل الأجل الذي يتأثر بظروف المستقبل، وتكون لها صفة احتكارية لأنه عادة تنفرد في سوق الاقتراض الخاص بذلك القطاع في حين الأنواع الأخرى من المصارف، و خاصة التجارية، يكون عددها كبير وهي تتنافس فيما بينها. تكون اسعار الفائدة وشروط القرض معتدلة ومعقولة ومناسبة للمقترض بحيث لا تشكل عبئا كبيرا على المقترض (المرزوق، 2017: 105).

المرحلة السادسة: ظهور الأسواق المالية

نتيجة البحث عن قنوات استثمارية جديدة تتجاوز الاستثمار التقليدي للبنوك، ظهرت فكرة الاستثمار في الأوراق المالية، لأنها أدوات استثمارية جديدة تختلف خصائصها ومصادفاتها وشروطها وعوائدها عن الائتمان المصرفي التقليدي (obair, 2014:48).

ثانيا: مفهوم الائتمان المصرفي

يهدف الفهم اللغوي لمصطلح الائتمان إلى أن يكون مدخل مناسب لعملية الائتمان، كلمة الائتمان ككل، مصدرها آمن، أي كن مطمئنً، أساس الائتمان هو طمأنة المقرض، لسلامة نية المقترض، وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته عند وقت المحدد، وفي اللغة الإنجليزية نجد كلمة CREDIT التي تعني الائتمان، مشتقة من المصدر اللاتيني CREDOR، والتي تعني الثقة (الشريف، 2013: 12)، وقد تنوعت المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي حسب وجهه نظر عدد من الكتاب والباحثين، فهناك من عرف الائتمان المصرفي بأنه عبارة عن امداد المؤسسات، والمنشآت في المجتمع بالمال، وان يتعهد المقترض برد الاموال والفوائد بشكل مبلغ مقطوع، او على دفعات خلال مدة محددة (Gabgub,2009:15)، و يعرف الائتمان المصرفي على انه تلك الإجراءات التي تتم بين البنوك والمقترض بهدف الحصول على النقد في الوقت الفعلي مقابل المدفوعات المستقبلية، ويتم تضمينها في الشروط الواردة في اتفاقية الائتمان (Kapoor et al,2006: 118)، وعرف (Joseph& David) الائتمان المصرفي بأنه عرض النقد الذي يقدمه البنك للمقترض أو قدرة الاقتراض التي يوفرها النظام المصرفي، من تقديم قروض للأفراد أو الحكومات أو الشركات أو المنظمات التجارية(Joseph& David ,2010:46)، وكذلك يقصد بالائتمان المصرفي هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى المعاملات التي تنطوي على تحويل الأموال أو الممتلكات الأخرى بموجب شرط الضمان ودفع أصل الدين والمستحقات في تاريخ مستقبلي محدد (Ahiable,2012:p19).

ويعرف أيضا بانه الثقة التي توليها البنوك التجارية لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكفله فيه لمدة محددة، يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقترض في النهاية بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المفترض، يتمثل في الفوائد العمولات والمصاريف (Maitah,2012: p116).

إذ يعكس المفهوم السابق مجموعة من العناصر الأساسية التي تتحكم في طبيعة هذا العمل الائتماني، ومن أهمها ما يلي (Manisha & Kaveri,2018: p27):

1. درجة الثقة: تشير إلى درجة المخاطرة التي تنطوي عليها العملية المقبولة
2. مبلغ الائتمان: يتعلق بالموارد القابلة للتوظيف في البنك وقدرته على الوفاء بالالتزامات المالية.

3. الغرض الائتماني يتمثل في تمويل العمليات الاستثمارية أو عمليات النشاط الجاري.

4. الفترة الائتمانية: تحددها مدة التقسيط أو فترة السداد لمرة واحدة

5. خطاب الضمان: ضمان للبنك لاسترداد القرض وتكلفته.

6. تكلفة الائتمان: يعبر عنها بأسعار الفائدة والرسوم والعمولات.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف الائتمان المصرفي بانه " مجموعة من التسهيلات النقدية والمالية التي يقدمها البنك الى مختلف القطاعات داخل الاقتصاد بضمانات عينية أو غير عينية، يسدد أصل الائتمان مع الفوائد في وقت لاحق وفق الشروط المدرجة في الاتفاقية الائتمانية "

ثالثا: أسس منح الائتمان المصرفي

يعد منح الائتمان من أهم وظائف البنوك التجارية واخطرها لأن الأموال التي تصدرها البنوك كتسهيل ائتماني ليست مملوكة لها، بل أموال المودعين، لذلك يجب أن تعتمد على قواعد ثابتة ومعروفة والأسس على النحو الاتي:

1- توافر الأمان لأموال البنك يعني ضمان البنك انه المنشأة التي تحصل على قرض ستتمكن من سداد القرض الممنوح لها بفائدتها في التاريخ المحدد.
2- تحقيق الربح أن البنك يحصل على فائدة من القروض التي يصدرها يمكّنه من دفع الفائدة على الودائع، ومواجهة نفقات مختلفة، وتحقيق صافي ربح من رأس المال المستثمر.
3- السيولة ويعني ذلك درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا، ومقدرته على توظيفها، وهدف السيولة دقيق لأن تزويد البنك بكمية مناسبة من السيولة، من خلال توفر قدر كافئ من الاموال لدى البنك، والاصول والتي يمكن تحويلها الى نقدية، لمقابلة طلبات السحب المفاجئة وهو امر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية (Santomero,1998:31)
4- المسؤولية الاجتماعية: إذ أن البنك منوط به إفادة المجتمع والنهوض به بشكل أو بآخر، خارج نطاق العمل المصرفي مثل المساعدة في حل مشكلة البطالة، ودعم المشاريع الخيرية، وتمويل خطط التنمية الاقتصادية (Abaidoo& Shadrach,2017: 10).

رابعاَ: اهمية الائتمان المصرفي

للبنوك اهمية كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الخدمات الكبيرة والعديدة التي تقدمها، فضلاً عن دورها في الوساطة الذي يكون حافزا للنمو الاقتصادي، فالأداء الكفوء والفعال للصناعة المصرفية يعد مؤشرا على الاستقرار المالي في أي دولة، وان امداد المصرف بالائتمان للجمهور و للأنشطة الإنتاجية مما يؤدي الى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي والاستدامة على المدى الطويل (2012:32، Kolapo et al)، و يسهم الائتمان في زيادة الاستهلاك من خلال حصول المستهلكين من ذوي الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع الاخرى،ومن ثم يترتب عليهم التزامات بدفع قيمة ذلك الائتمان عندما تكون دخولهم عالية(Kashyap et al, 2002:33) .

ان الائتمان المصرفي يسهم بالقيام باستثمارات جديدة، ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية بما تعنيه من تأسيس المزيد من المشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج، وما يرتبط بذلك من توفير المزيد من فرص العمل في المجتمع (Ademu,2006 :8)، إذ يعد الائتمان المصرفي من اهم استخدامات موارد المصرف والمصدر الرئيس لإيراداته، لذا تولى اهمية خاصة في المصرف مما تكون لها انعكاسات كبيرة على ربحية المصرف واستمراره في العمل، اما على المستوى الاقتصادي ككل فأن هذه القروض تمثل احد المصادر الرئيسة للنشاط الاقتصادي (Gatev & Straha,2006:867)، وهناك اتفاق واسع النطاق على أن المصارف التجارية لها دور رئيس في تطبيق اجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد إذ تحدد اجراءات الائتمان المصرفي عن طريق السياسة النقدية للبنك المركزي (Morris & Sellon, 1995:59) ، وتكمن اهمية الائتمان المصرفي بوجود الثقة بين الطرفين التي تدل على توافق الرغبة والحاجة بين وحدات الفائض وحدات العجز، وان توفير الاموال يقوم بتحريك الاقتصاد ويؤمن تشغيل الايدي العاملة و يحدد توجيهات المصرف في السوق وعملياته الداخلية كما يمثل العائد المتولد عنه عنصر رئيس لإيرادات اي مصرف .(Calderon & Liu, 2003:322)

وبذلك فإن للائتمان المصرفي الاهمية كبيرة تتمثل بالآتي: (الدوري والسامرائي، 2013: 76) (طه: 2007: 439)

1- يتمثل الائتمان المصرفي بالاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف التجارية، نظرا لارتفاع العائدات المتولدة عنه فهو يهدف لتحقيق الربح للمصارف.

2- تمويل الأفراد بحاجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية، لاسيما السلع المعمرة ويدخل هذا النوع عن طريق ما يسمى ببطاقة الائتمان[2]، والقروض الاستهلاكية.

3- يقوم الائتمان المصرفي بزيادة حجم التجارة الدولية، عن طريق فتح الاعتمادات المستندية اذ يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي.

4- يساعد المشاريع في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها.

5- يقوم الائتمان المصرفي وعن طريق ادواته كالعقود والسندات والكمبيالات، بوظيفة تسوية المبادلات التي تتيح اختصار وقت عملية تبادل السلع والخدمات.

6- يساعد الائتمان المصرفي في تحقيق اقتصاد متوازن، بتوزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتامين انسيابيتها للمشاريع كافة.

7- يقوم الائتمان المصرفي بزيادة الدخل القومي عن طريق استخدام هذه الموارد في المشاريع الانتاجية لترفع من مستوى النشاط الاقتصادي للبلد.

خامسا: اشكال الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي من أبرز أنشطة البنوك وأكثرها جاذبية، وذلك جراء الأرباح المتولدة، في حين تعد القروض من أبرز اشكال الائتمان، إذ يتسم الائتمان المصرفي بمرونة عالية وبتنوع، وتتمثل اشكال الائتمان المصرفي بالآتي:

[2]) وكانت مصر أولى الدول العربية التي دخلت دائرة التعامل بالبطاقة المصرفية من خلال البنك العربي الأفريقي عام 1981، لكن هذه التجربة لم تكن على المستوى المرجو من استخدام البطاقة المصرفية ولم تحقق النجاح المطلوب، لهذا سارع بنك مصر عام 1992 إلى الانضمام لعضوية منظمة فيزا العالمية والماستر كارد، وقام بتسويق هاتين البطاقتين بالسوق المصرية، تبعه في ذلك مباشرة البنك الأهلي المصري، حتى توالت بعدها البنوك الأخرى بالسير على نفس الوتيرة.

1- الائتمان النقدي (المباشر):

تمثل هذه التسهيلات بالتوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان في البنوك والأكثر ربحية أيضا، إذ تقوم إدارة الائتمان وفقا لهذا النوع من التسهيلات بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها والانتفاع منها بشكل مباشر، وينقسم الائتمان النقدي الى عدة انواع وأبرزها:

أ- القروض والسلف

يعرف القرض بانه اتفاقية بين طرفين إذ يكون المقرض الطرف الأول، في حين يكون المقترض الطرف الثاني، ويوافق المقترض على دفع التزامات للبنك مكونة من مبلغ القرض والفائدة في الوقت المحدد، وذلك للاستفادة من مبلغ القرض الممنوح له ودائما ما تكون شروط القرض بين المقرضين " البنوك والمقترضين الزبائن " قابلة للتفاوض (Besley & Biglian،2006: 24)، ويعد القرض بانه نوع من الخدمات التي يقدمها البنك الزبائن التي بموجبها يمنح الفرد او المؤسسة بالقروض المطلوبة، على أن تقوم الجهة المستفيدة من القرض بالتعهد بتسديد الأموال وفوائدها وعمولاتها(Frank،1998:40).

وتعد القروض من أهم أنواع الائتمان وأكبر واهم موجودات البنوك وأكثرها ربحاَ، لما لها من أهمية كبيرة في ديمومة البنك وتمكينه من تحقيق الأهداف طويلة الاجل، وبالرغم من ذلك تعد من الموجودات المتداولة الاقل سيوله لأنه من غير الممكن تحويلها إلى نقود حتى يحين موعد استحقاقها، فعلى سبيل المثال اذا أعطى المصرف قرضا لمدة سنة واحدة فانه لا يحصل على أجمالي مبلغ القرض إلا بعد انتهاء السنة (Mishkin, 2010:229) ، وان النسبة الأكبر للقروض في محفظة قروض البنك تتحدد وفق عوامل منها مدى حجم، رؤوس أمواله، وطبيعة المنطقة التي يعمل فيها البنك وما متوقع حصوله من أرباح عن كل قرض مقارنه بالآخر (Rose & Hudgins, 2013 522).

وتوجد تصنيفات متعددة الأنواع القروض إذ أن تصنيف القروض يسهل على البنك تتبع نشاطه وتحديد نقاط قوة وضعف وتتمثل هذه التصنيفات بالآتي:

(1) حسب الاجل:

- قروض قصيرة الأجل: هذا النوع من القروض هو الأكثر شيوعًا في الأعمال التجارية بالنسبة للبنوك، لا تتجاوز المدة سنة واحدة، تساعد هذه القروض عادة في تعويض النقص في رأس المال العامل للمنظمات التجارية أو دفع نفقاتها الحالية، نظرًا للمدى القصير، يكون معدل الفائدة عادةً أقل، وغالبًا ما تكون هذه القروض غير مضمونة (Shapiro &Sarin,2009: 478)، إذ تستخدم قروض قصيرة الأجل عادة لتمويل وشراء مخزونات السلع أو شراء المواد الخام (Rose & Hudgins, 2013: 553).
- قروض متوسطة الأجل: مدتها من سنة إلى خمس سنوات، وتستخدم هذه القروض لغرض التجديد الصناعي والتوسع، أو لتوفير الأموال للتصدير ونواحي أخرى، لأن المقترضين يستطيعون الدفع من أرباحهم ودخلهم (عبد الله وطراد،2011: 168).
- قروض طويلة الأجل: صممت القروض طويلة الأجل لتمويل استثمارات الأعمال التجارية على المدى الطويل، مثل شراء معدات أو بناء المرافق المادية، التي تغطي مدة أطول من خمس سنوات عادة تسعى الشركات للاقتراض للحصول على قرض بمبلغ مقطوع على أساس تكلفة ميزانية مشروعها المقترح ومن ثم تتعهد لتسديد القرض في سلسلة من أقساط شهرية أو ربع سنوية (Rose & Hudgins, 2013: 55 6).

(2) حسب الضمان

- القروض المضمونة: في هذا النوع من القروض، يجب على المقترض تقديم ضمان مادي لبنك الائتمان للموافقة على القرض، وهذه الضمانات إما أصول ثابتة " الأراضي والمباني والآلات" أو الأصول المالية " الأوراق المالية "، وعندما يتخلف المقترض عن السداد ويكون غير قادر على سداد المبلغ المستحق، يحق للبنك التصرف في الضمان في هذا الوقت، وعادة ما يكون مبلغ هذه القروض كبيرًا، لذلك يلزم وجود ضمانات مناسبة حتى تتمكن الشركة من الاقتراض، وفي نفس الوقت توفر نوعًا من الحماية للبنك من خلال هذا الضمان (Besley & Brighlan,2006 :586).
- القروض غير المضمونة تصدر هذه القروض بدون ضمانات، أو لها ضمانات من الأشخاص الذين يقفون وراءها، لان البنك يقوم بمنح هذه القروض عن طريق تعهد المفترضين في سداد القروض التي حصلوا عليها عندما يحين موعد السداد المتفق عليه، وتعد البنوك هذا الوعد كافيا لمنح القروض لهم

نظرا لثقتها في قيامهم بسداد ديونهم في مواعيدها، وغالبا ما يكون زبائن هذا النوع من القروض من كبار التجار أو رجال الأعمال ولاسيما عند توفر معلومات تاريخية عنهم وعن سماتهم الائتمانية او ان تصنيفهم الائتماني يكون ذا نوعية عالية، وبالتالي تأكد البنك من قوة مركزهم الائتماني وذلك يساعد البنك في اتخاذ قرار منح القرض (Ferrell, et al,2008:494).

(3) حسب القطاع:

- القروض التجارية: تقوم البنوك بتقديم القروض لتمويل التجارة الخارجية، وذلك عن طريق تقديمها للمستوردين والمصدرين من اجل المساعدة في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير " وفي هذا النوع تمنح البنوك القروض التجارية بالعملات الأجنبية، لأن الشركات تحتاج لهذه العملات أو لأن أسعار الفائدة على هذا النوع من القروض هي أكثر جاذبية (Quiry,etal,2009: 518).
- القروض الصناعية: هي قروض تُمنح عادة للصناعيين والمهنيين والحرفيين على المدى المتوسط إلى الطويل طويلة، وفقًا لدورة الصناعة للمقترض، تمنح للشركات لشراء المخزون ودفع الضرائب وأعمال المؤتمرات (Rose & Hudgins, 2013: 556).
- القروض العقارية: تشمل هذه الفئة من القروض جميع قروض الرهن العقاري طويلة الأجل للمباني التجارية والسكنية، وكذلك القروض قصيرة الأجل من مقاولي البناء، ويمكن أن تكون هذه القروض عبارة عن قروض تشييد قصيرة الأجل يتم سدادها في غضون بضعة أشهر كمشروع بناء، أو قروض عقارية طويلة الأجل تصل إلى (30–50) عامًا من أجل توفير تمويل دائم لاقتناء العقارات أو تحسينها، في معظم البلدان المتقدمة تعد قروض الرهن العقاري من أسرع القروض نموًا لأنها تمثل ما يقرب من ثلث جميع أصول البنوك (Lloyd, 2006: 11).
- القروض الزراعية: ان دور القروض الزراعي يتمثل في منح المزارعين لشراء الأسمدة والبذور، وعادة تكون قصيرة أو متوسطة الأجل، وفي الوقت ذاته تكون مخاطرها عالية كونها تتأثر بالتقلبات الموسمية وتمنح للمزارعين للمساعدة في زراعة، وحصاد المحاصيل، ودعم التغذية والعناية بالثروة الحيوانية (Rose & Hudgins, 2013:522).

ب-السحب على المكشوف

يعد هذا النوع من التسهيلات ائتمانا مباشراَ بدأت البنوك بمنحها كتسهيلات للمقترضين من أصحاب الحساب الجاري، إذ يكون بشكل اتفاقية بين البنك والمقترض والتي تحدد أقصى حد الائتمان الممنوح من البنك(Breales et al, 2011:85)، وهو عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لزبائنه وفي حدود سقف زمني معين يستطيع الزبون المقترض السحب منه، وذلك بعد الاتفاق بينه وبين البنك على ذلك وبما أنه اتفاق غير رسمي، يقوم البنك بإلغائه عندما تتدهور الجدارة الائتمانية المقترض، وعادة ما يكون هذا الحساب قصير الأجل (Ferrell, et al, 2008:471)، ويعرف السحب على المكشوف بأنه " تمديد سقف التمويل قصير الأجل بواسطة البنك مع امكانية استدعاء فورية للمبالغ المسحوبة (Neale & Metlroy, 2004 : 467)، ويعرف ايضاَ انه " ترتيب بين البنك والمقترضين إذ يسمح بموجبه بسحب أموال تتجاوز رصيد حسابه الفعلي ويكون بمثابة قرض مؤقت يستمر لمدة قصيرة (Noor & AL-Nami, 363 :200)، وتحقق البنوك فائدة من هذا الائتمان تتحدد قيمتها حسب المدة التي انكشف فيها الحساب، فضلا عن ذلك إبقاء الزبون على صلة مستمرة مع البنك مما يسهل متابعة أوضاعه المالية والتجارية وتقييمها سلبا أو إيجابا .(James & Smith , 2006 :2)

ج- خصم الأوراق التجارية:

تعد الاوراق التجارية بانها أوراق مالية مصرفية قابلة للتداول تمثل حق نقدية، إذ تستحق الدفع بمجرد الاطلاع او بعد اجل قصير، إن عملية خصم الأوراق التجارية من قبل البنك تعد نوعا من أنواع الائتمان المصرفي وتكون أجال هذه الأوراق غالبا دون السنة، والتي توفر أموالا للمفترض يمكن له استخدامها، وتقوم البنوك عن طريق منح هكذا نوع من التسهيلات بمساعدة الزبون المفترش الجيد عندما يمر بظروف غير مواتية مؤقتة، وتتيح البنوك استخدام الأوراق التجارية للحصول على مدى واسع من مصادر الائتمان .(Besley, Brigham،2006:586)

2- الائتمان التعهدي (غير المباشر):

يختلف هذا النوع عن الائتمان النقدي المباشر، إذ ان إدارة الائتمان البنك لا تعطي حقاَ لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، إذ انها لا تمثل دين مباشر على الزبون اتجاه المصرف، الا في الحالة

التي لا يلتزم فيها طالب الائتمان بتعهداته، ويتمثل الائتمان غير المباشر في (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية).

أ- خطاب الضمان

هي عقد كتابي (خطي) تسمى ايضا " الكفالة المصرفية " يتعهد بمقتضاه البنك بضمان الكفالة بمبلغ معين ولمدة معينة، وذلك لإنجاز نشاط محدد وفي حالة عدم انجاز هذا النشاط او عدم الوفاء بالالتزامات المحددة في العقد، يقوم البنك بدفع الكفالة المصرفية الي شخص ثالث هو المستفيد بمجرد طلب المستفيد (رمضان وجودة، 2008: 12)، إذ يعرف بانه الضمان من أحد البنوك بناء على طلب الزبون لدفع مبلغ معين من المال إلى طرف اخر في غضون مدة زمنية معينة مقابل تقديم المستندات المحددة(Edwards, 2004:501) ولأغراض هذه الاتفاقية يمثل التعهد التزاما مستقلا يعرف في الممارسة الدولية بأنه " كفالة مستقلة او خطاب اعتماد ضامن مقدمة من البنك او مؤسسة اخرى او شخص اخر" الكفيل المصدر بأن يدفع للمستفيد مبلغا معينا او قابلا للتعيين لدى تقديم مطالبة بسيطة أو مطالبة مشفوعة بمستندات اخرى، حسب احكام التعهد واي من شروط المستندات تبين او يستدل منها استحقاق السداد (Davidson،2010: 27).

ب-الاعتمادات المستندية

ان للبنوك ضرورة في تسيير التجارة العالمية عن طريق توفير المدفوعات وأدوات الادخار إذ تصدر وتقبل الحوالات في دفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات، عبر الحدود وتكون واجبة و مستحقة الدفع عند التقديم وتدفع فقط في تاريخ لاحق، احياناً يكون طويل الاجل، ما يكفي لشحن السلع إلى بلد آخر (675 :Rose & Hudgins,2013) ، إذ يعرف الاعتماد المستندي على انه " تعهد يصدره البنك بناء على طلب المشتري (المستورد) بدفع مبلغ محدد من المال عن طريق بنك ثاني إلى الشخص المستفيد (البائع أو المصدر وضمن مدة محددة، مقابل تقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة بالاعتماد المستندي (Gregoriou & Hoppe, 2009:10) ، إذ تستخدم الاعتمادات المستندية لدعم المعاملات التجارية الدولية، فإنها تمثل الرابط بين المشتري والبائع والاعتماد المستندي هو نوع من التسهيلات الائتمانية لحل الصعوبات التي يمكن ان تتولد بين البائع والمشتري المتمثلة بانعدام الثقة، فإن المشتري يفضل

عادة دفع المبلغ عندما يكون لديه الحيازة الفعلية للبضائع أو مستندات الملكية، اما البائع سوف يفضل تسليم البضائع أو الوثائق المعنية إلى المشتري بعد أن يحصل على المبلغ، فالبنك يتعهد بدفع الثمن إلى البائع" المستفيد من الاعتماد المستندي" ويكفل اجراءات الاستلام والتسليم بين البائع والمشتري (Zhang, 2008:1).

3- اشكال الائتمان الحديثة

نظرا للحاجة الماسة لبعض الصيغ التمويلية، ظهرت أشكال ائتمانية حديثة في القطاع المصرفي، من بينها الأشكال الائتمانية الحديثة:

أ- البيع الإيجاري: هو نوع من البيع بالتقسيط، خلال فترة زمنية معينة، ووفقًا لترتيبات خاصة، يقوم البنك بتزويد البائع بالأموال، ويدفع المشتري أو المستأجر قيمة سعر الشراء السلع على شكل أقساط شهرية، وعادة ما يستخدم هذا النوع لتمويل شراء السيارات، ولكن بعض البنوك لا تزال تستخدمه لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة (Edwards , 2004 :375).

يعد اقتناء الأصول، لاسيما المعدات الرأسمالية باهظة الثمن، عبئًا كبيرًا على العديد من الأشخاص، اذ يتطلب الاستحواذ تخطيطًا دقيقًا بدلاً من دفع الأصول على الفور، وإيجاد طرق لتخصيص تكلفة الحصول على الأصول وتوليد الدخل لها، لذلك يسمح عقد الإيجار والبيع للمشتري بالحصول على إيجار البضاعة كل شهر، وعندما يتم دفع المبلغ المساوي للسعر الأصلي بالكامل بالإضافة إلى الفائدة على أقساط متساوية يجوز للمشتري ممارسة خيار شراء السلع بسعر محدد مسبقا، عادة ما يكون مبلغ رمزي (Okioga،2012:256).

ب-التأجير التمويلي: هو طريقة للتمويل في شكل عقد إيجار، وقد تم استخدامها كبديل فعال لشراء المعدات اذ يقوم المقرض بشراء المعدات أو المركبات، ومن ثم يقوم بتأجيرها لزبائنه (Rose& Hudgis, 2013 : 522).

ويمكن وصف معاملة التأجير التمويلي بالألية الاتية:

- بناء على طلب من المستأجر باستئجار موجودات ذات مواصفات معينة.

- يدخل المؤجر اتفاقية توريد مع المورد.
- المؤجر يحصل على الموجودات من المورد الذي يتلقى المبلغ من المؤجر.
- المؤجر يقوم بتأجير الموجودات إلى المستأجر لمدة عادة تكون أكثر من العمر الإنتاجي للأصل.
- يقوم المستأجر بدفع الايجار الى المؤجر وعادة ما تكون دفعات شهرية.

ويحسب هذا الإيجار لتغطية نفقات رأس مال المؤجر، وكذلك لمنحه هامشا من الربح وخلال مدة التأجير يتمتع المستأجر بحيازة الموجودات والأرباح الناتجة عن استخدامها، ويقوم بالحفاظ عليها في حالة جيدة وهو المسؤول عن أي خسارة أو ضرر يلحق بها في نهاية مدة الإيجار، المستأجر يستمر في توظيف نفس الموجودات نفسها لمدة ثانية ويدفع الإيجار، أو أن يتم شراء الموجودات بالسعر المتفق عليه، او اعادتها الى المؤجر (Fields ،2011: 293-294).

ج- بطاقات الائتمان: ظهرت بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة لأول مرة عام 1920 (Sayer,1988:1)، وهي بطاقات دفع بلاستيكية وتصنف بأنها " بطاقات الدفع اللاحق" إذ تتيح لحاملي هذه البطاقة تسديد عمليات الشراء وسحب مبالغ نقدية تصل إلى الائتمان المسموح به (Worthington, 1995:35).

يمكن استخدام بطاقة الائتمان في عمليات الدفع بدل النقد، وبما أنها بطاقة بلاستيكية فإنها توفر الراحة للعملاء، فضلا عن ذلك فإنها توفر المزيد من الحماية عن طريق رقم الضمان الذي يستخدم في تتبع عمليات الدفع، على عكس العملات النقدية التي يصعب تتبعها، والأهم من ذلك، انها تسمح بان تجري المعاملات بالإنترنت أو بالهاتف، ويمكن أيضا أن تستخدم للسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي، لذلك فان مع خاصية دفع تكلفة المعاملات وسحب النقدية التي تتمتع بها بطاقات الائتمان، فان الزبائن لا يحتاجون إلى النقد الفوري لا نجاز المعاملات المالية، و من ثم فإن القوة الشرائية للأفراد اصبحت أكبر بوجود بطاقات الائتمان (Huss in ،2011 :4).

خامساَ: مراحل منح الائتمان المصرفي

هنالك مراحل لمنح الائتمان وكالاتي:

1- تقديم طلب الائتمان: يعد طلب الائتمان هو الخطوة الرئيسة الاولى في عملية منح الائتمان إذ يجب على طالب الائتمان ان يملأ استمارة طلب الائتمان المعد من قبل البنك، التي تتضمن معلومات تفصيلية عنه وتتمثل هذه المعلومات ب " اسم طالب الائتمان، والعنوان، ورقم الهاتف وغيره من المعلومات" (Christl&pribil,2004:52).

2- تقييم الائتمان: عندما يقدم طالب الائتمان نموذج طلب الائتمان إذ يتطلب فحصه ودراسته المعلومات كافه في داخل النموذج جيدا من قبل موظفي الائتمان (Ansah)،2013:23، كذلك تقييم الائتمان من حيث الضمان، إذ هناك قروض تمنح بضمان قد يكون هذا الضمان عقار، او اوراق مالية، او بضائع، وهناك قروض غير مضمونة بضمان عيني، وقد تكون هذه القروض هي القروض المقدمة بدون ضمان " سحب على المكشوف" فهي لا تقابلها ضمانات شخصية ولا عينية، إذ تمنح استنادا الى ثقة البنك بالمقترض (عبد القادر،2008: 344).

3- المفاوضات : بعد جمع المعلومات المطلوبة من الزبون طالب القرض، يقوم موظفو الائتمان بإجراء مقابلة مع الزبون لمعرفة سبب تقديمه على القرض ومعرفة الغرض من القرض، ومن خلال هذه المقابلة تحدد المخاطر المحتملة بعد اجراء هذه المقابلة (Agarwal & Ben-David,2018:610)، وبعد اتمام المقابلة فأن موظفو الائتمان يقوموا بمعرفة طالب القرض عن قرب بشكل جيد، إذ يقوم طالب القرض بالتكلم عن مشاريعه المستقبلية والحالية، ومن ثم توجه اليه الاسئلة الرئيسة حول المشاكل التي يواجها في اعماله وطريقة حل هذه المشاكل، فينبغي التركيز في المقابلة على الاجابات حول الغرض من القرض ومقدار القرض الذي يطلبه الزبون (شافية،2016: 11)

4- اتخاذ القرار الائتماني: عندما يتأكد من المعلومات، يحصل الاتفاق واحيانا يكون بدون تفاوض، اذ تبدأ اجراءات العقد وينبغي ان يكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد يجرى العقد والتوقيع عليه دون وضع شروط (الشمري،2013: 20)، ويجب ان يحدد البنك المستويات الادارية التي توجد في عمليات الاقراض بما يضمن عدم ضياع الوقت في عمليات القروض الروتينية، لكي يضمن استمرار وسرعة اتخاذ القرار لكسب الزبون عندما يكون بحاجه للأموال اي عندما يتأخر البنك بأخذ القرار سوف يلجأ الى بنك اخر (عبدالله واخرون، 2019 : 291).

5- إدارة عملية منح الائتمان: قبل اتخاذ القرار الائتماني يجب التحوط من المخاطر التي سيتعرض لها عند تقديم القروض، وتحديد اسباب تلك المخاطر وان هذه المخاطر ناتجة من عدة عوامل تشترك جميعها في تحديد المخاطر التي تحدث في البنك، نتيجة لعملية تقديم القروض فالسبب لوجود المخاطر ناتج عن عدم قدرة الزبون على تسديد المستحقات في الوقت المحدد (سليم وقارة،2016: 24).

سادساَ: العوامل المؤثرة في منح الائتمان المصرفي

قبل ان يأخذ البنك قرار منح الائتمان لابد من الاخذ بعين الاعتبار بعض العوامل التي قد تؤثر في الاهداف التي يسعى اليها البنك، وفي الوقت نفسة التحوط من المخاطر التي تؤدي الى عدم الحصول على القرض الممنوح، و من ثم هناك عوامل تؤثر على القرار منح الائتمان المصرفي والتي سوف نتناولها بالاتي:

1- العوامل الخاصة بالزبون:

أ- الشخصية:

تخصيص العملاء هو الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات الائتمانية والأكثر تأثيرًا بين المخاطر التي تواجهها البنوك (Rose& Hudgis, 2013 : 530)، ويتم ذلك عن طريق الاستعلام وجمع البيانات والمعلومات عن العملاء بشكل جيد من بيئتهم الفعلية والاجتماعية (Michael ,2011:p6).

ب-التدفق النقدي:

هي قابلية او قدرة الزبون على السداد، إن امكانية الزبون على الوفاء بالدين يتطلب تحليل التدفق النقدي ومصادر سداد الدين، أي يجب أن يكون للمقترض مصدر واضح للتدفق النقدي.

ت-القدرة

يجب على مدير الائتمان التأكد من أن العميل لديه القدرة القانونية على توقيع عقد ائتمان، وتسمى هذه الخاصية باسم القدرة على اقتراض المال، أو مقرضو الشركات يجب أن يعرف مديرو الائتمان الهوية القانونية لمقدمي طلبات القروض بموجب تفويض من الشركة، ولا يجوز استرداد اتفاقيات القروض

الموقعة من قبل أشخاص غير مصرح لهم لأن هذا سيؤدي إلى خسائر فادحة لمؤسسة الإقراض (Rose& Hudgis, 2013 : 532)

ث-الضمان:

الممتلكات المنقولة وغير المنقولة المملوكة للمقترض، الذي يعد بتقديم مستندات للقروض المصرفية، أو كفيل يتمتع بالقدرة المالية والسمعة، بحيث يمكن للبنك معاملتها كضمان للقرض (MacDonald & Koch 2006: 356).

ج- الظروف:

تشير إلى الظروف الاقتصادية العامة التي قد تؤثر على قدرة العميل على سداد القروض، يجب على مسؤولي القروض ومحللي الائتمان فهم أحدث الاتجاهات في مجال الأعمال والصناعة ومقارنتها بخطط المقترض، نظرًا لأن القروض يمكن أن تبدو على الورق تمامًا، فإن الواقع هو عكس ذلك تمامًا، إذ تتآكل قيمة المبيعات أو الدخل بسبب انخفاض أسعار الفائدة المرتفعة بسبب الركود الاقتصادي أو التضخم (Kapoor, 2012:192).

2- عناصر خاصة بالبنك

تشمل هذه العناصر القضايا المتعلقة بالأنشطة المصرفية على النحو التالي: (الدغيم وآخرون، 2006: 195) (الشمري، 2012: 23-24).

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك وقدرته على استخدامها.
- نوع الاستراتيجية التي يستخدمها البنك عند اتخاذ القرارات الائتمانية والعمل في إطاره وهي عندما يكون على استعداد لمنح أئتمانات معينة أو عدم منحها. هناك أنواع عديدة من الاستراتيجيات، والتي قد تكون استراتيجيات اقراض هجومية، أو استراتيجيات اقراض متحفظة، يمكن أن تكون أيضًا استراتيجية معتدلة.

- هدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه في المرحلة المقبلة، لأن البنك ومنظمته يحاول تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تعظيم القيمة السوقية لأصحاب الثروات، وتوسيع الحصة السوقية، وتحقيق الاستقرار الذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.
- الحصة السوقية للبنك، أي كلما زادت الابتكارات التي يمتلكها البنك والتي تعكس معظم أنشطته، زادت قدرته على الإقراض وإمكانية الإقراض والاختراق من خلال خدمة جيدة وحسب رغبات الزبائن
- الإمكانيات المتاحة للبنك، أي ما دام البنك لديه القدرات وقدرات المواهب المؤهلة بصراحة، هو أكثر قدرة على تقديم قروض جديدة عالية الجودة.

المبحث الثاني

التأصيل النظري لمفهوم الفقر وعدالة التوزيع

تمهيد:

تحظى مشكلة الفقر باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين، فضلاً عن البرامج والخطط التي تبنتها بعض المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية، من اجل القضاء على الفقر أو على الاقل الحد منه من خلال تحديد مناطق تركزه وأسبابه وخصائصه وآثاره.

لكن تعريف الفقر وتحديد الفقراء هناك أمران يكتنفهما الكثير من الصعوبات، وذلك لوجود العديد من المفاهيم المتعلقة بالفقر وتعدد أبعاده وتداخلها، فالفقر ظاهرة اجتماعية، واقتصادية متداخلة، إذ يتجاوز مفهوم الإطار التقليدي الذي يركز على فقر الدخل، الى مفهوم للفقر ذي أبعاد متعددة يعكس المستويات المنخفضة من الصحة والتعليم، فضلاً عن الحرمان من الامان والمعرفة وحرية التعبير.. الخ.

إن مشكلة الفقر قد تقودنا الى مشكلة أخرى مرتبطة ومتزامنة معها ألا وهي التمايز الطبقي والتفاوت في توزيع الدخل، إذ تشكل هذه المشكلة أهمية كبرى إذ أشارت الاديان السماوية الى ذم الفوارق الموجودة في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، فيما يخص توزيع الدخل والثروة.

وقد ظهرت تلك المشكلة بشكل جلي في المجتمعات النامية والتي تفتقر الى السياسات والاجراءات والخطط الرئيسة التي تحاول ايجاد الحلول الناجعة لهذه المشكلة، ومن ثم السير في طريق التنمية التي هي هدف كل السياسات الاقتصادية للدول.

بناءً على مما تقدم سنحاول في هذا المبحث معرفة مفهوم الفقر وطرق قياسه، وكذلك العلاقة بين العدالة والكفاءة.

أولا: نظرة تاريخية عن الفقر

يعد الفقر ظاهرة تاريخية تمت دراستها نظرياً في إطار المدارس والسياسات الاقتصادية المختلفة، ونظراً للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الظاهرة، إذ من أهم المعضلات التي يواجها المجتمع والحكومة والنظرية الاجتماعية، فقد تنمو بشكل مطرد في سياق الاقتصاد والتاريخ والوقت حتى تحتوي على تفاصيل كثيرة تغطي جميع جوانب الحياة تقريبًا، لذلك تحتاج أبحاث الفقر إلى دراسة جذورها التاريخية حتى

تتمكن من إعطاء أبعاد للظاهرة وتحديد تأثيره، فالكتابة عن الفقر تعني أن نستذكر تاريخاً حافلاً بالتفاوت والظلم، فالفقر والغنى وجدا قبل أن يكتب التأريخ وكان الاهتمام بالفقر والفقراء جزءاً من اهتمامات حمورابي (2200 ق.م) (كريم،2002: 20)، وعلى مدى التاريخ كانت الايدلوجيا جاهزة للتبرير واليوتوبيا [*]، لنجد المقولة التاريخية التي مفادها أن هناك حرباً واحدة مستمرة لم تتوقف منذ بدء الخليقة هي حرب الفقراء والأغنياء فكل الحروب لابد أن تضع أوزارها يوماً إلا حرب الفقراء، فمنذ أقدم العصور ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد والحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر(نور،2007: 31)، و من ثم فان الأديان السماوية جميعاً قد أولت ظاهرة الفقر اهتماماً خاصاً وبالذات من حيث ارتباطها بتسلط الأغنياء، أما النظرية الاجتماعية فعندما درست ظاهرة الفقر إذ انها لم تفصلها عن الوجه الاخر للعملة، وهو وجود أفراد أثرياء وأمم غنية من مصلحتها الدائمة إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر(عبد الرزاق،2001: 9)، وبالرغم من أن الفقر ليس له حدود جغرافية ولا يحده بعد زماني معروف، إلا أن لهذه الظاهرة خصوصيتها المجتمعية الإقليمية ويكتنفها بعد زماني يمتد عمقاً تاريخياَ، وعند دراسة الجذور التي نشأت فيها أولى بذور الفقر تعود إلى بلاد وادي الرافدين، فالمزارع السومري بحدود(1700 سنة ق . م)، يوصي ابنه في أقدم نص زراعي أن يأمر " لاقطي السنابل بترك بعض السنابل عمداً ليلتقطها الفقراء السائرون خلفهم" (المعموري،2004: 83).

اما بالنسبة للعصور البابلية القديمة، ان هناك سلسلة من التطورات والأفكار، إلى تبني درجة رائعة من التحول الاقتصادي، مع توقع أن يصبح فقراء السكان أغنياء، وبالعكس كان الأغنياء متخوفين من أن يصبحوا فقراء (نور،2007: 31).

اما فيما يتعلق بدراسة التاريخ اليوناني نجد أن الفقر كان سمة بارزة للعصر الذي أدى إلى ذلك لقد كان له دور فعال في تغيير نظامه حتى أصبح شائعًا ومألوفًا، على الرغم من أن بداياته كانت مفاجئة، كما يقول أرسطو (كريم، 2002: 20)، وكما قال أيضًا، "الفقر هو مهد الثورة والجريمة"، بينما أفلاطون فكرت في الفقراء كأمة في حالة حرب مع الأمة الغنية. نلاحظ في اقتباسه الشهير، "لا يوجد بلد على حق، لأن أي دولة، مهما كانت صغيرة، منقسمة فعليًا إلى دولتين، واحدة للفقراء، وواحدة للأغنياء، وكلتا الدولتين في حالة حرب مع الأخرى (نور،2007: 31)، وفي إنجلترا صدر قانون يسمى قانون الفقر في عام 1601، والذي وضع الأساس المالي الأول للإنفاق العام المحلي(كداوي،2004: 4).

(*) اليوتوبيا: تعني (ضرب من ضروب الخيال)

مما تقدم نرى أن الفقر متأصل في البنى الاجتماعية وثمة تراكمات تاريخية، مما أسهمت في وجود نظام عالمي يتميز بانقساماته البنيوية على تشكيلات اجتماعية غنية، وأخرى متخلفة وفقيرة.

ثانياَ: مفهوم الفقر

عرّف آدم سميث الفقر بأنه "عدم القدرة على شراء ضروريات الطبيعة أو العادات "، وبما أن سميث ذكر العرف فهو يتحدث عن النسبية في المفهوم وليس الصيغة المطلقة، فالأعراف والتقاليد تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر، أما (كارل ماركس) فقد كان أكثر وضوحا من حيث النسبية لمفهوم الفقر، فقد أشار الى أن "حاجاتنا ومتعتنا تنبع من المجتمع " (E Philip,2014:p7)، أما بالنسبة إلى رون ترى الشهير 1836 دراسة عن الفقر 1836–1925 في مدينة يورك الانكليزية والتي نشرت عام(1901) حدد الفقر الأساسي، الذي تقع فيه الأسر. ومن أجل الحفاظ على الكفاءة البدنية فقط، أثر هذا المفهوم على المفاهيم التالية للفقر، لاسيما تلك المتعلقة بقياسه " (AMARTYA,1998:p11).

وعرف ((Peter Townsend 1928 –2009 الفقر على انه نقص الموارد للسماح بالمشاركة في الأنشطة، والعادات والأنظمة الغذائية المقبولة اجتماعيا، لذلك من الضروري دراسة أنواع مختلفة من الموارد وليس مجرد الدخل النقدي الذي يحصل عليه الفرد (Peter,1979:p31).

أما المفهوم الذي أطلقه "Amartya sen" (1933) عن الفقر فهو ينطلق من مفهوم القدرة، أي رأيه أن حياة الشخص قد تحدد بوصفها مجموعة من الافعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل (جودة التغذية) الى أمور مركبة مثل احترام الذات، وعليه فان الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الانسانية للفرد (Rod, 2012: p3).

أما تقرير التنمية في العالم لعام (1990) الذي يصدره البنك الدولي إذ عرف الفقر على انه "عدم القدرة على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة " وحتى يكون لهذا التعريف جدوى عملية يجب الاجابة عن ثلاثة أسئلة، إذ يتضمن السؤال الاول كيف نقيس مستوى المعيشة؟ اما الثاني ماذا نعنيه "بالحد الادنى"؟ واخيراَ كيف نعبر عن الفقر الحاد بمقياس واحد أو برقم قياسي؟ إذ يتضمن المفهوم السابق من عنصرين هما

الحد الادنى ومستوى المعيشة، إذ يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه عملية التوصيف (البنك الدولي،1990: 41).

إذ استمر البنك الدولي في تطوير مفهوم الفقر، فقد عرف تقرير التنمية في العالم لسنة (2000) الفقر من منظور الدخل على انه حالة الحرمان الشديد من الحياة المرضية (البنك الدولي،2001: 15)، يعد الفرد فقيراً اذا كان يعاني من أهم مقومات الحياة المقبولة، من المأكل والملبس والمسكن، كذلك حرمانه من التعليم، وعدم قدرته على مقاومة المرض، وعليه فإن البنك الدولي يتبنى تعريفاً واسعاً للفقر على انه "الحرمان الواضح من الرفاهية "، إذ إن أحد مناهج التفكير في رفاهية الانسان يأخذ في الاعتبار السيطرة على الموارد فالناس يكونون في حال أفضل، عندما تكون لديهم سيطرة أكبر على الموارد، إذ تتوفر لديهم موارد كافية لتلبية احتياجاتهم، وعادة فإن الفقر يقاس بمقارنة الدخل الأفراد أو استهلاكه بعتبة محددة، وأدنى من تلك العتبة تعد الاسر فقيرة(world Bank institute, 2005: 9).

مما تقدم اعلاه يمكن تعريف الفقر بأنه الحالة الاجتماعية التي لا يتوفر للأفراد فيها أدنى مستويات المعيشة المتوقعة، والشائعة في المكان الذين يعيشون فيه للبقاء على قيد الحياة، إذ يحدد مستوى الفقر بمستوى الدخل الذي يختلف من دولة إلى آخر، نتيجة التوزيع غير المتكافئ للموارد المالية وللثروات في تلك المجتمعات.

ثالثا: النظريات المفسرة للفقر

قد اختلفت رؤى المفسرين لظاهرة الفقر، استنادا الى مرجعاتهم الفكرية وطبيعة التخصص، فقد تكون تلك التفسيرات سطحية في ظل نظريات تخص مواضيع مهمة، ويشكل الفقر أحد جوانبها او ان يكون الفقر عمودها الرئيس، والجانب الاخر يكون هامشيا، وهنا قد جرى التركيز على النظريات التي تأخذ الفقر محوراً رئيسياً دون النظريات التي تأخذ الفقر من جانب واحدا فقط، لهذا اقتصرت على ثلاث نظريات وهي كما يأتي:

أ- نظرية الحلقة المفرغة للفقر : تعد هذه النظرية أن القاعدة الاساسية في الفقر هو الدخل الفردي، فمن المعروف في الدول النامية أن الفقر حلقة مفرغة تبدأ وتنتهي به، وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، وعليه انخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، إذ تعد الفكرة التي تعتمد

عليها الحلقة المفرغة للفقر هي إن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا وكذلك الاستثمار، لكن لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من اجل كسر حلقة الفقر، إلا أن في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هنالك حلقات مفرغة متعددة فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى التعليمي وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم المهارة ثم الدخل، وبالتالي بانخفاض مستوى التعليم (Behrens, 2012: 1).

ب-النظرية المالثوسية : يؤثر ارتفاع أعداد السكان على ازدياد حالات الفقر، إذ يشكل السكان نواة نظرية مالثوس التي ترتبط ارتباطاً وثيقا و قويا بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان، إذ تعد قضية السكان في البلدان النامية من القضايا الاجتماعية المهمة في الوقت الحاضر، فالرؤى التي خرج بها مالتوس" تتضمن بقدرة الإنسان على التكاثر تلك التي تخضع في نموها المتوالية هندسية "، أما بالنسبة للموارد الغذائية فتخضع في نموها المتوالية عددية، و من ثم فان عدد سكان الأرض يزدادون بصورة أسرع من الغذاء، إذ لم يعرقل نموه موانع، وعليه فان مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية فهي ترجع إلى مفهوم القانون الأيدي الذي يعمل في كل زمان ومكان أي " إن الفقراء يجلبون لا نفسهم الشقاء بتكاثرهم" (Howard, 2002: 10).

ت-النظرية الماركسية: على النقيض من الشيوعية ، طور العالم ماركس رؤيته (التي نوقشت هذه النظرية على نطاق واسع في 1986في الشيوعية الحقيقية التي يجب أن تحقق العدالة التوزيعية، لكن رؤية العالم ماركس في ظل هذه النظرية فسر الفقر بأنه الفقر اساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة هي " الرأسمالية"، التي تمتلك وسائل الانتاج، وبالتالي تسيطر عليها وتستغل الطبقة العمالية التابعة، وبالتالي فإن الامن المادي للفرد يعتمد عليه بصورة اساسية على انتمائه الطبقي، ونجده بتفسير اخر اكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الانتاج، داخل العمل او خارجه، اذ نجد ان حياه الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق العديد من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون ازالة اي التراكيب الطبقية نفسه(Rawls, 1997: 33).

لذلك هناك ثلاثة أسباب أساسية تبرر النظرية الماركسية هي عدم المساواة في الدخل: أولاَ، الاختلافات الشخصية في كمية العمل المتوفرة لديه المقاسة إما بمدته أو بنفقات الطاقة الذي يساهم بها كل فرد في المجتمع، وقد تنجم هذه الاختلافات الشخصية عن الهبات الجسدية المختلفة للأفراد أي من

العوامل البيولوجية أو الجينية، وكذلك ايضا من الاختلافات في مواقف العمل والتفضيلات بين العمل والترفيه، وقد نجده بشكل أساسي من العوامل الثقافية أو "البيئة الاجتماعية".

ثانيا، الاختلافات الشخصية في جودة أو تعقيد العمل، اذ ان تنجم هذه عن الهبات العقلية المختلفة الأفراد، والتي قد تكون بسبب عوامل بيولوجية أو الجينية بالإضافة إلى ذلك الاختلافات في المهارات والمعرفة المكتسبة من خلال الخبرة والمهارة أو التعليم (Shiner, 2003: 40).

ثالثاَ: الاختلافات في تكاليف إعادة إنتاج قوة العمل، ووفق للنظرية الماركسية، ويقسم العمل الذي يخلق القيمة إلى قسمين: العمل الضروري والفائض، وبذلك يتم استخدام العمالة اللازمة لتغطية تكاليف إعادة إنتاج وقوة العمل وبالتالي يجب أن يكون العامل المحدد الرئيسي الأجور، لتقليص الفوارق في الدخل للعمال ذوي المستويات التعليمية المختلفة، يتم إعادة إنتاج القوة العاملة المتعلمة أكثر تكلفة، لذلك يجب أن تكون أجور ورواتب هذه الأشخاص الذين تكون لديهم سنوات تعليم أكثر او أعلى، ومع ذلك، فإن حقيقة أن جزءا كبيرا من تكلفة التعليم في البلدان الاشتراكية يدفع من قبل الحكومة وليس من قبل الأفراد.(Wolff, 2006:p20)

رابعاَ: العوامل المؤثرة في الفقر

تشير معظم الأدبيات الاقتصادية إلى أن مستوى الفقر تتأثر بمجموعة من العوامل المحددة، ومن أهمها مستوى دخل الفرد او نصيب الفرد، وعدد أفراد الأسرة فضلا عن الحالة الصحية، وحيث نجد أن ثمة ارتباط قوي بين عدد أفراد الأسرة الواحدة ومستوى دخل الفرد، وتتمثل هذه العوامل بالاتي : (Mwai & Muriithi, 2016: 1-2)

1- المتغيرات المعتمدة: استخدام مؤشران للتعبير عن حالة الفقر هما معدل خط الفقر، والمؤشر الثاني هو زيادة فجوة الفقر، ويمكن تعريفهما اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولة الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators: WDI) وفقا لما يأتي:

أ- معدل خط الفقر: يقصد به خط الفقر هو نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 90،1 دولار في اليوم، وذلك تستند البيانات الخاصة بهذا المؤشر إلى بيانات مسح الأسر المعيشية الأولية التي يحصل عليها من قبل الوكالات الإحصائية الحكومية.

ب- فجوة الفقر: ويقصد بها هو زيادة فجوة الفقر عند خط الفقر 1،90 دولار، وذلك بسبب النفقات الرعاية الصحية، إذ تؤخذ منه كنسبة مئوية من خط الفقر.

2- المتغيرات التفسيرية: استخدام متغيران تفسيريان هما معدل الإعالة، ونسبة الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المتغير الاول هو معدل الإعالة، ويقصد به هي نسبة الإعالة العمرية وهي عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما أو تزيد عن 14 لكل 100 من السكان في سن العمل، مما يؤدي ذلك ارتفاع معدل الإعالة إلى انخفاض حصة الفرد من الدخل، وهذا يعني أن العلاقة المتوقعة مع الفقر موجبة. اما فيما يخص الإنفاق الصحي الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما تحدده الحكومات من النفقات من العامة في مجال الصحة منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ ان يتوقع أن تكون هذه العلاقة بين أحد المتغيرين والفقر سالبة إذ أنها ذلك يقلل من حجم النفقات الرعاية الصحية التي يكبدها الفقراء على حساب الحاجات المعيشية الأساسية.

خامساَ: منهجيات قياس الفقر

تدرس منهجيات قياس الفقر بهدف التعرف على حجم المشكلة ومن ثم درجة انتشارها وتركزها، وعليه فان الخطوة الاولى لمعالجة المشكلة تتم في معرفة أعداد الفقراء ومن ثم خصائصهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ويتطلب قياس الفقر خطوتين أساسيتين هما **الخطوة الأولى**: هو تحديد مؤشر قياس مستوى الرفاهية أو المعيشة، و**الخطوة الثانية** هو وضع خط للفقر وهو المستوى الأدنى للرفاه الذي يَجعل القيمة الادنى للرفاه منه تشير الى أن الفرد فقير (world Bank, 2011:p5).

وبما أن ذلك يحقق الحد الادنى من مستوى المعيشة هو العامل المشترك بين تعريفات الفقر المختلفة، وبالتالي فمن المنطقي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر، إذ توجد هناك ثلاثة مناهج لقياس الفقر تبنى على المفاهيم الاساسية له (عبد الرزاق الفارس،2001: 21-23).

ان قياس الفقر وتحديد عدد الفقراء يتأثر بالتعريف الذي يجب تبنيه للفقر، لذا فإن مناهج القياس تتبع تعريف الفقر والعناصر التي يشملها، لذلك تكون هناك ثلاثة طرق لقياس الفقر بحسب التعاريف الثلاثة:

1- قياس فقر الدخل: يعد الغذاء احد أهم الاحتياجات الاساسية والتي يحقق المستوى المطلوب من السعرات الحرارية، وبذلك يتم استخدام سلة الغذاء التي تحقق الاحتياجات الاساسية من السعرات الحرارية ومن ثم يحددها علماء التغذية، وبالتالي تقويم هذه السلة بالأسعار السائدة في المناطق والازمنة المختلفة وهذا ما يعرف بخط فقر الغذاء (هبة الليثي،2014: 13) ومن خلال هذه الطريقة هناك أربعة خطوط للفقر هي:

أ- خط الفقر المدقع (Extreme poverty): هو الحالة الذي لا يمكن للفرد التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين اعداد معين من السعرات الحرارية والذي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة (Deaton, 2004:p10).

ويعرفه اقتصاديو البنك الدولي " بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد في الحصول وعلى الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية وكذلك بمعدل يومي (2250) سعرة حرارية لكل فرد، التي تمثل 275 دولار حسب معيار القوة الشرائية لعام 1985 (Sachs, 2008: 2).

ب-خط الفقر المطلق: يقصد به خط الفقر المطلق بانه قيمة حقيقية ثابتة على مر الزمان والمكان ولأغراض التأكد من تحقق أهداف سياسات لمواجهة الفقر، يجب على ذلك ان يكون خط الفقر مطلقا (Martin، 1998: 5)، وقد يعين خط الفقر بحيث يمثل القوة الشرائية نفسها عاماً بعد عام، ولكن هذا الخط الثابت قد يختلف من بلدٍ إلى آخر، فعلى سبيل المثال، لا يتغير خط الفقر في الولايات المتحدة مع مرور الوقت باستثناء التكيف مع التضخم، إذ يمكن مقارنة معدل الفقر اليوم مع معدل الفقر قبل عقد من الزمان (Jonathan, 2009: 45).

ت-خط الفقر النسبي (Relative poverty) :يعد هذا النوع من الفقر عن موقع الفرد أو الأسرة مقارنة مع متوسط الدخل الفرد في ذلك المجتمع، إذ يعكس هذا النوع الاحتياجات الذي تختلف باختلاف الظروف، مثل مستوى التنمية الذي بلغه البلد المعني، أو مستوى التمييز القائم بين الأغنياء والفقراء، أو بين ذلك المجموعات الاجتماعية والعرقية الأخرى (Martin, 1998: 5).

ث-خط الفقر الذاتي: تعتمد خطوط الفقر الذاتية على سؤال الناس عن الحد الأدنى للدخل المطلوب فقط لتغطية نفقاتهم (Jonathan, 2009: 39)، إذ أنه يعني أن كل فرد يقوّم بفقره بنفسه، و من ثم يمكن ببساطة تصنيف الناس على أساسه، ويتميز هذا الخط بأنه لا يتغير بحسب الزمان والمكان ومن ثم يختلف باختلاف الافراد وضمن المجتمع نفسه والزمن نفسه (Kristian, 2001: 44).

إن خطوط الفقر هي مقايس للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، وذلك من خلال استخدام بيانات مسوح الأحوال المعيشة التي تبين دخل ونفقات الاسر، إذ ان تهدف هذه الخطوط الى معرفة حجم مشكلة الفقر، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للفقراء.

ولتحديث خطوط الفقر عبر الزمن هناك طريقتان (Martin, 1998:20):

- اعتماد الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ويفضل ذلك إعادة ترجيحه ليتوافق على سلوك الافراد الانفاقي.
- اعادة احتساب خطوط الفقر الجديدة، ويتوقف الاختيار بين الطريقتين جزئياً على البيانات المتاحة ونوعيتها.

ومن ثم تلي مرحلة تقدير خطوط الفقر مرحلة تعريف لمؤشرات الفقر، التي تعبر عن حالة الفقر في المجتمع من حيث معرفة نسبة الفقراء ومن ثم عمق الفقر، و من ثم تستخدم تلك المؤشرات لرصد الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير معايير قياسية للحكم على السياسات الموجهة لهم، لذلك فإن هذه المؤشرات لتقييم السياسات والتدابير المستخدمة لرصد واستهداف الفقراء(Haughton, 2009:p25)، ومن أجود مؤشرات الفقر وأكثرها شيوعاً هو مؤشر أو مقياس " فوستر وجرير وتوربك"، إذ يعد مقياساً شاملاً للفقر وصيغته كالاتي(Foster,etalm2010:p3):

$$p_{\alpha} = 1/n \sum_{i=1}^{q} [(z - y_i)/z]^{\alpha}$$

إذ ان:

y_i: إنفاق الفرد (تحت خط الفقر) رقم i

Z: قيمة خط الفقر

q: عدد الافراد الذين ينفقون أقل من خط الفقر المحدد في العام

n: مجموع السكان

$\alpha \geq 0$

ويمكن تلخيص مؤشرات فقر الدخل بالجدول الاتي:

جدول (1): مؤشرات فقر الدخل

ت	المؤشر	تعريفه	طرق حسابه	الغرض منه
1	خط الفقر	الحد الادنى للنفقات اللازمة من قبل الفرد لتلبية احتياجاته الاساسية الغذائية وغير الغذائية	المدقع المطلق النسبي الذاتي	للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء
2	نسبة الفقر	مقياس لمدى انتشار الفقر	H=q/N	لقياس نسبة الافراد الفقراء، أو نسبة الاسر الفقيرة الى اجمالي السكان
3	فجوة الفقر	قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر	$p_G = 1/n\sum_{i=1}^{q}[(z-y_i)/z]$	وذلك لمعرفة حجم التحويلات المطلوبة لرفع الافراد أو الاسر الفقيرة فوق خط الفقر
4	حدة الفقر	قياس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر" قياس مدى التفاوت الموجود بين الفقراء"	$p_\alpha = 1/n\sum_{i=1}^{q}[(z-y_i)/z]^2$	المقارنة بين السياسات التي تهدف للوصول الى الافقر من بين الفقراء

المصدر: من اعداد الباحث

2- قياس فقر القدرات: إذ يعتمد قياس فقر القدرات على ثلاثة مؤشرات اساسية هي: (الليثي،2014: 15)

أ- مؤشر غذائي صحي يعبر عن هذا المؤشر كنسبة مئوية لناقصي الوزن من الاطفال دون الخامسة، وتعبر هذه النسبة عن درجة التطور في القدرة على تأمين الغذاء الجيد، وما يرتبط به من حالة صحية جيدة

ب- مؤشر صحي إنجابي يشير الى نسبة حالات المواليد التي تتم دون إشراف طبي، ويدل على القدرة على الحرمان من تأمين الانجاب الصحي

ت- مؤشر تعليمي، وتتمثل في معدل الامية بين الاناث، وتعبر عن درجة الحرمان من العلم والمعرفة، ويتكون مقياس فقر القدرة من المتوسط الحسابي البسيط للمؤشرات أعلاه.

3- **قياس فقر الحاجات الاساسية:** تقاس الاحتياجات الاساسية من خلال طريقتين:

أ- طريقة الفقر البشري: يعد مؤشر الفقر البشري (HPI) هو مؤشر مركب لا وجه الحرمان المختلفة في نوعية الحياة للحكم على مستوى الفقر الاجتماعي، إذ إن مؤشر (HPI) يبرز الحرمان من ثلاثة عناصر أساسية لحياة الانسان وهي العيش حياة طويلة، المعرفة، المستوى المعيشي اللائق.

ويعد دليل الفقر البشري مقياس خاص بالدول النامية، أما بالنسبة لدليل الفقر البشري في الدول المتقدمة وهو لبلدان مختارة في منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون في الميدان الاقتصادي، فإنه يقيس أوجه الحرمان نفسها في الدليل الاول ويضاف لها الاستبعاد الاجتماعي، والذي يقاس بمعدل البطالة طويلة الاجل (UNDP, 1997: 17-18).

ب- طريقة قياس الفقر متعدد الابعاد (MPI): بالرغم من ذلك ان أهمية الجانب المادي، إلا أن الجانب غير المادي لا يقل أهميةً وتأثيراً في ظاهرة الفقر، و من ثم لابد من ذلك تعريف محدد ودقيق للفقر يأخذ في عين الاعتبار الابعاد المختلفة لهذه الظاهرة والذي تتضمن مجموعة من هذه المؤشرات منها، الصحة والتغذية، الاسكان والبيئة، المؤشرات الديموغرافية (هبة الليثي،2014: 122-126)، وان الهدف من تلك الطريقة هو إعادة النظر في تحديد من هم الفقراء بناءً على ذلك منهج الحرمان من الابعاد المختلفة التي يتكون من مؤشر الفقر.

وتعد مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية " Oxford Poverty and Human development initiative) (OPHI" طريقة حسابية جديدة عادا يتم تطورها في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة، إذ استخدم حساب أبعاد الفَقر من خلال تجميع أبعاده المختلفة، وتستند الى مقاييس هذه المبادرة التي أقترحها (Alkire and Foster) وكذلك تتبع الاسلوب التجميعي نفسه الذي أقترحه " Foster, Greer, Thornback" (Sabina, 2011: 17).

سادساً: سبل مواجهة الفقر

هناك ثلاث مقاربات للحد من الفقر هي (وزارة التخطيط،2018: 45):

- **الاقتصادية:** هو يعطي الاولوية في المجال الاقتصادي الى زيادة دخل الفقراء من خلال توفير فرص العمل المستدام، ومنح القروض الميسرة، وتسهيل اندماجهم في سوق العمل المنظم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن وظائفهم وحياتهم ومستقبلهم..
- **التمكين:** يعتمد هذه المقاربة على تحسين فرص وصول الضعيف الفقراء، وحصولهم على الخدمات العامة، والموارد التي تمهد الطريق لتحسين أوضاعهم الحالية والمستقبلية كالصحة، التعليم، التدريب والسكان.
- **الرفاهة:** تعتمد هذه النهج على تحسين الاليات التي تستهدف لمساعدة الفقراء، من خلال التحويلات الاجتماعية، وخاصة الحماية الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي بما يمهد لشمول الفقراء جميعاً، وتقليص عدد غير المستحقين، وبالتالي يساعد في تخفيف الفقر.

سابعا: العدالة

1- العدالة التوزيعية في القانون الطبيعي

أصبح المذهب الطبيعي متخصصًا في التاريخ والدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (Higgs, 2001 :p 4) ويتركز دعاة هذه العقيدة بالنزعة الفردية والحرية الفردية، والاستجابة للتطور الطبيعي للفكر الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادي، لم تستطع التجارة الذي سادت أوروبا لأكثر من ثلاثة قرون، التكيف مع احتياجات العصر والتطور الجديد للنظام الرأسمالي، لذلك تنظر الى تدخل الدولة بارتياب، لذلك فإن القانون الطبيعي الذي يسمح الحرية الكاملة والمساواة بين الاشخاص هي بديل موضوعي للعقيدة التجارية، على هذا جاء القانون الطبيعي عبر سلسلة ممتدة من كتاب عصر التنوير والحداثة، ويعتقد أن هذا القانون الطبيعي هو نظام لكل الاحداث الطبيعية والتي تتطابق تطابقاً كبيراً ومفيداً مع فعاليات الجنس البشري وهذا ما نسميه عادة (بالقانون الطبيعي) هذا ما نسميه عادة " القانون الطبيعي" التي يتوافق مع الأنشطة البشرية القانون (Schumpeter, 2006: 229).

اذن الحرية الفردية التي كان ترجو " Turgot " محباً لهذه الحرية التي وجد فيها فكرة المعارضة روح التعصب التي كانت سائدة في اوربا (Higgs, 2001 : 4)، لم تكن من اجل اعادة توزيع الدخول، انما العمل على مزاولة الافراد اعمالهم بشكل حر ودون تدخل الدولة، لقد كان هذا قانوناً اخلاقياً، أي ان القانون الطبيعي لحقوق الافراد، الا ان التوزيع طبقاً " للفيز وقراط " وبالتالي يتأتى من طبيعة تكوين الثروة، الثروة تعتمد بمصدرها على العمل الانساني، ومن ثم على الاستخدام الانساني، وكذلك رضاه عن هذا الاستخدام (Amiable, 2011: 9)، و من ثم يتبين للطبيعيين انه من المستعصي على الحكومات تثبيت حالة التوازن، او اصلاح ما يطرأ على ذلك في حال خلل لحالة التوازن الاجتماعي، لكن التأثير السامي للطبيعة فعال في هذا المجال في ضوء الحرية التامة والعدل الشامل، والمهم هو التوافق في المصالح على وفق " العقد الاجتماعي"، لكن ليس هناك اهمية لهذا المحتوى هذا القصد إذ يعمل لصالح طرفي العقد ام لصالح طرف واحد، يصرح (ترجو) باننا تعدينا عصور الدين و" الميتافيزيقيا "، إذا اعطينا الحرية اذ ان نفترض ان التقدم الخلقي والعقلي سيلحق بالطبيعة تطور العلم، لكن تطور العلم في ظل الحرية هل ادى الى العدالة في التوزيع في ظل القانون الطبيعي؟ فالإنتاج لا يعني عمل الاشياء "سلع وخدمات" (Budd, etal, 2004: 193) فحسب ذلك يتضمن زيادة في القيمة من خلال النقل والتبادل، مما يؤدي هذا الى انتاج الثروة عبر الزراعة والصناعة، وبناءً على ذلك فان جزءاً من الانتاج لراس المال وقسم اخر للعمل وقسم اخر لملاك الارض، وبالتالي هذا التوزيع سوف يقع العبء الضريبي على قطاع الزراعة، ما دام الفائض مصدره الارض، اذن هناك ضريبة واحدة تختص بملاك الارض، وذلك جميع الضرائب الاخرى كالرسوم الداخلية والرسوم المفروضة على الاستيراد، وقد تعرقل النظام الطبيعي، لقد ظل هذا الرأي ووجد من يناصره حتى اواخر القرن التاسع عشر، وفي طليعتهم الاقتصادي الامريكي (هنري جورج) في كتابه "التقدم والفقر" (Amiable, 2011: 15).

1- التوزيع وعدالته طبقاً للجدول الاقتصادي لكيناي:

لقد اصبح تفسير النتائج والاسباب بالنسبة الى السلوك البشري، سواء كان هذا السلوك مرغوباً ام غير مرغوب فيه وذلك عن طريق قوانين الطبيعة بدلاً من البحث عنها في ارادة الله؟ و من ثم العودة الى سلطة العقل في ظل النظام الطبيعي، إذ كان الطبيعيون هم يخضعون لاعتبارات تاريخية وفلسفية واقتصادية وكذلك سياسية مختلفة، التي شكلت في نهاية الامر قد كانوا اطلقوا عليه العدالة

المطلقة للقانون الطبيعي الذي يجب ان تخضع لا رادته القوانين الرئيسة التشريعية " العلمانية " (Higgs, 2001 : 2)، وهم بذلك قد ادركوا ادراكا واسعاً وكبيراً لهيكل المنطقة الاجتماعية وتركيبها، عليه تكون اسس المادية الضيقة المشوبة بشيء من هذه الوبائية، ومع ذلك قد يكون على صعيد الفكر الطبيعي مستنداً الى قاعدة فلسفية الى جانب التردي وهذا قد حصل للمجتمع الاوربي من جراء السياسات التجارية والتي ادت الى تضخم المدن وهجرة الريف فكانت النتيجة، هي جوع الناس وافتقار البلاد (Olson, 2001 : 1)،

ان العدالة ظهرت عند الطبيعيين من خلال تقسيم المجتمع الى طبقتين طبقة منتجة مهمة ، وطبقة عقيمة، ثم المحاولة لديهم على رسم مسارب التوزيع التي اشرت فلسفتهم في اعادة التوزيع بخصوص من يدفع لهم الضريبة، ومن طبقات المجتمع ولماذا، وهذا المنهج ناتج عن رؤية فلسفية جديدة شكلت خلفية عريضة لمفكري الفيز وقراط، إذ ان هناك حقيقة ان أي علم جديد يتطلب فلسفة، وبالتالي هذه الفلسفة لم تكن من دون أسبقيات يؤسس لها (Ekelunel, Hebert, 2013: 50) إذ ان هذه الأسبقيات بداية الخصام بين الدين والتيارات الفكرية الفلسفية والتي ترى في سلطة الكنيسة قيوداً على النشاط الابداعي للإنسان الاوربي من ناحية، ثم بدء النشاط العلمي والفكري العلماني، يدحض ثوابت الكنيسة في مجال العلوم الطبيعية واللاهوت، بدأ هذا الافتراق يوسع الهوة، إذ اصبحت قوانين الحياة وضعية بتفاصيلها كلها، منحازة الى جانب ما هو مادي وملموس، كذلك شكلت هذه الاسبقيات قانوناً جديد له مصداقية عالية لكونه يلتزم الجانب الطبيعي من الحياة وفعالياتها، فالبنيان الاجتماعي منبثق بشكل طبيعي.

و من ثم جاء (الجدول الاقتصادي) (لكيناي) يمثل توزيع الدخل وبشكل تطبيقي عبر التبادل بين الطبقات الاجتماعية التي قسمها (كيناي) على طبقتين:

1. طبقة منتجة هم الزراع ومالكو الارض.
2. طبقة عقيمة (غير منتجة) وهذه الطبقة من اهم اهل الصناعة والتجارة وارباب الحرف (Teaiwa, etal, 1999: 150).

ثامناَ: نظريات العدالة

تعد هناك عناصر للعدالة أي بمعنى أربع فئات نظرية متطابقة يتم في ذلك وضع كل من النظريات وتحليلها. الفئة المساواة والحاجة يغطى هذه النظريات التي تتضمن الاهتمام برفاهية أعضاء المجتمع الأثرياء

بما يتناسب في ذلك المساواة، ونظريات العقد الاجتماعي (بشكل رئيس رولز) والماركسية، إي انها تلهم مبدأ الحاجة، الذي يدعو إلى الإشباع المتساوي للاحتياجات الأساسية، والنفعية واقتصاديات الرفاهية تتكون الأسرة من النفعية، ومبادئ باريتو، وغياب مفهوم الحسد، والتي نشأت من الأخلاق، أو التقاليد في الفلسفة والاقتصاد التي تؤكد على العواقب والنهاية، ترتبط هذه النظرية ارتباطا وثيقا بمبدأ الكفاءة، الذي يدعو إلى تعظيم الفائض، نظرية الإنصاف ونظرية الصحراء ونظرية روبرت نوزيتش، يقومان على الابلاغ مبدأ الإنصاف، الذي يقوم على التناسب والمسؤولية الفردية ؛ اما نظرية Knetsch،Kahn man ، تولد هذه نظرية مبدأ التوزيع، بل تتعامل هذه النظرية مع اعتماد تقييم العدالة على السياق، مثل اختيار الأشخاص ومن ثم المتغيرات، وتأثيرات الإطار، وبالتالي قضايا العملية(Know, 2003: 10). ويمكن تخليص نظريات العدالة من خلال الجدول الاتي:

الجدول (2): نظريات العدالة

ت	النظرية	اساس العدل
1	لمساواة عقد اجتماعي الماركسية	يجب أن يتمتع كل شخص بنفس المستوى من السلع والخدمات المادية – تقييد الحرية الفردية
2	ذهب المنفعة مبادئ باريتو عدم الحسد مبدأ الكفاءة	النفعية واقتصاديات الرفاهية ويسعى لتحقيق أقصى قدر من رفاهية المجتمع ككل النفعية، أعظم سعادة الأفراد
3	ليبرتارى نظرية المساواة نظرية الصحراء نظرية روبرت نوزيك	لعدالة والصحراء – يسعى إلى رفع مستوي المعيشة العام بمكافأة الجهد وإنجاز – الناس يمتلكون أنفسهم – بمجرد أن يتم تقييم الملكية الخاصة، فإن السوق الحرة الرأس المال والعمالة مطلوبة أخلاقيا
4	نظريات كانيمان وكنتش وثالر للعدالة المحلية والزر ألستر – ليتون بون H. برونو قري والولد لست ونزر	عائلة السياق النظريات

المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الثالث

الرفاهية والكفاءة في الائتمان المصرفي

اولا: مفهوم الرفاهية

يمكن رؤية مفهوم الرفاهية من جانبين أحدهما لغوي والاخر اقتصادي، فمن الناحية اللغوية تعني الرفاهية " خصوبة غزيرة وسهولة العيش وسعته" (بابكر،2014: 14)، أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فأن الرفاهية ترتبط بالسعادة ورفاه العيش، إذ عرف بيجو الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية كونه يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (Llena, etal, 2019: 4).

يعتقد بيجو في هذا الشأن بأن هنالك فكرتين أساسيتين للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية الإجمالية للمجتمع، و هذان المفهومان اللذان استخدمهما بيجو في تحليله يعتمدا على فكرة " صافي الناتج الاجتماعي "، إذ تنطوي على تجميع حالات إشباع الأفراد، والفكرتان اللتان قدمهما بيجو هما (عودة،2004: 79):

أ- حجم الدخل القومي: وتعد هذه الفكرة بآن الزيادة في الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، لكن نصيب ذوي الدخول المنخفضة لا ينبغي ان ينخفض عما كان عليه قبل الزيادة، حيث يؤكد بيجو أن زيادة الدخل القومي سيؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي مزدهر ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

ب- توزيع الدخل القومي: يعتقد بيجو على أن تكون هناك إعادة لتوزيع الدخل في كل مده زمنية سنة عادة ، حيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال ذلك توزيع عادل للدخل، وعليه أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخول المنخفضة مع حساب ذوي الدخول المرتفعة.

و من ثم فان الرفاهية عند بيجو متمثلة بالآتي:

أ- الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للفرد، وبالتالي زيادة الرفاهية العامة.

ب-الرفاهية الشخصية وهي تتمثل مستوى السعادة التي يحصل عليها الفرد نتيجة الاستهلاك السلع والخدمات.

وتعد الرفاهية الاقتصادية هي الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية في أي من المجتمعات المتطورة أو النامية، حيث ينعكس ذلك في المستوى المعيشي اللائق الذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان وتحقيق الرضا الاجتماعي، وذلك بالاستناد إلى اساس عادل للدخل بين مختلف مناطق البلاد وبين مختلف شرائح المجتمع، وبالتالي يمكن تعريف الرفاهية والسعادة على أنها مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والملائمة، والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباع رغباته المتنوعة، والمتزايدة (منى،2010: 40) .

إذن نقطة الارتكاز الرفاهية الاقتصادية هي المستوى المعيشي الذي من شأنه أن يضمن تحقيق مستوى سعيد للفرد والمجتمع في ظل توزيع عادل للدخل، وبشكل عام يمكن القول إن الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة الخاصة والعامة، إذ نجد ان مستوى الرفاهية الاجتماعية يختلف من بلد إلى آخر على وفق مستوى المعيشة العام من جهة، والنظام الخاص الاجتماعي السائد من جهة أخرى، حيث انه يتفاوت في الوقت نفسه في داخل البلد الواحد، ومن المنطقة إلى أخرى فظلا لنوع النشاط الاقتصادي زراعة أو صناعة أو تجارة (العكيلي،2000: 265)

مما تقدم اعلاه من تعريف الرفاهية على انها الحالة التي تمس حياة الفرد والجماعة حيث تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومن ثم مسكن والحاجات التي تطلبها الحياة الاجتماعية، مثل الخدمات التعليمية والمهنية والصحية والثقافية والأمنية والبيئية لدى المجتمع.

وهكذا تعد الرفاهية الاقتصادية نظرية بحد ذاتها، اصبح العديد من الأفكار التي تهدف لبلورة وصياغة ما يعرف اليوم بالرفاهية الاقتصادية، وبالتالي طرحت أربعة اتجاهات التحليل نظرية الرفاهية وهي على النحو التالي:

1- التحليل الباريتي

يعد باريتو هو أول شخص وضع الأساس في التحليل الحديث لاقتصاديات الرفاهية من خلال تحليل وتفسير الحالة المثلى للرفاهية، لأنه يعرف على أنه ذلك الوضع الذي يحقق فيه جميع أفراد المجتمع أعلى مستوى من المعيشة بدون استثناء، كونه هذا المستوى الأمثل أي تغيير في المستوى يؤدي إلى زيادة في مستويات المعيشة، وبالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، يجب أن يكون هذا التغيير بسبب الإضرار بالفئات

الاجتماعية الأخرى وتقليص رضاهم عن المستوى الأمثل، لذلك فإن درجة اي تشبع اختلاف عن المستوى الأمثل وتؤدي إلى الفشل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل (عودة،2004: 77).

2- تحليل كالدور - هيكس

يزعمون أن اقتصاديات الرفاهية هي دراسة علمية وموضوعية. اي انها ليست دراسة للأخلاق، كما نادراً ما ورد ذكرها في كتابه (نقد اقتصاديات الرفاهية)، لأن (كالدور هيكس) يوكد أنه إذا كان الفرد في منحدر أعلى، فإن وضعه سيكون أفضل، وهذا يعني أنه سيحصل على قدر أكبر من الرضا؟ بمعنى آخر، يناقض كالدور وهيكس فكرة تحليل باريتي بأن التغيير في المستوى الأمثل للتشبع الاجتماعي وبعد ذلك يمكن أن يصل إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن يستفيد في تحسين مستويات المعيشة الشخصية من التغير اكبر من مقدار الانخفاض في المستوى المعيشي للأفراد المتضررين من التغير (غيث،2015: 431).

3- تحليل ليتل Little's Analysis

يعد هذا التحليل على أساس أخلاقي، لذلك يقوم الأفراد الرابحون من التغير بتعويض الأفراد الخاسرين منه بمقدار الانخفاض بمستويات إشباعهم عن المستوى المعيشي الأمثل، حتى تتحقق العدالة الاجتماعية ويتم بذلك بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (Kim, 2013: 2).

4- تحليل ستوفسكي scitovszkys Analysis

يتناقض هذا التحليل مع تحليل Little، وذلك لا نه لا يوجد مبدأ تعويض بين الرابحين والخاسرين على أساس أخلاقي عندما يتغير مستوى التشبع الأمثل، حيث من المحتمل جدا ألا يكون هناك أي تعويض من قبل المنتفعين والمتضررين بمستوى إشباعهم لان الأغنياء لا يهمهم سوى مصالحهم الشخصية وتحقيق قدر أكبر من المكاسب حتى لو كان على مستوى حساب إلحاق الضرر بمصالح الآخرين، وبالتالي فإن تركيز ليتل على القيم الأخلاقية لا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الرفاهية الاقتصادية حسب وجهة نظر العالم (ستوفسكي).

يؤكد ستوفسكي ان وجود أكثر من حالة التغير، ويجب اختيار أفضل تلك الحالات وهي الحالة التي تتمتع بتوزيع أكثر عدالة للدخل، أي الحالة التي تتميز بأقل عدد من الرابحين وكذلك اقل عدد من الخاسرين من التغير في المستوى المعيشي، إذ يعتقد ستوفسكي في هذه الحالة التي يتحقق في ظلها المستوى المعيشي المقبول في جميع فئات المجتمع، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية (الافندي،2020: 305).

ثانيا: مفهوم الكفاءة

تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية الذي تستخدم في المجالات العديدة المختلفة، لما لها من دور واهمية كبيرة على مستوى القطاعين العام والخاص، ومن أبرز مصادقيها القطاع المصرفي، إذ تعد الكفاءة المصرفية من أهم المؤشرات الدال على تحقيق نجاح أو فشل هذه المؤسسات ويمكن في تقويم أداء المصارف.

يوجد هناك العديد من المفاهيم للكفاءة في الجانب الاقتصادي، بحيث مفهومه يرجع تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي" باريتو"، التي تطور هذا المفهوم وأصبح يعرف باسم كفاءة باريتو، ووفقا لـ(Pareto)، " وذلك أي تخصيص محتمل للموارد هو إما تخصيص كفوء، أو تخصيص غير كفؤ للموارد وهو ما يعكس عدم الكفاءة " (ابن ساحة، 2011:134).

وتعرف الكفاءة على انها تمتلك القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، اي ان لا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط، او رفع القيمة فقط، وانما لابد من تحقيق الهدفين معا (جعدي، 2014: 3).

كذلك تعرف بانها تلك العلاقة بين " حجم المدخلات الذي تستخدم لإكمال درجة معينة من المخرجات " (Horngren, et al, 2002 :894)

وتعد النسبة بين "المدخلات والمخرجات"، اي عندما تكون المخرجات أكثر لكل وحدة من المدخلات تقدر بكفاءة أكبر، وعند تحقيق أقصى إنتاج لكل وحدة من المدخلات، يجري تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وفي هذه الحالة لا يقوم بزيادة الكفاءة، إلا عن طريق إدخال تكنولوجيا جديدة أو تغيير شيء ما أثناء الإنتاج (Sharma & Zhu , 2006:15).

لذلك تتمتع الكفاءة بأهمية كبيرة باعتبارها الداعم الاساس للمؤسسات الإنتاجية والخدمية، لكونها ترقى بالنشاط الاقتصادي والمالي والخدمي إلى مستويات عالية لاسيما في ظل التراكم التكنولوجي ومن ثم المعرفي من خلال مساهمتها في تطور الأنشطة وصولا إلى مستوى التميز والريادة سواء في إنتاج السلع أو الخدمات، لذلك يختلف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفاعلية الذي يعد مكمل لعمل المؤسسات الإنتاجية والخدمية، إذ تعتمد الفاعلية عن مقياس يوضح قدرة المؤسسة على تحقيق مجموعة من الأهداف وتحسب بقسمة المخرجات الفعلية على المخرجات المخططة (Naiad , 2012: 245)، إذ لا يختلف مفهوم الكفاءة من حيث المبدأ والمعنى في المؤسسات المصرفية عن المؤسسات الاقتصادي الأخرى، في كلاهما يدل على تحقيق أقصى قدر من المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة بأقل تكلفة ممكنة، إذ تتحدد اهمية الكفاءة المصرفية للبنك

بكونها جزءا من الاستراتيجيات والتخطيط الذي يقوم به اي بنك، وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة للإدارة الناجحة لمراجعة تقدم النشاط الحالي ومن ثم تحديد وتخصيص أوجه القصور بشكل صحيح، وبالتالي تحسين العمليات لتحقيق الاستخدام الأفضل (Varese, 2015:261).

إذ تعرف الكفاءة المصرفية على انها قدرة البنك في استخدام موارده بأعلى درجات الكفاءة حتى تحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية، وبذلك يشار الى البنوك الكفؤة على انها البنوك التي تستطيع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف، اذ ان التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية من جهة، وتحقيقها الحجم الأمثل للمنتجات المالية من جهة اخرى (Shin Kim, 2013:41-45)

وكذلك تعرف الكفاءة المصرفية بأنها قدرة البنك على استخدام موارده " المدخلات " بأقصى قدر ممكن من الكفاءة حتى يحقق خدمات مصرفية (المخرجات) أكبر، وكذلك يمكن القول أن الكفاءة تشير إلى العلاقة بين الموارد والنتائج، ومن ثم ترتبط بما هو مقدار المدخلات اللازمة لتحقق مستوى معين من المخرجات او الهدف المنشود (odge , 2005 :318).

وعرفها (Anjum ،2012:381) بانها منهج قياس جودة العمل المصرفي في أداء انشطته تبعا للظروف، ومن ثم النشاطات المختلفة، وذلك من خلال المقارنة مع بعض البنوك الأخرى العاملة في نفس القطاع، وترتبط الكفاءة المصرفية بقدرة البنوك على توزيع وتسويق خدماته مع ضبط التكاليف مع الأخذ بعين بالاعتبار الظروف المحيطة بالبنك والبيئة الذي تزود البنوك بالمدخلات وبالتالي كيفية توظيفها بالشكل الأمثل من اجل تقديم افضل مخرجات كفؤة (Kaplan،2010:4).

مما سبق يمكن تعريف الكفاءة البنك على انها قدرة البنك في تعظيم القيمة السوقية المالية، ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للأصول المالية بما يحقق إدارة السيولة ومصدر للربحية.

ثالثا: انواع الكفاءة

1- كفاءة الحجم:

يقيس المدى الذي يمكن للبنك أن يتوسع فيه من حيث عدد العمليات أو تقلبات الإنتاج الناتجة عن التقلبات لمرة واحدة في عوامل الإنتاج (Jacob ad Jaap،2008 :10)، أو يقيس كمية الأنشطة الخدمية التي يقدمها البنك لأنها تتناسب مع الحجم الأمثل وإنتاجيته الفعلية، ويمكن تحديد الإنتاج المفقود من خلال عدم الكفاءة(Jha et al،2013: 306-314)، قد تعمل البنوك في ظل عائد الحجم المتناقص أو المتزايد

أو الثابت. إذا زاد إدخال واستخدام عامل الإنتاج وزاد الناتج بنفس النسبة، فلدينا عائد إنتاج ثابت، ولكن إذا زادت النسبة المئوية لعوامل الإنتاج وكان الناتج أكبر من نسبة المئوية الإنتاج في هذا في حالة سيكون لدينا عائد الانتاج المتناقص، أما إذا كانت النسبة المئوية للزيادة في استخدام عوامل الإنتاج تحقق نسبة أكبر في الإنتاج ففي هذه الحالة تسمى عائد الكمية المتزايد (بتال،2015: 7)

2- الكفاءة التخصصية (الوظيفية):

تعرف الكفاءة الوظيفية بانها الكيفية الذي يستخدمها المصارف لتحقيق الكفاءة باستخدام اهم الوظائف التشغيلية او استخدام مدخلاته، من خلال ذلك تحديد التوليفة المناسبة لأسعار عناصر الإنتاج، أي يتم تحديد الكفاءة السعرية للمدخلات او عناصر الإنتاج، وبالتالي قدرة البنك على التحكم بالمدخلات أو المخرجات بالشكل الأمثل مع الاخذ بعين الاعتبار بأسعار تلك المدخلات والمخرجات في السوق ومن ثم مواكبة التطورات التكنولوجية (Collie, etal, 2005:5).

تشير الكفاءة المتخصصة إلى استخدام مجموعة من عوامل الإنتاج لإنتاج أفضل السلع، أي باستخدام مجموعة من المدخلات بأقل تكلفة ممكنة. لذلك، فإن أي خط إنتاج لأي عامل إنتاج سيؤدي إلى انخفاض في اجمالي الإنتاج، مما يعكس الكفاءة الفنية. عندما يتمكن البنك قادر على الإنتاج قدر معين من المخرجات بأقل عدد ممكن من عوامل الإنتاج وبأقل تكلفة ممكنة، أي عندما يتم تحقيق الكفاءة الفنية والكفاءة الوظيفية معا في نفس الوقت، أي عندما يتم الجمع بين الكفاءة الفنية والكفاءة الوظيفية معاً في نفس الوقت (Morris،2008:331-343).

3- الكفاءة التقنية (الفنية)

قدرة البنوك على إنتاج الحد الاقصى من الكمية أو الخدمة من الموارد المتاحة، أي استخدام مدخلات رأس المال وإنتاج أقل قدر ممكن من الكمية المحددة أو استخدام نفس المدخلات في عوامل الإنتاج لتحقيق إنتاج أعلى أو استخدام المزيد من المدخلات لتحقيق منتجات اكثر بمعدل من زيادة المدخلات وهذا يحقق وفورات الحجم، اي زيادة العائد على الحجم وبالتالي تقليل مكونات الإنتاج عند مستوى الحد الاقصى من الكفاءة التقنية أو الفنية (عمايرة،8:2005).

يشير هذا النوع من العوامل الى قدرة البنوك على إنتاج أكبر مستوى من الإنتاج بأقل كمية من المدخلات مع افتراض استقرار العوامل التكنولوجي (Ogudari،2006:425)، إذ يجري شرح العلاقة بين (المخرجات) متغير تابع، و (المدخلات) متغير مستقل، توضح هذه الوظيفة النسب التي تغير بها حجم الإنتاج، لذلك قام المستخدم بتغيير عناصر الإنتاج وهذا يعني قدرة البنك على تحقيق أكبر قدر من ناتج أو خدمة ضمن مجموعة من الموارد المتاحة (Porcelli،2009:3)

رابعا: المدارس الفكرية التي عالجت مفهوم الكفاءة والرفاهية

لقد تطورت النظرية بعد " باريتو"، ولكن اتخذت مدارس فكرية في الرفاهية مختلفة، حيث أنه يمكن أن نميز ثلاث مجموعات رئيسية من آراء مختلف الكتاب، إذ تشير كل منها عن مدرسة فكرية قائمة بذاتها ومتميزة عما عداها من المدارس الفكرية الأخرى:

1- المدرسة الأولى:

. تعد الرفاهية مفهوم أخلاقي بحت وبالتالي فإن نتيجة الرفاهية لا يمكن أن تنسند الا الى افتراضات أخلاقية، والذي يجب أن يحددها اشخاص غير عاديين، والذي نسميهم (superman)، لذلك لا تهتم هذه المدرسة بفكرة الرضا أو السعادة رغم أن هذا الشخص قد يأخذها بعين الاعتبار، وبنا على هذه النظرية فمن الممكن التغاضي عن فكرة وجود مقياس معين يدل على زيادة أو نقص رفاهية الشخصية، ومع ذلك فقد يقرر هذا الشخص مقياسا معينا ليتجنب تضمين الصعوبات التي تنطوي على غير تناسق الأفراد في سلوكهم الاقتصادي(Naqvi, 2016: 250)، أو يمكن ان يقرر ان السعادة والاشباع لا يرتبطان في رفاهية المجتمع، كذلك ان النظرية تتعامل مع فكرة التوزيع المثالي للدخل على أنها فكرة أخلاقية، وبالتالي لا يمكن تحديد أي شيء حول الرفاهية، ما لم يأخذ هذا الشخص الفذ في الاعتبار فكرة توزيع الدخل، كذلك جميع العوامل الأخرى التي قد يعتقد على أنها ذات أهمية أخلاقية، تركز المدرسة بالنتائج المترتبة على الفروض الأخلاقية، لذلك من الممكن ادخال أية فكرة أخلاقية في النظام الاقتصادي بحيث يكون هذا الشخص على استعداد لأن يعطيها قيما شخصية، وعلى ذلك ففي ضمن هذا الاطار التحليلي، يمكن التوصل الى (شروط الاوضاع المثلى)، وبالتالي خلاصة هذه المدرسة الفكرية حيث تؤكد بان اقتصاديات الرفاهية لا تعدو ان تكون دراسة اخلاقية(حسين،1999: 341) .

2- المدرسة الثانية:

لا تعترف هذه المدرسة بالجوانب الأخلاقية لقضايا الرفاهية، وفقًا لهذه المدرسة الفكرية، لا يزال هناك اقتصاديات الرفاهية أساسًا لدراسة أسباب الاشباع، وعلى الرغم من ذلك فان هذه المدرسة لا تتجادل اي أنه لا يمكن التوصل الى نتائج الرفاهية من دون أخذ بعين الاعتبار فكرة توزيع الدخل في الاعتبار، وبالتالي يجب أن يكون هناك اساسا نفترضه في التوزيع المثالي للدخل، وبالتالي تنفي هذه المدرسة فكرة عقد المقارنات بين المنافع الشخصية، وبالتالي تشترك هذه المدرسة والمدرسة السابقة في عمل واحد، إذ أنهما تستنتجان نفس الشروط المثلى في الانتاج والتبادل على اعتبار أنها تنتج شروط لازمة للوضع الأمثل في حين التوزيع المثالي للدخل فهو يعد ايضا شرطا لازما للوضع المثل، في حين لم تذكر أي من هذه المدارس كيفية تحديد ما إذا كان هذا الوضع أمثل أفضل أو أسوء (أو منتج لمزيد أو قليل من الإشباع)، من وضع أمثل آخر، وعرف باريتو، فإن أي" موقف يعد مثالي هو أحد هذه الظروف المثلى" (Prisons, 2019: 35).

3- المدرسة الثالثة:

تعتقد هذه المدرسة أن أي وضع أمثل في تحليل باريتو يمكن بوصفه أفضل من أي وضع أخر لا ينم عن الوضع الأمثل في هذا التحليل، أي بمعنى ان مثل هذه النظرية تقرر أن توزيع الدخل ليس له في اعتبار في بحث مشكلة ما اذا كان وضع ما، هو الوضع الذي يدل على رفاهية اقتصادية أكبر من التي يدل عليها وضع آخر، ويؤكد النفعيون أن هذا العمل ينطوي على افتراض أن الدولار ينتج بنفس المقدار من الاشباع سواء اذا ما أعطي الى شخص غني أو فقير، وقد لا يوافق كثير من الاشخاص على أن مثل هذا الفرض يمتد مع المنطق السليم (Hayo& Wolfgang, 2003:270)، أما في راي المدرسة الفكرية الأولى، فان الشخص يتوقف على النظام الشخصي المنطوي على أنه (لابد من اغفال توزيع الدخل في تقرير ما اذا كان وضع عمل معين أفضل من وضع اخر)، ولذلك من الواضح أن الاقتصادين الرفاهين المحدثين والمنتمين للمدرسة الفكرية الثالثة لا يعرفون في تحليلهم افتراض تساوي الاشباع أو الالتجاء الى الحكم الشخصي، حيث يعتقدون بأن عقد المقارنات الشخصية بين منافع الاشخاص أمر غير مشروع في تحليل الرفاهية، وبالتالي فان هؤلاء الاقتصاديين يعرفون الزيادة في الرفاهية الاقتصادية دون أي الاشارة الى توزيع الدخل الحقيقي بما

يتضمنه من آثار على كمية الرفاهية، ومع ذلك فانهم، في الوقت نفسه، لا يدركون ما يتضمنه تعريفهم من حكم الفرد (حسين،1999: 342).

أما رؤية النظام الاقتصادي الاسلامي يتم التوزيع في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية فهي لا تختلف من حيث التحليل التجريدي مع مما سبق، إذ أنها تتميز بمبادئ انسانية وأخلاقية أكثر دقه، إذ ان النظام الاقتصادي الاسلامي لابد ان ينطلق من الحاجة إلى التكافل الاجتماعي لتحقيق عدالة الإسلام في أي نظام توزيع الدخول ومن ثم الثروات، فضلا عن ذلك أنظمة (الزكاة والخمس والعشور) وكذلك نظام الإرث وهي كفيلة بتوزيع أكبر للثروات، فالأولى تساعد المسلم أن لا يكتنز أمواله وبالتالي يستثمرها لكي لا تأكلها الزكاة أو الخمس، والنظام الثاني يقوم بتوزيع الثروات على المستحقين للإرث إلى أجزاء صغيرة قد تنهي أكبرها خلال بضعة أجيال، وبالتالي يأتي معيار حد الكفاية الذي يسميه البعض بالحد الأدنى للرفاه الاقتصادي والاجتماعي، إذ يؤكد على الجانبين معاً الكمي والنوعي في مجالي الاستهلاك والانتاج، فهو معيار نسبي غير مستقر يتطور بتطور المجتمع، الذي يكون في حركة دائبة تصاعدية يرتقي معها هذا الحد برقي المجتمع وتقدمه، ويتم ذلك لإخراج الأفراد من دائرة الفقر المدقع لتأهيلهم للقيام بأعباء الحياة المختلفة، أي أن التكافل الاجتماعي يعد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الاشخاص والدولة معا، و من ثم فهو حق ملزم للأفراد والدولة معا (الصدر،1991: 552-553).

يعد العامل المنتج هو احدى القوى المساهمة في الإنتاج، ولذلك يتلقى نصيبه من ثروة الطبيعة بوصفه مساهما للإنتاج، أي ان مركز الإنسان في النظرة الإسلامية من عملية الإنتاج هو مركز الغاية التي يخدمها الإنتاج، ولم يكن الوسيلة أو الأداة التي تخدم الإنتاج كما يصر النظام الرأسمالي، في قاعدة عنصر العمل في النظام الإسلامي (أن العمل هو سبب التملك الشخص العامل نتيجة ذلك عمله المتمثل بالسلعة وليس سببا لقيمتها)، وهذا نفس القاعدة الرأسمالية إلا أن نظرية النظام الإسلامي في التوزيع تختلف عن ما هو في النظامين الرأسمالي والماركسي، إذ يعد العمل مصدرا رئيسا في جهاز التوزيع بوصفه أساسا للملكية، أما الأداة الأخرى هي التي تساهم في عملية التوزيع مساهمة رئيسة كبيرة فهي الحاجة، والدور المشترك الذي يؤديه العمل ومن ثم الحاجة معا في هذا المجال، هو الذي يحدد الشكل الأولي العام للتوزيع في المجتمع الإسلامي ومن ثم تنص قاعدة التوزيع الإسلامية على (من كل وفق طاقته إلى كل وفق عمله وحاجته) (عمار،2018: 39)، إذ يعد مصطلح العمل وفق قاعدة توزيع الدخل الاشتراكية، وقد تكون مصطلح الحاجة

وفق قاعدة توزيع الدخل الشيوعية، الذي كانت تؤكد بشكل تطبيقي وواقعي (ولو على صعيد البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي السابق، و من ثم الجانب الكمي فقط للحاجات الإنتاجية والاستهلاكية وتوفيرها بعدالة)، فان هذا المنطلق ينقسم النظام الإسلامي أفراد المجتمع وليس فقط مالكي عناصر الإنتاج الأربعة المستحقين للدخل وفق المنظور الرأسمالي، أو العامل المنتج وفق هذين المنظورين الاشتراكي والشيوعي، إلى ثلاث فئات توضح الدور المشترك الذي قد يساهم فيه العمل والحاجة أو حد الكفاية في عملية التوزيع (تسخيري،2003: 186)

- الفئة لأولى قد تكون حصتها أو دخلها من عملية توزيع الدخول، أي ان عوائد عنصر الإنتاج العمل والتنظيم، فضلا عن مكافئات أصحاب رأس المال ومن ثم الأرض كافية وتفيض، بحيث تكون توصف بكونها من الفئات ذات المستوى المعاشي المرفه والغني.
- الفئة الثانية قد تكون دخلها في عملية توزيع الدخول عنصر الإنتاج كافيا لتوفير حاجاتها الأساس والضرورية حد الكفاف.
- الفئة الثالثة قد تكون هذه فئة دون حد الكفاف وهي التي لا تملك دخلا من عملية توزيع الدخول عنصر الإنتاج وبذلك لا نها لا تستطيع العمل لضعف بدني أو عاهة عقلية أو غيرها من تلك الأسباب التي تشل نشاط الإنسان، وتقذف به خارج نطاق العمل والإنتاج.

خامسا: العلاقة بين الكفاءة والعدالة ومنحنى الرفاهية

تعتقد ان الكفاءة هي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنفقات الانتاج، أمثليه " باريتو" Pareto Optimality تطرح مشكلة الرفاهية الاقتصادية عبر اشكاليات التوزيع، ومن ثم توزيع السلع بين الافراد مرتبط بالدخل، وقد يصفه قيداً من قيود الاستهلاك " الطلب" كذلك توزيع الموارد، أي تخصيص الموارد في ميدان الانتاج بين المؤسسات، وكلا التوزيعين له أثر في نفقات الانتاج، فالكفاءة تكون في ظل تخصيص الموارد حيث أدت الى زيادة في الانتاج دون أن تتكبد المؤسسة أية تكاليف إضافية" وتتم زيادة إضافية في تخصيص الموارد" فإن ذلك يعني زيادة في الدخل،(Agafonow, 2015: 18)، وبالتالي زيادة الدخل " الدخل القومي" هو الذي سيفضي الى العدالة في توزيع الدخل، أي ان المسألة تبدو مرتبطة بالإنتاجية، اذ ان امثليه (باريتو) تتصدى لأي توزيع دخول بعيداً عن الانتاجية التي ستفضي الى رفاهية الجميع، أي زيادة رفاه الناس الاكثر حرماناً، من دون المساس برفاهية الميسورين من الناس، الذي ربما رفاهيتهم تزداد (Pickett, 2015: 316)، أي ان التفاوت في التوزيع الدخل قد لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من تخفيض التفاوت، أما في كون توزيع الثروة

فإن التفاوت يعمل لصالح الميسورين بشكل أكبر على مستوى توزيع الدخل أو يقوم بإعادة التوزيع سيعمل على انعكاسات سلبية، تنعكس على الكفاءة من خلال تفاوت التوزيع وكما موضح في الشكل الاتي:

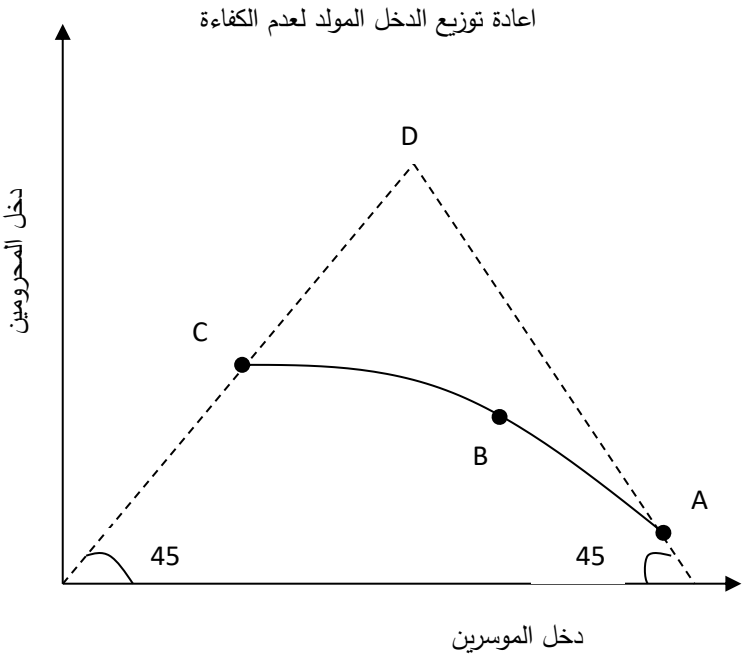

شكل (1) اعادة توزيع الدخل يعمل على الحد من الكفاءة الاقتصادية

المصدر : ساملسون، 1993، 213

النقطة (A) في الشكل (1) التي تمثل توزيع الدخل (الحالي)، ولكي تكون بفعل برنامج ضريبي تصاعدي يمكن الانتقال الى النقطة (D) إذ ان تمثل نقطة المساواة في توزيع الدخل بغض النظر عن الكفاءة، وبالتالي هذه الانتقال يكون بفعل تدخل الدولة على حساب آليات السوق، مما ينعكس ذلك على معدلات النمو بفعل إعادة توزيع الدخل ومن ثم استحواذ طبقات جديدة على جزء من الدخل، فإن هذه الطبقات ميلها الحدي على الاستهلاك عالٍ، ومن ثم سيشهد نمواً متراجعاً في الاقتصاد، إلا أن نقطة مثل (B) قد أن تكون محسنة لأوضاع الطبقات المحرومة(ساملسون، 1993،210).

إذ ان الاعتقاد بمسألة ثابت الاصطفاء الاجتماعي وهي مسألة الاستحواذ على دخل أكبر، الذي يرده الى المقدرة الفردية في تكوين الثروات وتوكد هذه المسألة على الدارونية الاجتماعية، كذلك يذهب الى أكثر من ذلك ليسند التوزيع ومن ثم الاستحواذ على الفروق الموروثة، ففي كل عائلة تلاحظ فروقاً مؤكدة وجيدة وبينّة بين القدرات الجسدية أو العقلية لأعضائها، وحسب نظرية" ماندل" في الوراثة(Deichmann, 2010: 1) .

وقد يحق التوقع بوجود درجة من (التشتت) بين العائلات أيضاً قد يكون طلاب العلم يميلون الى اعتبار الذكاء او معامل الذكاء وكأنه المتغير المهم، ولكن فيما يتعلق الامر هو بكسب المال فإن الخصائص مثل الحركة النشطة والطموح والسرعة والحس وغيرها، يمكن ان تكون مهمة ايضاً وربما تكون اكثر اهمية (ساملسون، 1993، 215-216)، من جهة أخرى فإن الدراسات التجريبية التي قام بها كل من (كلف بال) " Clive Bull "، (اندرو سكوتر) " Andrew Schotter "، (كايث واي كليت) " Keith Weigelt " من جامعة نيويورك، نصت هذه الدراسات على رسم خط واضح يربط العدالة بوصفها مفهوماً جيد واجتماعياً بطابعها الاخلاقي بالكفاءة ومن ثم بوصفها مفهوما اقتصاديا مجردا فإنهم وجدوا باختصار " أي كل ما هو عادل يمكن أن يكون أيضاً فعالاً "(Sovacool, 2015: 95)، وكفؤا في ضوء تكافؤ الفرص في زيادة مداخيل المحرومين، وفي الوقت نفسه تكون زيادة الأرباح المؤسسات كل ذلك يتم عن طريق التحفيز وقوانين " الفعل الايجابي " في دفع العاملين لرفع كفاءتهم وتعميق ولائهم، وبالتالي فإن ناتج الشركة قد يزيد بدون أن تتحمل المؤسسة أية تكاليف إضافية (سكوتر،1990، 101)، وقوانين " الفعل الايجابي " وتقوم على افتراض أن العاملين متكافئون في الجهود، إلا أن التمييز يعد قاعدة لدفع العاملين وكذلك تقديم الاداء الكفوء مقابل الحوافر ذلك يكون دافعا لكل العاملين من أجل تقديم أداء أفضل، إذ خرجت هذه الدراسات التجريبية بنتيجة نسبية الى حد ما تقول : " أن العدل يمكن أن يكون بالفعل شرطاً ضرورياً للكفاءة " (سكوتر،1990، 101).

خلاصة

عند اجراء البحث والتعمق في الإطار النظري ولمفاهيمي للائتمان المصرفي، ومراجعة الدراسات السابقة التي اشار معظمها الى جملة من النتائج الجيدة والتي اوضحت نقاط الضعف والقوة في الاداء المصرفي في جانب الائتمان الذي يعد الركيزة الاساسية للعمل المصرفي، كانت هذه الدراسات تناقش الاثر المباشر في النمو والتنمية، بينما ركز بعضهم الاخر منها على الجوانب الادارية والاجراءات القانونية فيما يتعلق بقضايا المنح والايداع.

جاء هذا البحث ليناقش جملة القضايا الاساسية التي من شأنها تضع صورة واضحة امام واضعي السياسة المصرفية، ومخططي السياسة النقدية للارتقاء بالعمل المصرفي في العراق خصوصا وان بحثنا ناقش مبادئ مهمة جدا الا وهي العدالة والرفاهية والكفاءة المصرفية في منح الائتمان ويرجع السبب في اختيار هذه القضايا كونها تضعنا امام حقائق وارقام واقعية بعيدا عن التحيز في الاجراء النظري والعملي لهذا البحث.

ان درجة القصور في كفاءة القطاع المصرفي في العراق سيتم مناقشتها من خلال عينة البحث التي ركز الباحث جهوده للوصول الى النتائج من خلال التحليل القياسي واستعراض الانشطة المصرفية للعينة خلال مدة الدراسة.

ان نقاش الادبيات المصرفية كان يركز في اغلبه على الواقع النظري ولم يتطرق الى المضمون الحقيقي للأداء المصرفي الذي يرتكز على القضايا الاساسية المبحوثة التي تشكل عمود النمو الاقتصادي لأي اقتصاد متقدم او نامي.

ومن خلال المفهوم الاساسي للمصرف الذي يعرف على انه وحدة تعمل على منح الائتمان وقبول الودائع، يمكن لنا ملاحظة ان هذا التعريف هو اطارا عاما ركز اهتمامه على الواجبات المصرفية، ولم يتطرق الى البعد التنموي الذي هو الاساس الذي تم انشاء المصرف لأجله، فالمعرف منذ القدم ان لكل مصرف وضائف فالمصارف التجارية تمارس اعمالها لكل انواع الزبائن باستثناء الزبائن الذين اعد لهم مسبقا مصرف ونقصد هنا المصارف المتخصصة.

ان توسع الاعمال المصرفية عالميا يقودنا الى حقيقة لابد من ذكره وهي ان المصارف العراقية وبمساعد البنك المركزي تحاول الوصول الى مستوى اقليمي يساوي بأنشطته المصارف في دول الجوار، وليس بسبب قلة الكوادر او نقص الخبرات، ولكن السبب هنا كان قسريا الا وهو القطيعة المالية والمصرفية مع دول العالم لأكثر من ثلاثة عقود جعل من المصارف المحلية عرضة للإصابة بمتلازمة الخمول والبقاء على انشطة وفعاليات نمطية لا تواكب الحداثة والتطور الذي شهده العالم المالي والمصرفي.

ونقف هنا امام واحدة من النقاط المهمة التي اشرها الباحث وهي الفجوة بين منح الائتمان وقبول الودائع والتي يمكن ان تكون السبب الرئيسي لعزوف الافراد عن ايداع اموالهم لدى المصارف، فمقدار الفارق بين فائدة المنح وفائدة الايداع كبير جدا وهو عاملا حاسما في اكثر المشاكل التي عانت منها لمصارف خصوصا في العقد الاخير حيث لاحظ الباحث ان هنالك عدد كبير من المقترضين لم يسدد ما بذمته من ديون للمصارف الامر الذي دفع المصارف الى اتباع طرق قانونية متنوعة للحصول على حقوقها من المقترضين، وهذه النقطة يجب الوقوف امامها كثيرا لتحديد من هو المستفيد من هذه العملية، ليس من المعقول ان يكون ما نسبته 30% من المقترضين متعسرين في السداد، ومن غير الممكن ان تكون الاجراءات المصرفية في

غير محلها، ولكن وبالرجوع الى الحقائق السلوكية للأفراد، شخصت النظرية الاقتصادية السلوك الاقتصادي للأفراد بأنه عقلاني ورشيد، وهنا نقف امام تعارض مع النظرية الاقتصادية، ان عدم الايفاء بالالتزامات المالية تجاه الغير يعد ترفا غير عقلانيا لأنه يسبب مشاكل كبيرة للمصرف منها شح السيولة وانعدام الثقة بالأفراد .

اما من وجهة نظر الباحث يرى ان هذه العملية يمكن ارجاعها الى العامل الرئيسي وهو عطش السوق العراقية للتمويل، لكون اغلب الافراد يعانون من نقص في مستويات الرفاهية.

ان ظاهرة الفقر في العراق كانت ولا زالت هاجسا يؤرق واضعي السياسة الاقتصادية، فكان لاتساع هذه الظاهرة على الرغم من تحسن مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي وخصوصا بعد العام 2003 الذي شهد تحسن واضح جدا، الا ان نسبة الفقر اخذت بالتزايد وبمعدلات كبيرة حيث سجلت بعض المحافظات الجنوبية نسبة تفوق النصف من عدد السكان الذي يعد مؤشر خطير للغاية، كونه يقودنا الى فرضية حقيقية مفادها ان عملية التمويل لم توت ثمارها على المستوى العام، كذلك الامر فيما يخص القطاعات الاقتصادية التي لا زالت تعاني من تراجع الانتاج فيها على الرغم من اتساع الطلب على السلع المنتجة محليا الا ان هذه القطاعات لا تشكل أي نسبة امام المستورد من السلع الاجنبية التي غزت السوق العراقية الامر الذي فاقم من معاناة المنتج المحلي الذي يعاني اولا من جملة عوامل اهمها ارتفاع تكاليف الانتاج محليا . وكذلك شح المياه وقلة الدعم الحكومي لفئة المزارعين، اخذنا هذا الى هجرة الفلاح لأرضه باتجاه المدينة، كونه لا يستطيع مقاومة المنتج المستورد الذي يكون ذو جودة عالية وسعر منخفض امام المنتج المحلي وبذلك تكون الفرضية

ان من ابرز العقبات التي تواجه العمل المصرفي في مجال الائتمان هو تحقيق القدر المطلوب من رفاهية المجتمع والتي تعد هدفا اساسيا لبناء المصارف وانشاء الوحدات التمويلية ومن خلال القراءات البحثية نلاحظ ان اغلب الدول تلجا للتمويل المصرفي لتحقيق رفاهية المجتمع ومن اولوياتها تشجيع المستثمرين المحليين والاجانب للوصول الى تحقيق معدلات نمو معقولة ومقبولة هذا ما سجل من ملاحظات للباحث في مجال الاطار المفاهيمي والنظري الذي تعرض الى جملة من المفاهيم المهمة ذات العلاقة بموضوع البحث. وكما موضح في الشكل الاتي:

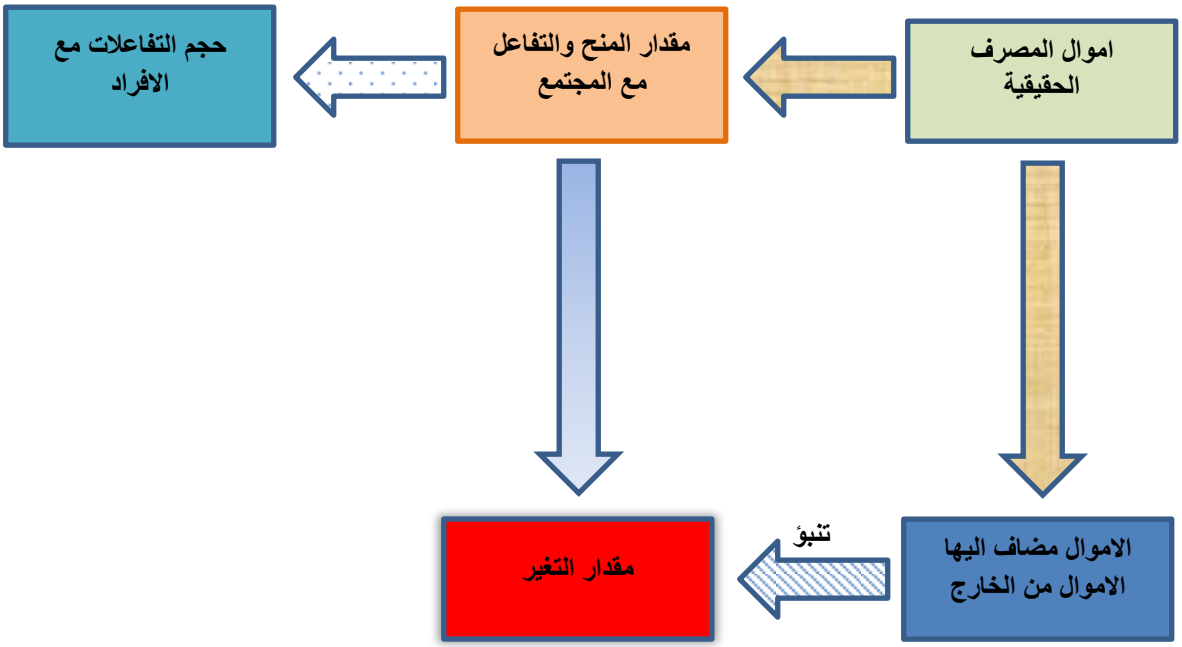

المصدر: من اعداد الباحث

الفصل الثاني

هيكلية الجهاز المصرفي

المبحث الأول: بيئة القطاع المصرفي العراقي

المبحث الثاني: تحليل الائتمان النقدي الممنوح في المصارف التجارية العراقية عينة البحث

المبحث الثالث: صناديق التنمية ودورها في الائتمان المصرفي

الفصل الثاني

هيكلية الجهاز المصرفي

المبحث الأول

بيئة القطاع المصرفي العراقي

أولاً: تاريخية القطاع المصرفي وهيكلية

1- التطور التاريخي للجهاز المصرفي العراقي:

إن القطاع المصرفي في العراق شهد تحولات كثيرة ومراحل عدة يمكن إدراجها في الآتي:

المرحلة الأولى من 1892- 1934:

تتمثل بداية المصارف عام 1892 مع تأسيس البنك العثماني، و يعد العراق من أولى الدول العربية التي أنشأت بها المصارف، وفي عام 1912 تأسس البنك الشرقي، وفي البصرة عام 1916 البنك الشاه نشاني، إما عام 1921، ومع تأسيس الدولة العراقية يوجد هناك توجه لتأسيس نظام مصرفي عراقي، بعد ذلك وفي عام1931 صدرت العملة الوطنية العراقية وفق قانون 44 لسنة 1931 **(الشمري، 2015 : 114)** **(باشا، 2009: 48)**

المرحلة الثانية من 1935- 1941:

تسمى بمرحلة الصرافة الوطنية العراقية متمثلة بإنشاء المصرفين(الصناعي، والزراعي) في عام 1935 **(الشمري، 2009: 111).**

المرحلة الثالثة من 1941- 1964:

أسس أول مصرف عراقي تجاري وهو مصرف الرافدين في عام 1941، كذلك أسس المصرف الوطني العراقي عام 1946، وفي عام 1956 سمي البنك المركزي العراقي، تميزت هذه المرحلة بتطور نشاط الصيرفة في العراق، إذ ازداد فيها نشاط تأسيس المصارف سواء الحكومية أو الخاصة، وفي عام 1948 أنشى المصرف العقاري، وفي عام 1951 تم أنشى مصرف الرهون، وفي عام 1954 أنشى المصرف

التعاوني، كما أسس عدد من المصارف الأهلية مثل " بنك بغداد و البنك التجاري العراقي" (صبار، 2014: 268) .

المرحلة الرابعة من 1964- 1990:

بدأت هذه المرحلة بصدور قانون التأميم للمصارف رقم" 100 لسنة 1964 " و تميزت هذه المرحلة بان المصارف الحكومية تسيطر على الجهاز المصرفي، خضع النظام المصرفي التجاري بعد صدور القانون لإشراف المؤسسة العامة للمصارف تقوم بالإشراف على جميع المصارف التجارية، وكذلك تزويد البنك المركزي وزارة المالية بالتقارير وبموافقة البنك المركزي وحسب مقتضيات المصلحة العامة، أعطت مهمة دمج إي مصرف مؤمم بأخر، إذ نظمت المصارف التجارية على شكل مجاميع وتتمثل بالآتي:

- مجموعة المصرف العراقي التجاري وتشمل " المصرف الباكستاني، المصرف التجاري، المصرف البريطاني للشرق الأوسط "
- مجموعة مصرف بغداد وتشمل " المصرف العربي، مصرف بغداد "
- مجموعة مصرف الرشيد تشمل " مصرف الرشيد، والعراقي المتحد، والمصرف الشرقي "
- مجموعة مصرف الاعتماد العراقي تشمل" مصرف الاعتماد، المصرف اللبناني "

إذ اندمجت مجموعة مصرف الرافدين ومصرف الرشيد لتكون مجموعة مصرف الرافدين في عام 1965، كذلك اندمجت المجموعات المذكورة في عام 1967 وتحولت إلى (4) مصارف وبالتسميات نفسها، إما في عام 1970، فقد دمج مصرف بغداد ومصرف الاعتماد بالمصرف التجاري العراقي، وكذلك دمج المصرف التعاوني بالمصرف العراقي ، فضلاً عن دمج مصرف الرهون بمصرف الرافدين، وفي عام 1970 بموجب قانون رقم (67) كانت آخر عملية الدمج بين مصرف الرافدين والمصرف التجارة العراقي، وفي هذه المرحلة تم أنشاء مصرف الرشيد عام 1988 بموجب القانون المرقم (52)، وانشى المصرف نتيجة تغير طبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة والتوسع الاقتصادي (الموسوي، 2017: 85).

المرحلة الخامسة من 1991 – 2003:

في هذه المرحلة صدر قانون رقم" 12 لسنة 1991 " الذي عدل بموجبه قانون البنك المركزي العراقي رقم" 64 لسنة 1976 " والسماح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف الخاصة، وكذلك المختلطة من اجل دعم

الأوضاع المعيشية لأصحاب الدخول المحدودة من موظفي الدولة، فقد تميزت هذه المرحلة بتأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون رقم" 24لسنة 1991 " (عبد النبي، 2012: 2)، وفي عام 1993 أصدر البنك المركزي العراقي قرار بمنح الشركات ومكاتب الصيرفة ممارسة عمليات التوسط بالعملات الأجنبية شراءً وبيعا وقبول الحوالات الخارجية حتى في عام 2001، أصبح عدد المكاتب والشركات (353) شركة، توسع البنك المركزي العراقي عام 1994 في زيادة رأس مال عدد من المؤسسات المصرفية لاسيما المصرف الصناعي إلى (150) مليون دينار ومصرف الرشيد إلى (200) مليون دينار والمصرف الاشتراكي إلى (450) مليون دينار، كذلك المصرف الزراعي التعاوني مول برأس مال قدره (600) مليار دينار إلى شركة عامة،(سعد، 2015: 23)، وكما كان وضع الجهاز المصرفي يتمثل في تراكم هائل من حوالات الخزينة، إذ تمثل أساس الدين العام الداخلي وفي عام 1990 بمقدار (46) مليون دينار، أما عام 1990 زادت مؤشرات التضخم من (306) نقطة إلى حوالي (7000) نقطة، وفي عام 2003 وفي نفس المدة زادت نفقات الموازنة من (17.5) مليار دينار إلى (20) تريليون دينار، وكذلك شكلت الإيرادات العامة المحولة بالتمويل التضخمي الذي ازداد على (85%)، من إيرادات تلك الموازنة في بعض سنوات عقد التسعينات وحتى حرب عام 2003 (عبد الكريم، 2013: 4).

المرحلة السادسة من 2004 – 2020:

صدور قانون الاستثمار وأسواق الأوراق المالية وصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم " 56 لسنة 2004 " وقانون المصارف التجارية رقم " 94 لسنة 2004 "، كانت هذه المرحلة محاولة إعادة تشغيل عمل المصارف الحكومية والخاصة، وتطويرها وكذلك دعم معيار كفاية رأس المال بالمصارف العراقية، وأيضا العمل بسوق بغداد للأوراق المالية، التي باشرت نشاطها من جديد تحت مسمى" سوق العراق للأوراق المالية " ناهيك عن التحولات في السياسة النقدية، فضلاً عن إعادة هيكلة المصارف الحكومية وإجراءات الإصلاح (الموسوي،2017: 86)، و بعد عام 2003 تطور النشاط المصرفي للقطاع الخاص توسعاً ملحوظا ويكون ضمن الإطار الخاص بالفلسفة الجديدة الهادفة إلى تعزيز نطاق القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية الأمر الذي يمكن الاستدلال علية وذلك من خلال زيادة أعداد المصارف الخاصة في عام 2003 من (17) مصرف إلى عام 2007 إلى (25) مصرفاً أهليا في عام 2006 برؤوس أموال بلغت مع المصارف الحكومية تقريبا (1) تريليون دينار بمشاركة أجنبية بعضها لان هذه المصارف بعضها كان فروع

لمصارف أجنبية، وتشكل المصارف الحكومية نسبة (68.8%) من مجموع عدد فروع المصارف العاملة في العراق حتى عام 2005، إما المصارف الأهلية نسبة (31.2%%)، والمصارف الحكومية فتتمتع بهذه السيطرة النسبية على السوق المصرفي ويعود ذلك الى التاريخ العريق والطويل في العمل المصرفي، لأنها الوحيدة التي كانت تعمل في العراق حتى التسعينات من القرن العشرين، وفي عام 2007 بلغ عدد المصارف (28) مصرفا، وفي عام 2011 بلغ عدد المصارف (45) مصرفا، وفي عام 2013 بلغ عدد المصارف (47) مصرفا، واستمر ارتفاع عدد المصارف في السوق العراقية حتى بلغت (69) مصرفا عام 2017، وفي عام 2018، بلغ عدد المصارف العراقية (71) مصرفا عاملا في السوق العراقية (جبار، 2015: 5)، (الغالبي وعطشان، 2009: 12 – 22)، اما في عام 2019 اسست مؤسسة ضمان الودائع " مساهمة مختلطة " مع اعداد إطار عمل متكامل يتضمن المتطلبات التشريعية وتخصيص الموارد الملائمة (التقرير الاقتصادي السنوي،2019 :33)، وفي عام 2020 بلغ عدد المصارف التجارية العراقية (76) مصرفا (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020: 4).

ثانياَ: هيكل الجهاز المصرفي العراقي لسنة 2020

في نهاية عام 2020 بلغ عدد المصارف العاملة في السوق العراقية (76) مصرفا منها:

- (7)مصارف حكومية ومنها(3) مصارف تجارية و (3) مصارف تجارية متخصصة و مصرف واحد تجاري إسلامي .
- (69) مصرفا خاصا محليا وأجنبيا، منها (27) مصرفا إسلاميا محليا، و (24) مصرفا تجاريا محليا، و (16) مصرفا أجنبيا، و (2) مصارف إسلامية أجنبيه، والشكل الآتي يوضح هيكل الجهاز المصرفي العراقي (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020: 4).

شكل(3) يوضح هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2020: ص117.

ثالثا: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

يواجه القطاع المصرفي العراقي مشاكل هيكلية يحاول تخطيها في ظل الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والظروف التشغيلية العالية المخاطر.

ومن أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي استمرار ضعف مساهمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم تتعدى9.3% عام 2017، مقابل معدل وسطي عربي بلغ 53%، وتعكس هذه النسبة المتدنية ضف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك يعاني القطاع المصرفي العراقي نتيجة الظروف الأمنية التي يعيشها العراق صعوبات في استرداد القروض من المدينين بتواريخ استحقاقها، ما يربك عمل المصارف وينعكس سلبا على السيولة.

ولا يزال العراق يسجل إحدى أدنى المستويات في المنطقة العربية والعالم فيما يخص الشمول المالي، إذ امتلك 227% فقط من السكان البالغين حسابات مع مؤسسات مالية عام 2017، وهي أدنى نسبة عربية بعد موريتانيا ووفقا البنك الدولي، يخدم الفرع المصرفي الواحد نحو25، 000 شخص في العراق، مقارنة بمعدل وسطي عربي يبلغ 8، 696 شخص للفرع الواحد، وبحسب بيانات البنك الدولي لعام 2017، فقد اقترض 3.1 %من العراقيين فقط من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية، بينما اقترض 52.1% من العائلة والأصدقاء، لذلك من الضروري نشر ثقافة الشمول المالي وتوسيع الانتشار المصرفي والمشاركة في النظام المالي الرسمي في العراق، نظراً لدوره التنموي الهام في تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وضمن هذا الإطار أطلق البنك المركزي العراقي استراتيجية الوطنية للشمول المالي للمدة (2018-2020) وحقق فيها نتائج مقبولة لكنها ليست بالمستوى المطلوب التي وصلت اليه البلدان الأخرى، وهناك تجربة ناجحة للشمول المالي وهي توطين رواتب اكثر من 3 ملايين موظف في المصارف، ما ادى الى زيادة نسبة الأمان والسهولة بالتعامل بين الأفراد من جهة، والمؤسسات من جهة أخرى لكن هذه التجربة رغم نجاحها الا انها لا تعبر عن المعنى الحقيقي للشمول المالي.

فضلاً عن شيوع ثقافة التعامل النقدي في العراق والميل إلى الاكتناز بدل الادخار بعيدا عن القطاع المصرفي وأدى انخفاض أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية إلى تلكؤ كبار المقترضين عن سداد ما بذمتهم من تسهيلات مصرفية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة عام 2017 إلى 16% في المصارف الأهلية، وزيادة رصيد القروض غير المسددة إلى نحو 6 تريليون دينار عراقي (اتحاد المصارف العربية، 2019: 8).

رابعا: نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة المختارة من (5) مصرف تجاري المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي كما يلي:

1- مصرف الرافدين:

أسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 وباشر أعماله في 19/ 5/ 1941 برأس مال مدفوع قدره (50) خمسون الف دينار، إذ هناك مراحل متعددة للمصرف خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولا بتواجده كأول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الأجنبية، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل البلد، ومن ثم مر بمراحل دمج متعددة بدأ عام 1964 شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم في عام 1974 توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق، حيث استمر يعمل بمفرده في ميدان الصيرفة حتى عام 1988 الذي شهد تأسيس مصرف حكومي آخر هو مصرف الرشيد الذي ابتدأ عمله بفروع مصرف الرافدين التي انتقلت اعمالها اليه.

و في عام 1998 شهد المصرف تضرره جديدة هو تحوله إلى شركة عالمية مملوكة للدولة بالكامل طبقا لأحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 97 بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة، إذ يقوم المصرف بقبول الودائع بأنواعها واستثمار الأموال والفوائض النقدية في مختلف أوجه الاستثمار وفق ما رسمه القانون، ويمثل النشاط الائتماني أهم العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف ويعتبر من المهام الأساسية لعملة ونموه، إذ أصدر تعليمات عديدة تقرر بموجبها منح قروض متوسطة الأجل لمدد تتراوح بين 2-5 سنوات وطويلة الأجل لمدد تتراوح بين 5-10 سنوات لمن يرغب من المواطنين والشركات لغرض تحويل عمليات شراء المكائن و المعدات والات والبنايات المدنية للأغراض الزراعية والصناعية المختلفة، فضلاً عن منح قروض للأطباء واطباء الاسنان والصيادلة و

المهندسين وفق شروط و ضوابط محددة، يدخل ضمن هذا الضار منح التسهيلات في الحساب الجاري وخصم الأوراق التجارية واتباعها وهي من أنواع الأنسان النقدي الرئيسية الممنوحة لزبائن المصرف والمتعاملين معه ويقف الصرف في طليعة المؤسسات الحكومية في مجال استخدام السكة الحديثة في العراق والمتمثلة بمشروع الحسية الالكترونية الذي يعتبر مشروع ضخما يتوازى ومكانة المصرف واعماله وفروع، إذ يوفر لدي حاليا أنظمة فعلية تغطي جميع انشطة المصرف ويتم تطوير النظم باستمرار وتحديث المعلومات، و يساهم مساهمة فعالة في تطوير و استاد المصارف الحكومية والأهلية في مجال الأنظمة المصرفية و الاستثمارية الفنية، عدد فروع المصرف حاليا (164) فرعا داخل العراق اضافة الى (7) فروع في الخارج وهي : القاهرة، بيروت، ابو ظبي، البحرين، صنعاء، عمان، جبل عمان (https://www.rafidain-bank.gov.iq/history.html).

2-مصرف الرشيد:

يعد مصرف الرشيد ثاني أكبر مصرف حكومي في العراق أسس عام 1988 بموجب القانون رقم (52) وأصبح شركة عامة بموجب قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 ويخضع المصرف لرقابة البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية. وقد حدد نظامه الداخلي رقم (7) لسنة 1998 اهدافه في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية. لديها 151 فرعاً منتشرة في أنحاء العراق كافة (https://rasheedbank.gov.iq/ar).

3- مصرف الزراعي التعاوني:

في العام 1935 أسس المصرف، وقد سمي في حينها بـ" المصرف الزراعي الصناعي"، إذ حددت أهدافه ومهامه بتمويل النشاطين الزراعي والصناعي، اذ كانت استثماراته المالية تحاول أن تغطي متطلبات الأعمال والأنشطة الزراعية المختلفة وتنسحب على المشاريع الصناعية التي ينهض بتأسيسها بعض التجار وأصحاب الحرف.

وفي العام 1946 ونظراً لنمو حاجات المزارعين والفلاحين وأصحاب المهن التجارية والصناعية للقروض وازدياد حجم تمويلات المصرف وتعدد أهدافه، ارتأت الحكومة تأسيس مصرف صناعي مستقل يتولى مهام تمويل المشاريع الصناعية، فيما يختص المصرف الزراعي بتمويل متطلبات القطاع الزراعي.

لم تقتصر عملية التمويل على الفلاحين والمزارعين بل شملت كافة أطراف العلاقة الزراعية من فلاحين ومزارعين وجمعيات فلاحية وشركات زراعية ولكل من له علاقة بالواقع الزراعي دون اعتبار الربح هدفا أساسيا في فعاليات المصرف.

وفي العام 1994 جمدت السياسة الاقراضية للمصرف بموجب توجيهات مركزية بدواع زيادة دخول المزارعين جراء ارتفاع السياسة السعرية للمحاصيل الاستراتيجية، وقد اقتصر عمل المصرف على تقديم القروض التنموية التي خضعت الى توجيهات مركزية.

في العام 1996مارس المصرف أعمال الصيرفة التجارية الشاملة، بعد صدور القرار رقم (9) لسنة 1996، والذي بموجبه سمح للمصارف المتخصصة بممارسة أعمال الصيرفة التجارية الشاملة، فضلاً عن أعمالها الواردة بقوانينها وأنظمتها الداخلية .

وفي العام 2007 اتسعت مساحة النشاط التي تتحرك فيها فعاليات المصرف وتنوعت تلك الفعاليات مرورا بتقديم خدمات الصيرفة الشاملة من خلال شبكة الفروع العاملة في المحافظات ناهيك عن الدور الرئيس في دعم القطاع الزراعي عبر تقديم الخدمة المصرفية والتسهيلات، لجميع العاملين في القطاع الزراعي ولمختلف الأغراض الزراعية، من خلال صندوق قروض الفلاحين الذي تم رفع رأسماله الى 54 مليار وخفض نسبة الفائدة الى (3- 5%)، وكذلك من خلال التسهيلات المقدمة للأغراض الزراعية عبر قروض خفضت الفائدة المستوفاة عليها الى 8% بعد أن كانت 14-16 % (https://www.agbank.gov.iq/ar).

4- مصرف العقاري العراقي:

أسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم 18 لسنة 1948 وباشر أعماله في العام 1949 برأسمال اسمي قدره مليون دينار إذ يهدف الى تخليص وانقاذ سكان المدن (لاسيما مدينة بغداد) الذين اضطروا الى الاستدانة لقاء رهن بيوتهم السكنية ضمانا لتسديد الدين بما يمكنهم من الصرف على مستلزمات حياتهم اليومية أو استثمار هذه الأموال بعمليات تجارية معدودة، كانت فائدة هذه المديونية عالية جدا، وبالتالي غبن كثيرة وبسبب عجز المقترضين عن التسديد أضطر أصحاب هذه البيوت الى بيعها بأسعار بخسة ولم يمارس المصرف غير هذه العمليات الاقراضية ولمدة سنوات من تأسيسه، اما بالنسبة للحالة الاقتصادية السائدة آنذاك فلم يكن لقطاع السكن والتشييد دور تكويني في الاقتصاد العراقي، إذ ان الوسائل المستخدمة في البناء كانت بدائية وبسيطة وكانت الجهود المبذولة في استخراجها عن طريق المقالع التي تعتمد على العمل اليدوي

فقط وكذلك بالنسبة للتصنيع البدائي لبعض هذه المواد وهي حالة تكاد تكون طبيعية بسبب عدم بروز قطاع السكن والتشييد بشكل واضح المعالم.

ورغم أن المصرف العقاري مخصص لغرف البناء، لكن من خلال ادارته الرشيدة أن يحصل على اراضي امن الدولة بمساحات شاسعة كانت تعد في نظر الاخرين لاشي كونها تقع في الاطراف الا انه وبالإدارة الحكيمة والادراك الثاقب والتوقعات بتوسع مدينة بغداد أصبحت هذه الأراضي في الستينات والسبعينات في وسط المدينة بعد زحف الأحياء السكنية نحوها (https://reb.gov.iq/).

5- مصرف الصناعي العراقي

أسس المصرف الصناعي الزراعي عام 1935 ومن ثم أستقل كمصرف صناعي تنموي عام 1946 من اجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطنية في العراق من خلال دعم القطاعين الخاص والمختلط، إذ ساهم المصرف في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت هيكل الصناعة الوطنية للقطاع الصناعي المختلط كونه قطاع حيوي وله أهميته في تطوير الاقتصاد الوطن، وكان الهدف المعلن من انشاء المصرف في تلك الحقبة من الزمن هو تخليص وانقاذ سكان المدن الذين اضطروا إلى الإقراض لقاء رهن بيوتهم السكنية ضمانا لتسديد الدين بما يمكنهم من الصرف على مستلزمات حياتهم اليومية أو استثمار هذه الأموال بعمليات تجارية معدودة بسبب قلة الصناعة وقلة فرص العمل(https://ar.wikipedia.org).

المبحث الثاني

تحليل الائتمان النقدي الممنوح في المصارف التجارية العراقية عينة البحث

تمهيد

ان عملية الإصلاح المصرفي التي طبقت على الجهاز المصرفي العراقي بعد سنة 2003، ساهمت في تطوره وزيادة نشاطه منها اجراءات تحرير سعر الفائدة على الودائع وعلى الائتمان، فضلا عن الغاء السقوف الائتمانية للمصارف، وبالتالي فأن تلك التغييرات رفعت من اداء الجهاز المصرفي العراقي من خلال زيادة حجم الودائع المصرفية و حجم الائتمان المصرفي و زيادة القدرة المالية للمصارف وتعزيز مكانتها في القطاع الاقتصادي والمساهمة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة رأس مالها، ويمكن بيان نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2008 –2020) عند ملاحظة كفاءة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي، أذ شهدت هذه المدة تغيير جذرية في التعليمات و الضوابط في منح الائتمان النقدي من خلال رفع السقوف الائتمانية، و تمنح المصارف التجارية هذا الائتمان لأنه يعد قليل المخاطرة وكذلك للتقليل من اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة بالبلد، لذلك سوف نتطرق الى تحليل الائتمان النقدي الممنوح في المصارف التجارية عينة البحث .

اولاً: مصرف الرافدين

يعد مصرف الرافدين من المصارف الريادية في العراق، إذ يهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية والعمل على توظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة، ضمن الاطر السياسية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة، وقد حقق المصرف نمواً كبيراً في اجمالي الائتمان الممنوح خلال الاعوام الاخيرة، إذ انعكست بشكل ايجابي القطاعات الاقتصادية، ويكمن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي:

جدول (3) الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الرافدين

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	اجمالي الائتمان الممنوح	معدل النمو
2008	305،17	437	141،118	597،4	211،464	278،68	742،490،1	
2009	111،14	78	531،122	127،5	160،471	748،1	962،688،1	13%
2010	925،3	10	354،112	650،20	581،301	208،32	728،470	-72%
2011	128،291	10	037،36	263	122،322	089،504	649،153،1	145%
2012	541،292	10	711،20	284	443،264	690،975	679،553،1	35%
2013	956،281	876،5	561،10	225	205،210	803،912	626،421،1	-8%
2014	0	50	117	0	789،4	0	956،4	-100%
2015	0	23	142	0	275،4	0	440،4	-10%
2016	0	29	186	0	417،3	0	632،3	-18%
2017	984،274	6	975،15	337	126،216	738،725،1	166،233،2	61386%
2018	959،274	6	929،15	117	476،280	041،706	528،277،1	-43%
2019	557،274	0	483،58	247،145	065،344	802،676	154،499،1	17%
2020	152،274	6	453،65	808،357	929،442،13	885،651	233،792،14	887%

المصدر: من عداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي، سنوات مختلفة

- علماً اجمالي الائتمان النقدي الممنوح لسنوات 2008، 2009 يتضمن القطاعات (التمويل والتامين والعقارات، وخدمات المجتمع، العالم الخارجي، التشييد والبناء)

لوحظ من بيانات الجدول (3) انها كانت متباينة بين الارتفاع والانخفاض ففي عام 2008 بلغ الائتمان الممنوح (742،490،1) مليون دينار، اما في عام 2009 فقد بلغ اجمالي الائتمان الممنوح(962،688،1) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (13%) فقد توزعت على قطاعات مختلفة فقد انخفض قطاع الزراعة والصيد عن عام 2008 فقد بلغ (111،14) مليون دينار في عام 2009 إذ يعاني قطاع الزراعة اليوم من اختلالات كثيرة جعلته غير قادر على أداء مهامه، وتتمثل هذه الاختلالات في انخفاض انتاجية عوامل الإنتاج، وتدني مستوى الادارة المزرعية للفلاحين، اذ تعتمد على ادارة تقليدية متخلفة و عدم استخدام الآلات الزراعية الحديثة، فضلا عن انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة بسبب تدهور خصوبة الأرض نتيجة للتملح، و التعرية و انخفاض انتاجية الثروة الحيوانية بسبب قلة القاعدة العلفية و تخلف اساليب تربية الحيوان وتدني كفاءة مياه الري، كذلك انخفاض قطاع التعدين إذ بلغ (78) مليون دينار ويعود الانخفاض الحاصل إلى تراجع اسعار النفط، اما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية فقد ارتفعت إذ بلغت (531،122) مليون دينار و يعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة لبعض الصناعات التحويلية مثل الصناعات الكهربائية، الكيمياوية، النسيجية، الاثاث، الصناعات المعدنية والهندسية وصناعات الاسمنت

والاسمدة مما انعكس ذلك بزيادة الائتمان النقدي الممنوح لهذه القطاع، اما قطاع الماء والكهرباء والغاز فقد ارتفع إذ بلغ (127،5) مليون دينار ويعود ذلك الارتفاع الى اضافة وحدات تشغيل (غازية) للعمل ضمن محطات التوليد البخارية الضخمة في العاصمة بغداد وبعض محافظات العراقية، كذلك ارتفاع الائتمان الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في عام 2009 اذ بلغ (160،471) مليون دينار نتيجة دور قطاع التجارة في تلبية حاجة البلد من السلع المنتجة محليا والمستوردة، واستمر الائتمان النقدي الممنوح الى القطاعات التوزيعية بالارتفاع ففي عام 2009 بلغ قطاع النقل والمواصلات (1،748) مليون دينار ويعود ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة لذلك القطاع، اما في عام 2011 ارتفاع اجمالي الائتمان الممنوح إذ بلغ(1،153،649) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (145%)، إذ شهد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ارتفاعاً إذ بلغ (122،322) مليون دينار ويعزى ذلك الى اتساع دور قطاع التجارة على مستوى التجارة والمفرد، كذلك ارتفاع قطاع النقل والمواصلات ارتفاعاً ملحوظا فقد بلغ (089،504) مليون دينار ويعزى ذلك إلى اتساع دور القطاع الحكومي في انشاء العديد من الجسور واكساء العديد من الشوارع، في حين انخفض قطاع تعدين إذ بلغ (10) مليون دينار، اما فيما يتعلق بقطاع الزراعة والصيد سجل ارتفاعاً ملحوظا فقد بلغ (128،291) مليون دينار ويعزى ذلك الى زيادة المساحة المزروعة، في حين سجل قطاع الصناعة التحويلية في العام نفسة انخفاضاً فقد بلغ (037،36) مليون دينار لأمر الذي يستدعي العمل على معالجة كافة المشاكل التي تواجه نشاط هذا القطاع لأهميته في تعزيز وتوفير الأساس المادي للاقتصاد العراقي والتوجه نحو توسيع دور القطاع المصرفي وجذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز عملية التنمية في البلد، فضلا عن أهمية هذا القطاع لما يمتلكه من روابط امامية وخلفية متشابكة مع بقية القطاعات وبالتالي يشكل قاعدة اسناد رئيسية لبقية قطاعات الاقتصاد، كذلك انخفاض قطاع الماء والكهرباء والغاز إذ بلغ (263) مليون دينار، اما خلال الاعوام الثلاث(2015،20162014،) شهد الائتمان الممنوح انخفاض ملحوظ إذ بلغ (956،4)، (4 ،440)، (3 ،632) على التوالي وبمعدلات نمو سالبة بلغت (100%-)،(10%-)،(18%-) على التوالي وتوزعت على القطاعات المختلفة، فقد لوحظ انعدام الائتمان النقدي الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد بلغ (صفر) خلال هذه المدة ويعزى ذلك الانخفاض الحاصل في نشاط هذا القطاع إلى الانخفاض الكبير في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، الشعير) خلال هذا العام نتيجة انخفاض المساحة المزروعة، وذلك يعود إلى عدم شمول كل من المحافظات (نينوى، الأنبار، صلاح

الدين) الخاضعة لسيطرة داعش بعملية المسح الزراعي، كذلك انخفاض قطاع التعدين فقد بلغ (50)، (23)،(29) مليون دينار خلال هذه المدة، اما فيما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية لوحظ كذلك انخفاض مقدار الائتمان الممنوح فقد بلغ (117)، (142)، (186) مليون دينار ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها قيام وزارة الصناعة بدمج وتقليص شركاتها لتصل إلى (32) شركة بعد أن كانت (37) شركة، وتوقف الإنتاج ببعض المعامل والشركات مثل معامل سمنت الفلوجة، حمام العليل وسمنت سنجار والشركة العامة لصناعة الأسمدة المنطقة الشمالية والشركة العامة للفوسفات بسبب الوضع الأمني، وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة مما انعكس في توقف عملية الإنتاج، وانهيار البنى التحتية إلى جانب تردي الوضع الأمني في المناطق المسيطر عليها من قبل عصابات داعش، وتوقف أغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في موازنة الدولة وانخفاض الإنفاق الاستثماري والغاء بعض المشاريع وتأجيلها لسنوات لاحقة مما انعكس في تقليص حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع .(التقرير الاقتصادي السنوي، 2015: 24).

ولوحظ ايضا من الجدول (3) انعدام الائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز فقد بلغ (0) خلال هذه المدة ويعزى ذلك الى تردي الوضع الامني، كذلك انخفاض قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد بلغ (789،4)،(275، 4)،(417، 3) مليون دينار، اما فيما يتعلق بقطاع النقل والموصلات فقد شهد انعدام الائتمان الممنوح لهذه القطاع إذ بلغ (صفر)،على الرغم من أهمية هذا القطاع في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لكونه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، باعتباره الوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين مختلف جهات العملية الاقتصادية والإنتاجية المتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بما يمثله من اختصار لعامل الزمن، إلا أن أهميته مازالت غير ملائمة لدوره في توسيع السوق واستغلال الموارد المادية والبشرية نتيجة الظروف التي يعاني منها البلد خلال هذه المدة، الا ان هذا الانخفاض في جميع القطاعات لم يستمر طويلاً إذ شهدت الاعوام الاخيرة من العينة تحسن بمقدار الائتمان الممنوح ففي عام 2019 بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (154،499،1) مليون دينار وبمعدل نمو (17%)، إذ ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد بلغ (557،274) مليون دينار ويعود ذلك مساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين سواء كان بالمستلزمات الزراعية (بذور، اسمدة، مبيدات وتقنيات حديثة)، وبحماية المنتج المحلي والتخطيط العلمي السليم، فضلا عن اعطاء المستحقات

المالية للفلاحين المسوقين لمحصولي الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة، كذلك انخفاض قطاع التعدين والمقالع إذ بلغ (صفر) ويعزى ذلك الى انخفاض اسعار النفط، اما فيما يتعلق بالائتمان الممنوح الى قطاع الصناعات التحويلية فشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الاعوام 2019 و 2020 فقد بلغ (483،58)،(65 ،453) مليون دينار على التوالي ويعزى ذلك إلى الدور الذي قامت به وزارة الصناعة خلال ازمة كورونا من خلال تصنيع وإنتاج نماذج ريادية لأجهزة التنفس الصناعي، وجهاز تنقية الهواء وروبوتات ناقلة للدواء والطعام، وتوصيلات الأجهزة التنفس بتقنية خاصة، وبوابات التعقيم والتعفير، كذلك تصنيع الكمامات النانوية والقناع الواقي والبدلة الصحية بجهود ذاتية لعدد من شركات وزارة الصناعة وهيئة البحث والتطوير الصناعي، وهيئة التصنيع الحربي وجامعة بغداد والجامعة التكنولوجية والقطاع الخاص وبدعم من وزارة الصحة، كما قامت وزارة الصناعة بتوفير المستلزمات الوقائية كالأدوية والكمامات ومواد التعفير وغيرها لوزارة الصحة ودوائر الصحة في المحافظات للوقاية من الفيروس.

اما الائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز ايضاً شهد ارتفاع ملحوظ خلال الاعوام الاخيرة من عينة البحث فقد بلغت (247،145)، (808،357) مليون دينار ويعود ذلك إلى زيادة انتاج الطاقة الكهربائية نتيجة ارتفاع الطلب عليه مما انعكس على زيادة الائتمان المقدم لهذه القطاع، اما قطاع النقل والمواصلات انخفض اجمالي الائتمان الممنوح لهذه القطاع في الاعوام 2019، 2020 فقد بلغ (802،676)، (885،651) ويعزى هذا الانخفاض الى إجراءات العزل التي شهدها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.

الشكل (4) يوضح حركة معدل نمو الائتمان النقدي لمصرف الرافدين

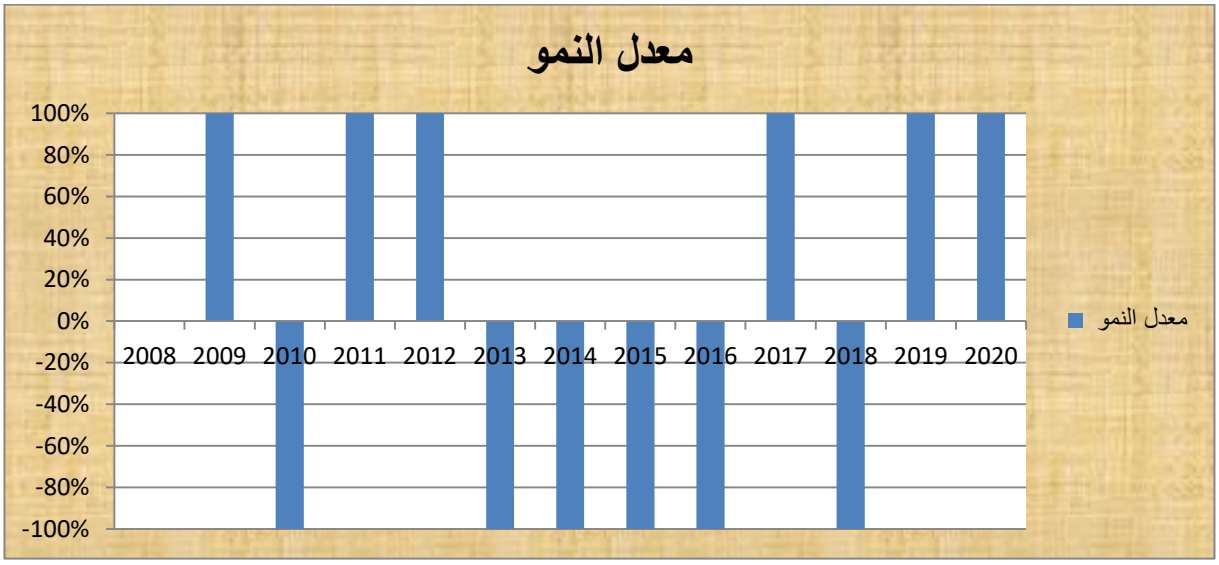

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ثانياً: مصرف الرشيد

يعد مصرف الرشيد من المصارف ذات السمعة الجيدة، إذ يهدف المصرف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك تنشيط فاعليتها بممارسة اعمال الصيرفة الشاملة في اطار السياسة العامة للدولة، وذلك عن طريق ممارسة اعمال الصيرفة التجارية والتخصيصية، فضلاً عن اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل العمليات ذات الجدوى الاقتصادية المتوسطة والطويلة الاجل، إذ يعد الائتمان النقدي الممنوح مصدر رئيس للمصرف إذ ان العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس لايرادات اي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الايراد الاخرى، ولغرض بيان حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف من خلال الجدول الاتي:

جدول (4) الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الرشيد

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	اجمالي الائتمان الممنوح	معدل النمو
2008	39،614	166	104،942	27،187	89،904	55،716	771،324	
2009	45،379	0	111،587	25،641	94،771	41	746،286	-3%
2010	37،121	0	92،549	1،453	62،408	100،293	293،824	-154%
2011	44،353	0	538،747	607	119،564	280،394	983،665	70%
2012	36،436	0	1،160،823	17	138،153	669،421	2،004،850	51%
2013	35،800	0	967،215	17	165،401	912،803	2،081،236	4%
2014	0	0	100	39	16،588	0	16،727	-12342%
2015	0	0	100	41	9،846	0	9،987	-67%
2016	0	0	147	41	7،398	0	7،586	-32%
2017	46،264	0	432،675	192،483	298،528	667،744	1،637،694	100%
2018	41،564	0	415،094	70،961	326،706	937،888	1،792،213	9%
2019	35،713	0	602،569	61،230	291،173	1،031،116	2،021،801	11%
2020	40،562	0	541،233	99	387،539	655،875	1،625،308	-24%

المصدر: من عداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي، سنوات مختلفة

- علماً اجمالي الائتمان النقدي الممنوح لسنوات 2008، 2009 يتضمن القطاعات (التمويل والتامين والعقارات، وخدمات المجتمع، العالم الخارجي، التشييد والبناء)

لوحظ من بيانات الجدول (4) ان اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصرف اتخذ مساراً متبايناً بين الارتفاع والانخفاض، في عام 2008 بلغ الائتمان الممنوح (324،771) مليون دينار، اما في عام 2010 انخفض اجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة فقد بلغ (824،293) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-154%)، إذ شهد الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد انخفاضا ملحوظاً فقد بلغ (121،37) مليون دينار فلايزال الانتاج الزراعي قاصرا عن تلبية الطلب المحلي نتيجة للمشاكل العديدة التي يعاني منها والمتعلقة بنقص الأسمدة، البذور، وتدني كفاءة طرق الري، كذلك انقطاع التيار الكهربائي إلى جانب مشكلة ارتفاع نسبة الملوحة والتصحر والتي باتت تهدد اكثر الأراضي، وبالتالي لابد من التأكيد على تنمية هذا القطاع من خلال مواجهة كافة التحديات والمشاكل التي تعوق عملية النهوض به وتشجيع الاستثمارات المخصصة لهذا النشاط باعتباره يشكل نقطة ارتكاز وتحول اساسية في مسار التحول الاقتصادي والنهوض بالواقع الزراعي الذي يمكن من خلاله تنوع الاقتصاد مما يسهم في تطوير وتعزيز الاقتصاد بشكل عام، كذلك شهد انعدام الائتمان الممنوح الى قطاع التعدين، اما فيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية ايضا لوحظ

انخفاض حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع خلال هذه العام فقد بلغ (549،92) مليون دينار الأمر الذي يستدعي العمل على رفع نسبة مساهمة نشاط هذا القطاع، لاسيما وان هذا القطاع يمتلك روابط امامية وخلفية متشابكة مع مختلف القطاعات وعلى نحو لا يمتلكه اي من قطاعات الاقتصاد الأخرى، الى جانب قدرته على خلق منصات حقيقية للنمو مما يشكل قاعدة اسناد رئيسية لبقية قطاعات الاقتصاد، كذلك انخفض الائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء خلال هذه العام إذ بلغ (453،1) مليون دينار اما الائتمان الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد بلغ (408،62) مليون دينار .

في حين شهد الائتمان الممنوح لقطاع النقل والمواصلات ارتفاعاً ملحوظا فقد بلغ (293،100) مليون دينار ويعزى ذلك إلى التحسن الكبير في اداء نشاط هذا القطاع المهم والحيوي سيما في مجال اتساع شبكة خطوط النقل الجوي، ولابد من التأكيد على ضرورة تشجيع تنمية هذا القطاع من خلال تحسين طرق النقل البرية والجوية من خلال توسيع شبكة الملاحة الدولية لما لهذا القطاع من دور مهم ينعكس على تطور بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للبلد.

اما خلال الاعوام (2014، 2015، 2016) لوحظ انخفاض شديد في مقدار الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة إذ بلغ (727،16)،(9 ،987)، (586،7) على توالي وبمعدلات نمو سالبة (12342%-)،(67%-)،(32%-) تواليا، إذ شهد الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد انخفاضاً ملحوظا فقد بلغ (0) خلال هذه المدة ويعزى ذلك إلى عدم شمول كل من المحافظات (نينوى، الأنبار، صلاح الدين) الخاضعة لسيطرة داعش بعملية المسح الزراعي، كما انه لم يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل خلال هذا العام ولاسيما من محصول الحنطة بسبب سيطرة داعش على المناطق التي تشتهر بزراعتها لاسيما محافظة نينوى مما انعكس ذلك في انعدام الائتمان الممنوح لهذه القطاع، اما فيما يتعلق بالائتمان الممنوح لقطاع الصناعات التحويلية إذ تحسن بشكل بسيط في عام 2016 عن الاعوام 2014، 2015 فقد بلغ (147) مليون دينار ويعود ذلك لإعادة تأهيل معامل شركة الاسمدة الجنوبية في محافظة البصرة (التقرير الاقتصادي السنوي، 2016: 18).

ولوحظ ايضا انخفاض الائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء فقد بلغ (39)،(41)،(41) مليون دينار، اما الائتمان النقدي الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق انخفض إذ بلغ (588،16)،

(9 ،846)،(7 ،398) مليون دينار ويعزى ذلك الى تدهور الوضعي الامني للبد نتيجة دخول الجماعات الارهابية مما انعكس ذلك على حجم الائتمان الممنوح لهذه القطاع .

اما قطاع النقل والمواصلات إذ لوحظ انعدام الائتمان الممنوح لهذه القطاع ويعود ذلك للأسباب انفت الذكر، لكن هذا الوضع الاقتصادي لم يستمر طويلاً إذ اخذ القطاع الاقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، إذ اتخذ مساراً تصاعديا في الاعوام الثلاث اللاحقة ففي عام 2019 بلغ اجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة (2،021،801) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (11%)، فقد ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد بلغ (35،713) ويعزى ذلك إلى مساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين سواء كان بالمستلزمات الزراعية (بذور، اسمدة، مبيدات وتقنيات حديثة)، وبحماية المنتج المحلي والتخطيط العلمي السليم، فضلا عن اعطاء المستحقات المالية للفلاحين المسوقين لمحصولي الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة مما انعكس ذلك بزيادة الائتمان الممنوح لهذه القطاع، كذلك ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح الى قطاع الصناعات التحويلية إذ بلغ (602،569) مليون دينار ويعود ذلك الى إعادة اعمار معامل السمنت في محافظة نينوى، فضلا عن العقد المبرم بين الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للأسمدة الجنوبية المتضمن شراء كامل المنتج المحلي من مادة سماد اليوريا من قبل وزارة الزراعة مما انعكس في ارتفاع الائتمان الممنوح لهذه القطاع، اما فيما يتعلق بقطاع الماء والكهرباء شهد انخفاض بمقدار الائتمان الممنوح إذ بلغ (61،230) مليون دينار، اما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق انخفض الائتمان الممنوح لهذه القطاع عن العام السابق فقد بلغ (291،173) مليون دينار نتيجة تدهور الوضع الصحي في البلد، اما عام 2020 شهد انخفاض الائتمان النقدي الممنوح للقطاعات المختلفة إذ بلغ (1،625،308) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (24%-) ويعزى ذلك لتفشي وباء كورنا وتأثيرها على القطاع الاقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص .

الشكل (5) يوضح حركة الائتمان النقدي لمصرف الرشيد

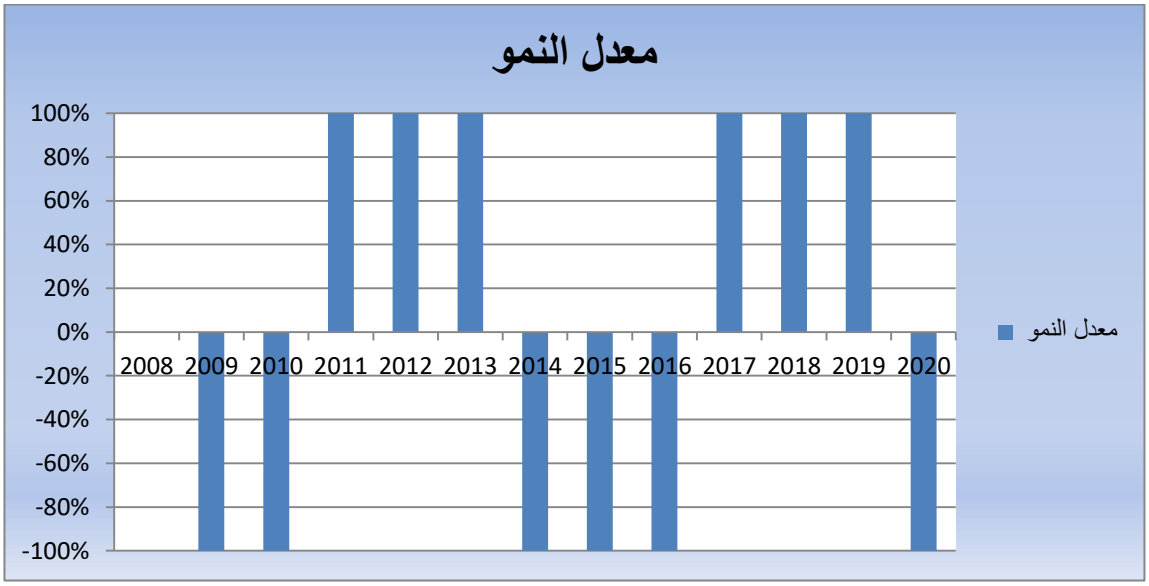

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ثالثا: مصرف الزراعي التعاوني

ان المصرف الزراعي تقع على عاتقه مهمة تطوير وتنمية أحد أهم القطاعات الاقتصادية، أذ ان أهميته تنبع من كونه القطاع المعني في توفير المواد الغذائية لأبنائه، إذ يجب أن نحدد حجم التحديات التي تواجه المصرف الزراعي، ذلك من خلال الوقوف على واقع الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف الزراعي في العراق والتي يمكن اجمالها بالجدول الاتي:

جدول (5) الائتمان النقدي لمصرف الزراعي

السنة	الزراعة والصيد	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	اجمالي الائتمان الممنوح	معدل النمو
2008	237،592	152،182	42	389،816	
2009	338،157	77،273	41	415،471	7%
2010	491،783	43،565	41	535،389	29%
2011	940،617	42،497	1،502	984،616	84%
2012	1،317،361	54،121	3،505	1،374،987	40%
2013	1،429،655	117،036	9،968	1،556،659	13%
2014	0	47	0	47	-100%
2015	0	54	0	54	15%
2016	0	74	0	74	37%
2017	1،312،693	437،565	0	1،750،258	2365114%
2018	1،405،172	419،358	0	1،824،530	4%
2019	1،499،147	392،481	0	1،891،628	4%
2020	1،569،167	121،914	150	1،691،231	-11%

المصدر: من عداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي، سنوات مختلفة

لوحظ من بيانات الجدول (5) ان الائتمان الممنوح اتخذ مساراً تصاعدياً في السنوات ست الاولى، ففي عام 2008 بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (816،389)، واستمر بالارتفاع حتى عام 2013 إذ بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (659،556،1) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (13%)، فقد كان الائتمان الممنوح للقطاع الزرعة والصيد (655،429،1) مليون دينار ويعود هذا الارتفاع بمقدار الائتمان الممنوح من اجل زيادة انتاج المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، الشعير) خلال هذا العام، وكذلك لزيادة المساحة المزروعة بهذا المحصول، الا انه ما زال أمام هذا القطاع العديد من المعوقات والتحديات التي ينبغي ادراكها ومعالجتها إلى جانب حاجته الماسة إلى استثمارات تتجاوز كثيرا مستوياتها الحالية، لاسيما وان هذا القطاع يعانى من انخفاض الاستثمار العام والخاص في نشاطاته، اذ ظلت مجالات الاستثمار الخاص محصورة غالبا في مشاريع الثروة الحيوانية " تربية الدواجن والأسماك" أي في المجالات التي تحقق عائدا سريعا إذ دورة راس المال في هذه الأنشطة تكون اسرع منها في النشاط الزراعي النباتي.

اما الائتمان النقدي الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق ارتفع ايضاً إذ بلغ (036،117) مليون دينار، إذ يعد قطاع التجارة من القطاعات المهمة الداعمة للقاعدة الاقتصادية، و ان تحسن نشاط هذا القطاع يرتبط بتحسين وتطوير مناخ الاستثمار والتطوير المستمر لبيئة الاعمال بغية خلق البيئة المناسبة لجذب

الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، اما فيما يتعلق بالائتمان الممنوح لقطاع النقل والمواصلات عام 2013 ارتفع إذ بلغ (968،9) مليون دينار ويعزى ذلك الارتفاع إلى التحسن في اداء الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تستلزم توفر خدمات النقل والمواصلات والى زيادة النشاط في الحركة التجارية والسياحية والنقل الجوي .

اما خلال الاعوام (2014، 2015، 2016) اتخذ اجمالي الائتمان النقدي الممنوح بالانخفاض إذ بلغ (47)، (54)،(74) مليون دينار تواليا وبمعدلات نمو بلغت (100%-)،(15%)،(37%) نتيجة الازمة المالية والنقدية التي مر بها البلد والتي نتج عنها الانخفاض الكبير في اسعار النفط مما ادى الى انخفاض معدلات القروض الممنوحة، فضلاً عن تدهور الوضع الامني للبد.

الا ان الوضع لم يستمر طويلاً إذ اتخذ الائتمان النقدي الممنوح للقطاعات المختلفة بالارتفاع تدريجياً ففي عام 2017 بلغ الائتمان النقدي الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق (565،437) مليون دينار نتيجة انتعاش التجارة الالكترونية عبر المواقع على الانترنيت يدعمها توافر وسائل الدفع الالكتروني من خلال شركة محفظة العراق المشرفة على خدمة (زين كاش) والتي اطلقتها شركة زين العراق للاتصالات بالتعاون مع البنك المركزي لشراء السلع المعروضة على المواقع الالكترونية فضلاً عن شراء تطبيقات الهواتف المحمولة، والتي يؤول مستقبلا اتساعها من خلال استعمال الماستر كارد او الفيزا كارد مما ينعكس على حجم الائتمان الممنوح، اما فيما يتعلق بالائتمان النقدي الممنوح لقطاع الزراعة والصيد شهد ارتفاعاً ملحوظاً فقد بلغ (693،312،1) مليون دينار ويعزى ذلك الى تقديم البنك المركزي أكبر مبادرة اقراض في تاريخ العراق لتنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الائتمان من خلال دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي، صندوق الإسكان) بمبلغ (5) ترليون دينار لتمكينها من تقديم القروض الى الصناعيين والزراعيين، وتقديم القروض الاسكانية والعقارية دعما للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، إذ تم تخصيص مبلغ (1) ترليون دينار للمصارف التجارية الخاصة لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، ولأغراض توسيع القاعدة الانتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل، ضمن خطة المبادرة لمبلغ (1) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وللقطاعات كافة، تم اقراض المصارف بمبلغ (18.6) مليار دينار، وذلك خلال عام 2017 لتمويل (616) مشروع، فقد بلغ المبلغ المدفوع لمشاريع القطاع الزراعي (333) مليون دينار، تم من خلالها تمويل (14) مشروع زراعي، وبلغت نسبة التمويل الى هذا القطاع (1.8%) من الاجمالي المبلغ الممنوح، كذلك وضعت

خطة المبادرة القرض ال (5) ترليون دينار التي خصصت لدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي، صندوق الإسكان، العقاري) ولأجل خمس سنوات، إذ خصصت للمصرف الزراعي مبلغ (1666) مليار دينار، واستنفد منه مبلغ(15.1) مليار دينار خلال عام 2017 لتمويل المشاريع الزراعية وبنسبة (1%) من المبلغ المخصص. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2017: 30-31).

اما عام 2020 انخفض اجمالي الائتمان الممنوح إذ بلغ (231،691،1) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (11%-) ويعزى ذلك الى الانخفاض الحاصل في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد بلغ (914،121) مليون دينار نتيجة الى إجراءات العزل التي شهدها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، وكما موضح بالشكل الاتي:

شكل (6) يوضح حركة معدلات نمو لمصرف الزراعي التعاوني

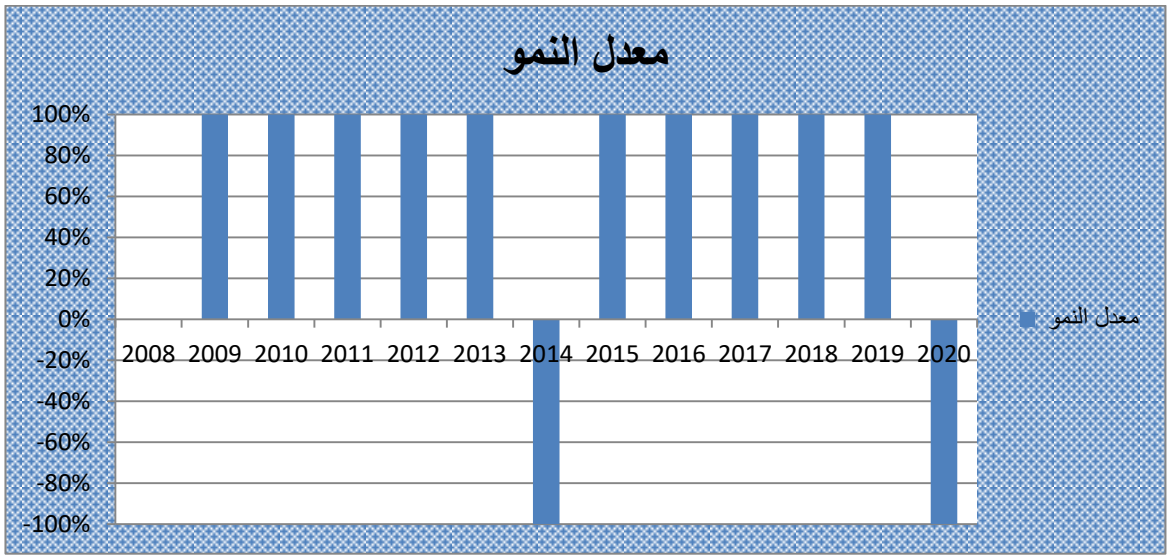

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

رابعاً: مصرف العقاري العراقي

بالنظر الى البيانات الواردة في الجدول (6) نلاحظ ان سلوك العقاري يختلف عن المصارف الاخرى التي حللت متغيراتها مسبقا اذ الاختصار على ثلاث قطاعات وانخفاض ملحوظ في حجم الائتمان الممنوح لذا سنوضح حركة الائتمان النقدي للمصرف وكما موضح في الجدول الاتي:

جدول (6) الائتمان النقدي لمصرف العقاري

السنة	التجارة والمطاعم والفنادق	التشيد والبناء	النقل والمواصلات	اجمالي الائتمان الممنوح	معدل النمو
2008		406،496		406،496	
2009		491،824		491،824	21%
2010					
2011					
2012					
2013					
2014					
2015					
2016					
2017					
2018	13.461		72،996	73009.461	
2019	29،052		179،688	208،740	186%
2020					

المصدر: من عداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي، سنوات مختلفة

يتضح من بيانات الجدول (6) ضعف الائتمان الممنوح من المصرف الى القطاعات الاقتصادية، ففي عام 2008 بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (406،496)، اما في عام 2009 فقد بلغ اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع التشييد والبناء (491،824) مليون دينار وبمعدل نمو (21%) إذ يؤمل مستقبلا تفعيل دور هذا القطاع من خلال توفير البيئة المناسبة للتوسع في عمليات البناء والاعمار وجذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية، اما في الاعوام اللاحقة لوحظ انعدام الائتمان النقدي من قبل المصرف ويعود هذا التراجع في جزء كبير منه إلى ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية الموجهة الى هذا القطاع مقارنة بالحاجة الماسة، و العاجلة في تفعيل دور هذا القطاع المهم والحيوي بغية النهوض به ورفع معدلات نموه لدوره الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني اذ يمكن للإسكان والبنى التحتية أن توفر فرصا لدعم الاقتصاد.

اما خلال الاعوام 2018، 2019 ارتفع الائتمان النقدي الممنوح فقد بلغ (73009.461)، (208 ،740) مليون دينار، إذ بلغ الائتمان الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق (13.461)، (29 ،052) مليون دينار نتيجة إقرار توصيات مؤتمر تنمية الاقتصاد العراقي والتي تضمنت تبسيط إجراءات الأعمال، وتقليل البيروقراطية وتطبيق التعريفة الجمركية، وضع الضوابط المناسبة المتعلقة بالتعاقدات، وعقود المشاركة المعمول بها حاليا، وعقود المشاركة مع الشركات العاملة في الوزارات الأخرى

مع السماح للدخول مع الشركات بغية تحفيز النمو الاقتصادي وجعل الاقتصاد العراقي بيئة جاذبة للاستثمار(التقرير الاقتصادي السنوي، 2018: 15) .

اما فيما يتعلق بالائتمان النقدي الممنوح لقطاع النقل والمواصلات فقد بلغ (996،72)، (179 ،688) مليون دينار وما زالت هذه النسبة دون المستوى المطلوب، إذ يتطلب في ظل الظروف الحالية تعزيز دور القطاع الخاص في هذا المجال وذلك لأهمية هذا القطاع في احداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية كونه العصب الحساس للاقتصاد. ويمكن تتبع حركة معدلات نمو الائتمان النقدي من خلال الشكل الاتي شكل (5) حركة معدلات نمو لمصرف العقاري.

الشكل (7) حركة معدلات نمو المصرف العقاري

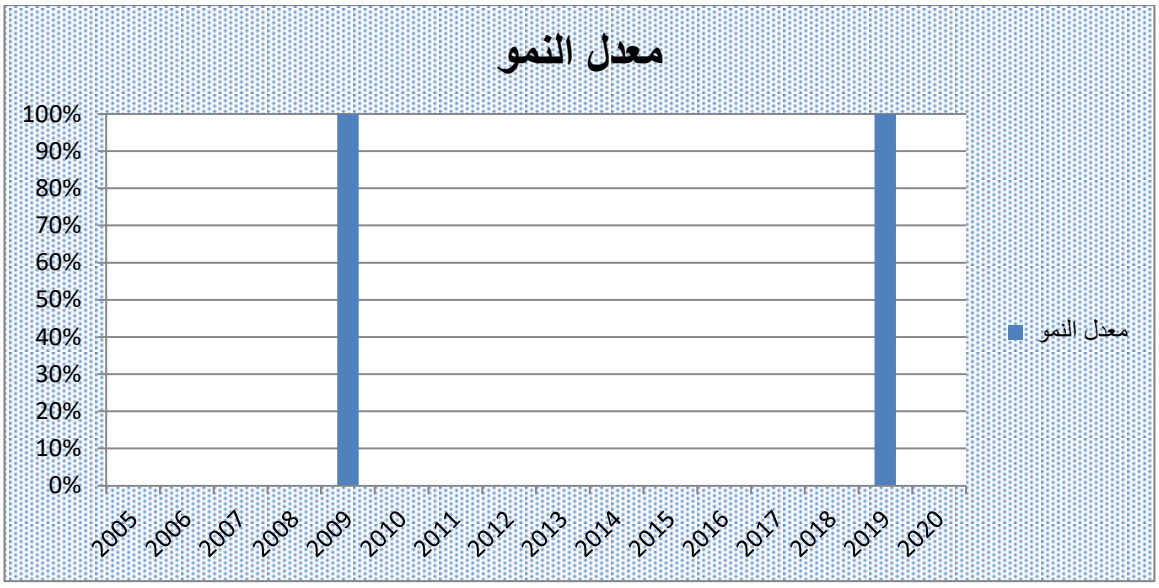

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

خامسا: مصرف الصناعي العراقي

يعد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف إحدى أهم الوظائف الأساسية المنوطة بالمصرف الصناعي، أذ من خلال تلك المبالغ الممنوح نرى ولادة المشروع الصناعي، أو اموال مقدمة لعملية أعادة تأهيل مشروعات صناعية قائمة، أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة من شأنها أن تسهم في عملية توسيع تلك المشروعات، وبالتالي دعم القطاع الصناعي من اجل النهوض به، بعبارة أخرى هي تدفقات نقدية من شأنها أن تخلق تدفقات سلعية، ويمكن بيان الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف من خلال الجدول الاتي:

جدول (7) الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الصناعي العراقي

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	اجمالي الائتمان الممنوح	معدل النمو
2008			78،573				78573	
2009			61،766				61766	-21%
2010	38		13،829		14،144		28011	-55%
2011	36		21،770	1،029	13،129		35964	28%
2012			42،368		2،822		45190	26%
2013			52،706		5،468		58174	29%
2014	0		0	0	0		0	
2015	0	0	0	0			0	
2016	0	0	0	0	0		0	
2017	0	0	64،802		138،957	10،072	213831	
2018			154،636		150،063	16،980	321679	50%
2019			259،879		158،109	42،868	460856	43%
2020	3،000	11،173	99،139	1،374	3،237	110،498	228421	-50%

المصدر: من عداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي، سنوات مختلفة

لوحظ من بيانات الجدول (7) ان اجمالي الائتمان النقدي الممنوح كان متباينا بين الارتفاع والانخفاض، ففي عام 2008 بلغ اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة (78573) مليون دينار، في حين عام 2009 انخفض الائتمان النقدي الممنوح ليصل الى (61766) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (21%-) ويعزى ذلك لتداعيات الازمة المالية العالمية وتأثيرها على القطاع المصرفي، الا ان هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً إذ اخذ الائتمان النقدي الممنوح بالارتفاع ففي عام 2011 ارتفع الائتمان النقدي الممنوح إذ بلغ (35964) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (28%) يفوق الائتمان الممنوح عام 2010 ويعزى ذلك الى اتخاذ المصرف الصناعي سياسة توسيع النشاط الاستثماري بهدف دعم عملية التنمية الصناعية من خلال منح قروض صناعية الى اصحاب الحرف، والمهن الصناعية للقطاعين الخاص والعام، وبشروط ميسرة وبضمانات مقبولة ولدعم السياسة التوسعية خفض المصرف معدل فائدة بواقع (2%)، إذ بلغ الائتمان النقدي الممنوح لقطاع الزراعة والصيد (36) مليون دينار، اما الائتمان الممنوح لقطاع الصناعات التحويلية (770،21) مليون دينار.

اما خلال الاعوام (2014، 2015، 2016) لم يقوم المصرف الصناعي بمنح الائتمان الى اي قطاع ويعزى ذلك لتدهور الوضع الامني نتيجة دخول الجماعات الارهابية (داعش) الى بعض المحافظات العراقية

مما انعكس ذلك على السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي بشكل عام والمصرف الصناعي بشكل خاص، الا ان الاقتصاد العراقي شهد تعافياً تدريجياً ففي عام 2019 بلغ الائتمان النقدي الممنوح (460856) مليون دينار وبمعدل نمو (43%)، إذ لوحظ ارتفاع الائتمان الممنوح لقطاع الصناعات التحويلية فقد بلغ (879،259) مليون دينار وذلك من اجل زيادة كميات انتاج السمنت المقاوم، كذلك ارتفاع الائتمان الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد بلغ (109،158)، كما ارتفاعاً الائتمان النقدي الممنوح لقطاع النقل والمواصلات إذ بلغ (868،42) مليون دينار لكن دون المستوى المطلوب، إذ يتطلب في ظل الظروف الحالية زيادة الائتمان النقدي لهذا القطاع وذلك لأهمية في احداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية كونه العصب الحساس للاقتصاد.

اما عام 2020 فشهد انخفاض في حجم الائتمان الممنوح إذ بلغ (228421) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (50%-) ويعزى ذلك الى تدهور الوضع الامني (الحراك الشعبي) وانقطاع معظم الطرق وتوقف خدمة الانترنيت. فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا التي اوقفت القطاعات الاقتصادية كافة. وكما موضح في الشكل الاتي:

شكل (8) حركة معدلات نمو لمصرف الصناعي العراقي

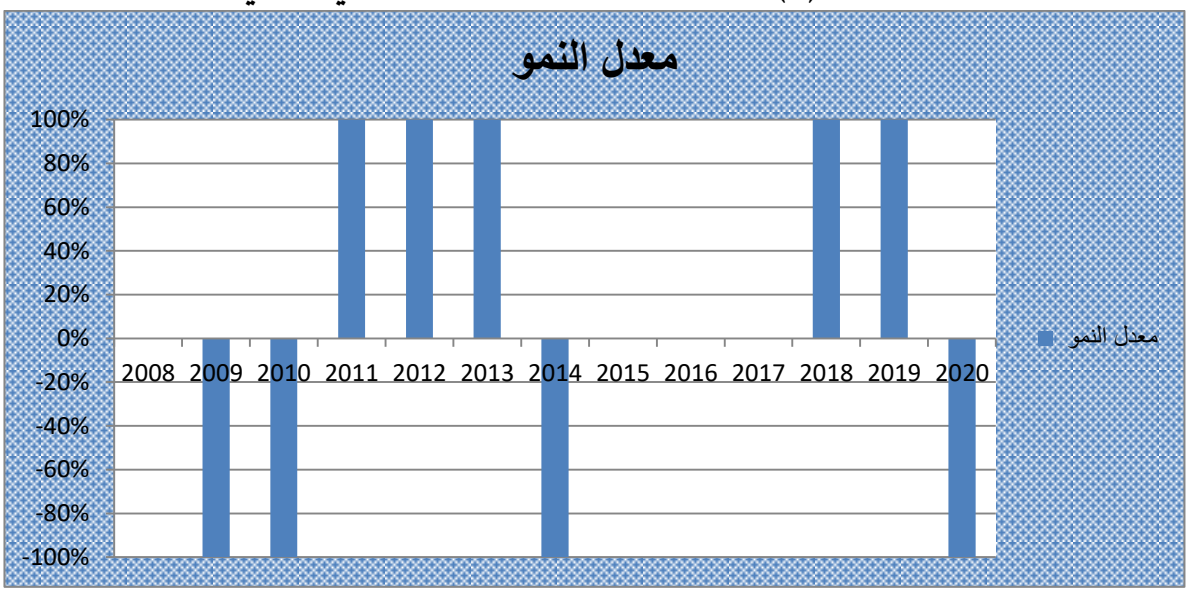

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7)

خلاصة

استمرار التدهور في مستويات الرفاهية حتى احتلال العراق في (نيسان2003)، وقد شهدت هذه السنة تدهور مؤشرات الفقر البشري في العراق و شهدت هذه المرحلة ارتفاع معدلات البطالة حتى تجاوزت (50%) فضلا عن ازدياد أعداد الفقراء وتدمير البنية التحتية التي أدت إلى تراجع مستويات الرفاهية، لذلك كان على المالية العامة اتخاذ تدابير لرفع مستويات الرفاهية، إلا إن المالية العامة طيلة هذه السنوات لم تبتعد عن دائرة التناقض بين مسألة الكفاية (الإنتاجية) ومسألة العدالة في توزيع ثمار الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فكفاءة العدالة في توزيع عوائد الموازنة قد هيمنت على مسألة الكفاية الإنتاجية، فضلا عن إن أرياف العراق التي تضم (10) ملايين نسمة تتعايش على البطاقة التموينية، وإن الريف لم يعد مصدرة قوية للعرض الزراعي وانه لا يستطيع أن يسد حاجته من الغذاء.

إذ يتضح ان مصرف الرافدين حقق الرفاهية للمواطنين فقد بلغ اجمالي الائتمان الممنوح لكافة القطاعات (495،594،27) مليون دينار وذلك من خلال زيادة الرواتب والابقاء على مفردات البطاقة التموينية الاربعة وصرف رواتب الاعانة الاجتماعية لذوي الدخول المحدودة فضلاً عن الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة، ويأتي بالمرتبة الثانية مصرف الرشيد فقد بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (501،992،13) مليون دينار إذ تسعى الحكومة العراقية إلى تحقيق أقصى درجه أو مستوى ممكن من الرفاهية لمجتمع، والرفاهية هي الرضا والارتياح المعيشي للأفراد أو هو الاستمتاع الذي يجنيه الفرد من شتى صنوف استهلاكه السلعي والخدمي، أي من مأكل وملبس ومسكن ومستوى الرعاية الصحية والتعليم والترفيه والأمن والاستقرار، اما في المرتبة الثالثة حقق المصرف الزراعي التعاوني الرفاهية إذ بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (760،414،12) مليون دينار، اما المصرف الصناعي حصل على المرتبة الرابعة بمقدار تحقيق العدالة والرفاهية إذ بلغ الائتمان الممنوح (1532465) مليون دينار، في حين عدم تحقيق المصرف العقاري أي رفاهية للمجتمع اذ بلغ الائتمان الممنوح (517،193،1) مليون دينار وهذا المبلغ لا يتناسب مع دور الذي يقوم به هذا المصرف بتوفير مجمعات سكنية وقطع اراضي وسلف من اجل تحقيق الرفاهية للمواطنين.

مما تقدم نستنتج ن الرفاهية الاقتصادية في العراق ليس مجرد رقم نقدي بل إن هذا الرقم يأتي نتيجة تفاعل كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والمالية والنقدية إلا إن هذا الدعم يكون ذات نتائج وقتية، كما ان نظام البطاقة التموينية في العراق أسهم بشكل كبير في خفض الأسعار وخصوصا

للمواد الغذائية وأسهم أيضا في تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل، مما أسهم بشكل كبير في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية.

المبحث الثالث

صناديق التنمية ودورها في الائتمان المصرفي

تمهيد

تعد مشكلة السكن في العراق من أساسيات الحياة البشرية شانها شان الحاجات الأساسية الأخرى كالغذاء، والماء، والملبس.... الخ وتطورت حاجة السكن مع تطور البشرية وتنوع أنماطها وبهذا الصدد تزايد الاهتمام بحاجة السكن، سواء في دول العالم أو بالعراق خاصة.

ان الحكومات المتعاقبة في العراق لم تكن جدية في حل أزمة السكن لاسيما وانه شهد تغيرات ديموغرافية واقتصادية وسياسية كبيرة بعد أحداث 2003 وتغير النظام السياسي فيها، وتاريخيا شهد تغيرات في معدلات النمو السكاني على مدى التعدادات الرسمية (تعداد عام 1987، وتعداد عام 1997 وحتى عام 2009)، ومن ثم فان التطورات الحاصلة في معدل النمو السكاني وحصلت دون إن يقابلها عرض سكني يقابلها مما أدى إلى تطور الحاجة للسكن إذ ارتفعت معدلات نمو السكان في العراق من 6،0% عام1920، إذ كانت غير واقعيه بسبب ضعف عمليات التسجيل الاحصائي للسكان آنذاك) إلى 0،3% عام 2009، وبقى مستمراً على هذه المعدل حتى عام 2015 مما لاشك أن تركيبة سكان العراق اليافعة جعلته يمتلك مورداً بشرياً كبيراً بوصف تركيبة سكان العراق بالمتوسط اقل من 20 سنة مما يعني زيادة نسبة السكان، وبالتالي انعكس ذلك في ارتفاع معدلات الفقر وعليه يتطلب توفير سكن ملائم وتحقيق العدالة في ذلك.

اولا: طبيعة وعمل صناديق التنمية في العراق

يعد صندوق الإسكان احد الأدوات الرسمية للدولة واحد من التشكيلات المهمة في وزارة الاعمال والاسكان، إذ تم تأسيس صندوق الإسكان بموجب الأمر رقم (11) لسنة 2004 برأسمال قدره (300) مليار دينار وكانت شروط الإقراض تتغير بين فترة وأخرى للمشمولين بالقرض والذين كانوا محددين بشريحة الموظفين والمتقاعدين فقط، ويهدف الصندوق إلى تمويل مشاريع الإسكان و تمكين المواطنين العراقيين من بناء سكن لهم عن طريق منح القروض العقارية.

وبرزت الحاجة الى تعديل القانون و بعد إقرار القانون الجديد المرقم (32 لسنة 2011)، وبرأسمال قدره (1000) مليار عراقي ليغطي جميع التطلعات المستقبلية مما ساهم في تفعيل عمل الصندوق من اجل حل أزمة السكن في العراق، كما أصبح أكبر جهة تمويل عقارية في جمهورية العراق ويجري صندوق الإسكان تعديل على تعليمات واليات الاقراض بين فترة وأخرى من اجل توفير ايسر الطرق وضمان خدمة المواطنين المقترضين بالشكل الأمثل، اما الاهداف التفصيلية للصندوق فقد اشارت (المادة 2)– ثانيا – من القانون الجديد بان الصندوق يسعى لتحقيق اهدافه من خلال اقراض المصارف المجازة في العراق وفق ضمانات وآليات محددة لتمكينها من اقراض المواطنين لبناء مساكن أو الشركات لبناء مجمعات سكنية قرض طويل الأجل، وإعادة تمويل الرهن العقاري لصالح المصارف المجازة في العراق، وكذلك تمويل مشاريع الاسكان واقراض المواطنين (موظفين ومتقاعدين) والشركات العامة المختصة لبناء الدور او الشقق السكنية والمشاركة مع الشركات العقارية المؤسسة بموجب القانون العراقي لتمويل مشاريع المجمعات السكنية لتباع وحداتها السكنية بالتقسيط للمواطنين وذلك وفق تعليمات يصدرها الصندوق، فضلاً عن التعاقد مع المصارف المجازة في العراق وفق عقد تتولى بموجبه المصارف جميع اجراءات منح قروض الصندوق واستعادتها على ان يتحمل المصرف المسؤولية القانونية عن اعماله التي يقوم بها نيابة عن المقدمة وفق عمولة يتم الاتفاق عليها .

ثانيا: صناديق التنمية ونظام التامين

ان مؤسسة الصندوق تعمل بأسلوب حضاري وليس فقط البحث عن الارباح و يخضع قرض الصندوق للتأمين الجماعي لحياة المقترضين لنظام التامين على حياة المقترضين بالاتفاق مع احدى شركات التأمين

العراقية المجازة، ويكون هذا العقد ساريا بحق المستفيد بدون الرجوع الى الموافقة حسب قانون صندوق الاسكان العراقي رقم 32 لسنة 2011.

يستوفى مبلغ بنسبة محدودة من المستفيد لقاء التأمين على حياته يتفق عليها شركة التأمين العراقية المجازة وتستقطع منه شهريا وطيلة مدة القرض، ويخضع عقار طالب القرض الى الكشف والتخمين لأغراض تحديد مبلغ القرض وصرف الدفعات المستحقة له، ويتم استيفاء أجور الكشف والتخمين من المستفيد مبلغ قدره (100000) دينار كل كشف وتوزيع الاجور على العاملين في الصندوق ومساحي التسجيل العقاري بموجب آلية يعدها مجلس الادارة ويقرها مجلس الامناء، وتمول مدير عام الصندوق صلاحية الموافقة على صرفها على المستحقين ولم تشمل قطع الاراضي الزراعية والصناعية بقرض صندوق الاسكان .

تقويم نشاط الصندوق من التأسيس حتى صدور القانون الجديد عام 2011 إذ باشر الصندوق بأعماله فقد كان أول قرض منحه كان يوم 2005 / 3 / 7 وقد كانت شروط الإفراض تتغير بين فترة وأخرى للمشمولين بالقرض والذين كانوا محددين بشريحة الموظفين والمتقاعدين فقط إما بقية القطاعات فلم تشمل بالقرض وكان يعمل بأسعار فائدة تتراوح بين 2-6 % حسب مدة سداد القرض تجديدها في جدول ملحق بالقانون 2004 وقد حقق الصندوق منذ 3 / 7 /2005 وبهذا نجد ان صندوق الإسكان قد ساهم بداية عمله ولغاية 2011 / 12 / 31 في بناء حوالي 17 ألف وحدة سكنية عن طريق تمويل نحو (220) مليار دينار عراقي، وقد زادت القروض الممنوحة بموجب القانون الجديد 30- 40 % سواء داخل المحافظات والنواحي مع تعديل في فترة التسديد . ويمكن ملاحظة مؤشرات النشاط من خلال الجدول الاتي:

جدول (8) أداء السياسة التمويلية للصندوق من 2008 -2015

السنوات	مجموع المبالغ المصرفة القروض	عدد المقترضين	عدد الوحدات السكنية المنجزة
2008	36،835،002،000	3146	1560
2009	50،468،877،000	3175	1898
2010	60،742،515،000	2829	4508
2011	51،026،000،000	2139	2915
2012	،262463،616،956	14319	18247
2013	302،739،336،503	19502	23524
2014	242،352،803،434	9174	12153
2015	000،449،717،155	2992	4461

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قسم التخطيط في الصندوق

ولم تمول المجمعات السكنية خلال هذه المدة وذلك لتأخر اصدار التعديلات على القانون كما ان رأس المال المتوفر لا يمكنهم من هذا، اما في مجال الاقراض الفردي فقد حقق الصندوق منذ تأسيسه حتى عام 2009 تم بناء 9600 وحدة سكنية جديدة من خلال الاقراض الفردي للمواطنين فقد بلغ اجمالي الاموال خلال هذه المدة (9548) بحدود (118) مليار دينار، اما في عام 2011 تم انشاء (2915) الف وحدة سكنية وبلغ عدد المقترضين 2139 الف مقترض وكان مجموع المبالغ (51،026،000،000) مليار دينار، إذ لوحظ أن هناك نمو في الوحدات السكنية نتيجة عملية التمويل بلغت ذروتها عام 2010 إذ كانت 4508، ولكن حصل تراجع عام 2011 فقد أصبحت 2915 وحدة اي بنسبة حوالي 35.33 %، ولكن بالمقابل كانت الزيادة في عام 2010 عن ما قبلها أكثر من 100%، اما في عام 2014 انخفض حجم المبالغ المصروفة إذ بلغت (242،352،803،434) مليار دينار مما انعكس ذلك في عدد الوحدات السكنية المنجزة من قبل الصندوق فقد بلغت (12153) ويعزى ذلك الى تدهور الوضع الامني نتيجة دخول الجماعات الارهابية .

ومع زيادة حجم القروض والوحدات السكنية المتحققة نجد ان حجم القروض قد نما بنفس الاتجاهات افضل الحالات هي عام 2010، ولوحظ في عام 2011 ان المبالغ المصروفة قد صرفت في النصف الأول وفق ما خطط اما تدني الاقراض في النصف الثاني واقل من المعدل بمقدار مليار واحد شهريا وذلك لسبب قرب اعلان القانون الجديد وكذلك تعثر عملية السداد، فضلا عن عزوف المقترضين عن التقديم لحين صدور القانون والتخلص من الفوائد، وكما موضح في الجدول الاتي:

جدول (9) المبالغ المتحصلة في الصندوق

السنة	المبالغ المتحصلة
2005	527771805
2006	2906700783
2007	7518877148
2008	9243572911
2009	14374489555
2010	251126445940
2011	26198079661
المجموع	137803850522

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على صندوق الاسكان قسم التخطيط

لوحظ ان المبالغ المتحصلة عام 2011 تمثل 75 % من حجم القروض الممنوحة وهذا يعبر عن نشاط ايجابي وتمثل 42 % قياسا الى 2010 وفي مجمل القول ان هناك نشاط فاعل لاستعادة رأس المال لغرض تنشيط عملية التمويل والقضاء على حالة التعثر والتفكر، ورغم ذلك فقد شابته القانون رقم 11 لسنة 2004 العديد من المشكلات تمثلت باسترداد مبالغ القروض الممنوحة للعسكريين إذ كان هناك تتلكأ بتسديد القروض والاقساط والمستحقات نتيجة انتقال العسكري من وحدة الى اخرى وعدم جديتها في اعادة الاقساط المترتبة بذمة منسبيها.

ان السياقات القديمة كانت غير دقيقة في متابعة استرداد الديون الحكومية وبالتالي التعثر بالتسديد حتى بلغت عشرات المليارات من الدنانير متأخرة عن التسديد لدى الدوائر العسكرية ووزارة الداخلية والاجهزة الامنية الأخرى، كما أن للفوائد وحجم القروض والشروط اثرت على اليات التنفيذ مما تطلب اجراء تعديلات او اصدار قانون جديد.

ثالثا: سبل زيادة التمويل في تحقيق العدالة في العراق

ان النظر إلى القطاع الإسكان كقطاع منتج وليس قطاع اجتماعي، إذ يتحول من سياسات الإسكان من جانب العرض إلى سياسات الإسكان في جانب الطلب، ذلك عن طريق تعزيز الإعانات الممنوحة للطلب كوسيلة لتوسيع سوق الوحدات السكنية التي ينتجها القطاع الخاص، أي توعية من خلال البرامج والخطط التنموية المدروسة والسياسات التي يمكن أن تطبق على الواقع والفئات المؤثرة والمتأثرة بهذه السياسة الإسكانية، وذلك لبناء القدرات الفنية التي تستطيع في قيادة المبادرة، وتحويل جهد الحكومة من دور المنتج إلى دور الداعم لقطاع الإسكان من خلال توفير التمويل والدعم في إنتاج مواد الوسيطة وتجهيزات البناء وتهيئة مستلزمات التمويل إلى مطوري الأراضي القطاع العام، وذلك عن إعداد التخطيط الحضري والأساسي للمدن وتقليل تكاليف تحويل ملكية الأراضي إلى القطاع الخاص، أو تحديد شرائح الدخل المتدني بالية مناسبة لشمولها بالدعم المادي والمعنوي، وتقسيم هذه الشريحة الى مجموعات يخصص لكل منها استهداف يتناسب مع دخلها سوف تكون قادرة على تمويل السكن من خلال السوق الحر بمدخراتها الخاصة بتطوير آليات الادخار لأغراض سكنية، وذلك لسبب ضعف هذا الوعي وتدمير الطبقة الوسطى وبسبب غلاء الأراضي ومواد البناء، أو بمساعدة بواسطة أعانة الدفعة الأولى أو قرض مدعوم تقدمه الدولة، والإعانات المقدمة للأسر تكون أولا على شكل مدفوعات مباشرة مثل الدفعة الأولى من القرض أو منحة من رأس المال، و ثانية

ربط الإعانات ببرامج الادخار، وثالثا إعانات أسعار الفائدة، ورابعا ربط الإعانات بالضرائب العقارية، أو أن يقوم صندوق الإسكان بتقديم القروض الصغيرة إلى الأسر ذي الدخل المنخفض للإجراء صيانة تدريجية على مراحل لوحداتهم السكنية، فان المستفيدين من إعانات السكن يشترون ما هو متاح في الوقت الحاضر ولا يبحثون على الأفضل من ناحية الطلب، أما أذا قامت الدولة بتشييد مجمعات سكنية لطبقة الفقراء يتطلب تأهيلها من البنى التحتية وان تكون في مناطق الريف، بينما مجمعات السكن العشوائية في مناطق قريبة إلى مركز المدينة، وفي بعض الأحيان تقدم الحكومة منح الأراضي الى المواطنين بمبلغ رمزي ولكن المواطن لا يستطيع تحمل تكاليف البناء بالإضافة إلى تقديم الحكومة إعلانات من خلال منح القروض المدعومة إذ واجهة هذه البرامج التي صممت أصلا لاستهداف اشد الناس فقرا وحرمانا صعوبات في الوصول إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم قدرة الأسر ذات الدخل المنخفض على تجميع دفعة الأولى أو تسديد المدفوعات الشهرية للقروض التي حصلت عليها بسعر السوق، وهناك صعوبة في آليات الاستهداف لأنها تتطلب معلومات دقيقة عن دخل الأسر الفقيرة، أو تقوم الجمعيات التعاونية أو المنظمات المدنية المسؤولة مثل منظمة (CHF) عن تمويل البالغ الصغر للإسكان الذين لا يستفيدون من المؤسسات المالية الرسمية الخاصة أو العامة فان القروض تمويل البالغ الصغر للإسكان تستخدم أساسا لتمويل صيانة التدريجية لمساكن فيه تقلل الحاجة الى ضمانات حتى تستهدف عدد اكبر ستلزم تشكيل عدد كبير من هذه المؤسسات، كذلك أنشاء مجموعة من الصناديق التي تدعم تمويل البالغ الصغر للإسكان وخلق روح المنافسة بينها لتغطية عدد اكبر من المستفيدين.

ثالثا: محددات الطلب على صناديق التنمية في العراق

تعد مشكلة السكن من أهم المشكلات التي تواجه العراق إذ يتزايد الطلب على السكن نتيجة التزاحم بين أفراد الأسرة الواحدة وارتفاع الإيجارات الوحدات السكنية وارتفاع قيمة الأرض وتزايد الهجرة الريفية والهجرة الداخلية بين المحافظات بالإضافة إلى زيادة أسعار المواد الداخلة في البناء، وكذلك النازحين والسبب الاخر هو تزايد السكاني الناتج من عدم التوسع في الخطط الإسكانية لاسيما في المناطق الحضرية وتزايد أفراد الأسر والانشقاق داخل الأسرة الواحدة وبالتالي نزوح هؤلاء إلى المباني الحكومية، فان السكان في المدن الحضرية والريفية لاسيما الفقراء منهم، يكتظون في منازل قليلة جداً، فان نسبة 13 % من البيوت يشغلها 10 أشخاص أو أكثر، و37 % تسع لثلاثة أشخاص أو أكثر في كل غرفة. واكتظاظ هو أعلى نسبة في العراق

مقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة إذ بلغ حوالي 57 % من السكان في بيوت مكتظة مقارنة ذلك مع اليمن التي بلغت نسبتها 54 % وايران بلغت نسبتها 33 % أن السبب في زيادة الاكتظاظ هو زيادة المستمرة في معدلات الخصوبة، فضلاً عن عدم توفير الأراضي الصالحة للمشاريع الإسكانية مما انعكس على ضالة دعم المؤسسات القطاع الخاص إلى برامج الإسكانية، ولتحفيز هذه المؤسسات من خلال عقد شراكة بين القطاعين الخاص والعام والاعتماد على المعابير التنمية المستدامة، إذ تتولى الحكومة مسالة التخطيط ومراقبة الإنتاج الإسكاني بمختلف المستويات، وتوفير البنى التحتية للمناطق المشمولة في التوسع الحضري لسكن بموجب التصاميم الأساسية للمدن، ومن جهة أخرى هو انعدام التشريعات القانونية والبيروقراطية الادارية في الإجراءات المتبعة في الاستثمار القطاع الخاص، وكما قدرة دراسة سوق السكن في العراق، ان غالبية الإنتاج الإسكاني (90 – 95 %) يأتي من القطاع الخاص.

كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة، ولا يمكن أن يقاس مستوى الرواتب والأجور التي يتقاضها أصحاب الدخول المحدودة على أساس هذا الوضع مطلقا، وبسبب هذا القصور يولد إشكاليات سكانية كل السياسات الإسكانية السابقة والتي كانت غلب حلولها جزئية وليست سياسة فاعلة أدت إلى تراجع قطاع الإسكان وعدم انسجامه مع الضغط الحاصل بنمو السكان نتيجة لتباطؤ التشييد والبناء واضافة إلى الظروف التي مر بها العراق التي أدت إلى زيادة فائض الطلب على السكن إما استراتيجية التنمية (2005– 2007) و (2007– 2010) هي تحديد الحاجة السكنية بدقة وعلى أساس معيار سكني مقبول وتحديد دور القطاع العام أولا في تعزيز القطاع الخاص وثانيا في زيادة حجم الاستثمار في القطاع السكني أي بتخصيص حوالي 28 % فلهذا كان حجم الاستثمارات السنوات من 2004 – 2009 يتراوح ما بين (5،5% – 1%)، هذا النقص في الاستثمارات فضلاً عن انخفاض في مجال التمويل والنقص في الأراضي المخصصة للبناء في المناطق الحضرية كل هذه الأسباب المذكورة أنفا تؤكد وجود عجز سكني كبير حسب تقديرات التي أتت بها الدراسات أي سيبلغ مجموع الحاجة السكنية عام 2015 حوالي (3528585) وحدة سكنية يتطلب تنفيذها خلال مدة 10 سنوات تبدأ من 2006 إلى 2015 أي بمعدل (352859) وحدة سكنية سنويا وحسب الجدول المدرج أدناه:

جدول (10) تقديرات عدد السكان وعدد الأسر والحاجة إلى عدد الوحدات السكنية في العراق لعام 2008-2020

السنوات	عدد السكان	عدد الاسر	وحدة سكنية
2008	30353278	3965621	315370
2009	31451336	4074589	335989
2010	32394876	4207127	357786
2011	33366722	4333341	380821
2012	34367723	4463341	385163
2013	35398754	4597241	398381
2014	36460716	4735158	402924
2015	37554537	4877213	428862

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ان القدرة الاستيعابية للبرامج الإسكانية التي تقوم بها الحكومة لتلبية طلبات المواطنين المستحقين في الوقت الحاضر، او لطلبات المستقبلية مما يعني ضمان الأجيال القادمة لحقها في الحصول على سكن ملائم والذي يعد احد الركائز الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة، بينما تبلغ حاجة العراق من الوحدات السكنية (5413801) وحدة سكنية في عام 2020 يتطلب تنفيذها خلال 15 سنة تبدأ من 2006 – 2015 أي بمعدل (360920) وحدة سكنية سنويا، إذا علمنا بان المجتمع العراقي مجتمع اغلبه من فئة الشباب ما بين 15 – 45 سنة أكثر من 70 % من إجمالي عدد المواطنين، مما يعطي مؤشرا للعدد الكبير من المواطنين الذين سيتقدمون لطلبات المنح والقروض في السنوات القادمة، فضلا عن بيان أن حجم مستوى البناء للوحدات السكنية في الوقت الحاضر يتراوح بين (50000 – 150000) وحدة سكنية سنوياً، سواء تلك التي تقوم بها الشركات الحكومية أو المستثمرين والقطاع الخاص وهذا مؤشر يدلل على كبر العجز العرض لمواجهة فائض الطلب على السكن، مما انعكست تلك المؤشرات على حركة قطاع البناء والتشييد فقد انخفضت القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة (9،14 %) في عام 2010 عن عام 2009 السبب يعود إلى زيادة الطلب على الأراضي يرافقها تزايد عدد المهجرين أدى إلى ارتفاع أسعارها والى ارتفاع كلف البناء وارتفاع بدلات الإيجار كل ذلك انعكس على أزمة السكن، ويعود هذا التراجع في جزء كبير منه إلى ضعف

الاستثمارات المحلية والأجنبية الموجهة إلى هذا القطاع المهم والحيوي في استهلاك قطاع ملكية دور السكن ومخرجاته، وقطاع ملكية دور السكن إحدى القطاعات المصنفة ضمن قطاع المال والتامين وخدمات العقارات التي يتكون منها الناتج المحلي الإجمالي، احتل قطاع ملكية دور السكن المرتبة الأولى من حيث أعلى القطاعات الفرعية القطاع خدمات المال والتامين والعقارات في مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تبين تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء للناتج المحلي الإجمالي أن مساهمة القطاع العام في ملكية دور السكن كانت ضئيلة بل اغلب المساهمة هي من قبل القطاع الخاص .

رابعا: سياسة صناديق التنمية في العراق واساليب تمويلها

تتسم السياسة الاسكانية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية والحد الآن بانها مبهمة وغير مدروسة و لا تملك استراتيجية غالب القرارات ارتجالية وفردية وتمثل معالجات مؤقته ضمن حدود زمنها التي تعرضها ظروف معينة وسرعان ما يتم التخلي عنها بتجاوز الظروف لهذا انعكس هذا على سياسات التمويل ومصدرها مما تجعل ان هناك نمو بالأزمة السكانية وتعقدها وزيادة الفجوة رغم كل المحاولات، وعند العودة الى سياسات التمويل الاسكان في العراق لمرحلة الخمسينات حتى 2003 نجد قد بدئت من خلال الجمعيات التعاونية والتي اسست بموجب قانون رقم 27 لسنه 1944 وقد ساهمت في دعم عملية الاسكان ثم بدئت الدولة تساهم بشكل مباشر لاسيما بعد ارتفاع الدخل خلال الفترة حتى 1959 باستدعاء شركات استثمارية لدراسية واقع السكن وتنفيذ البرامج وهكذا تم تشكيل مجالس الاعمار ووضع الخطط الخمسية والاتفاق على البناء مجمعات في مدينة بغداد بواقع (1000) دار وبعض المحافظات ومن ثم أخذ التوسع بانتشار الجمعيات، وكان قطاع الخاص دور في بناء الوحدات السكنية ونسبة 2،5 % قياس الى ما انجزته الدولة إذ كان (5،1) خلال الخطة الخمسية (1956) وخلال مرحلة الستينات تركزت السياسة السكانية وبدء توزيع الاراضي على موظفي الدولة وصدر قانون الاسكان رقم 54 لعام 1962، ولكن تعثر تنفيذ العديد من المشاريع بسبب الاوضاع السياسية وعدم الاستقرار، وشهد العراق خلال عقد السبعينات تطور ملحوظ وشامل في قطاع التشييد والبناء نتيجة زيادة الموارد المالية لاسيما بعد تأميم النفط وتم تغيير تسمية وزارة الأشغال و الاسكان الى " وزارة الاسكان " التغير بموجب القانون 150 لسنة 1977 واعطيت صلاحيات في تنفيذ وحدات سكنية حتى خطة التنمية القومية (1970–1974) وبدء انتهاج الاسلوب المركزي المباشر في توفير الاسكان وتطوير الامكانيات التقنية و التطبيقية القطاع العام في مجال التنفيذ وتم دعم عملية الاسكان في الموازنة

والقروض المختلفة، ودعم الجمعيات التعاونية الاسكان من جانب آخر بدء صناعات المواد الانشائية تتطور وتساهم في توفير عناصر البناء من طابوق السمنت وادخلت التقنيات الحديثة مع التوسع بالاستيراد المختلف المواد الانشائية والصحية الكهربائية ومتطلبات البناء وتوفيرها بالسعر المدعوم، وخلال مرحلة الثمانيات حتى 2000 وبالرغم من ظروف الحرب والحصار فان الدولة بدئت بالتعاون مع الشركات أجنبية مثل بول سيرفت الاستثمارية بهدف وضع استراتيجية وسياسة وبرامج سكنية ثابتة وقليلة التكاليف، وقد صدر قرار (1959) بضرورة التعاون بين القطاع الحكومي والخاص في انجاز المشاريع السكنية .

ورغم كل الامكانيات ومحاولات الدولة ولكن الحرب ومن ثم الحصار قد ساهم في حدوث تدهور سريع في الرصيد السكاني من حيث وحدات السكنية الواجب تنفيذها، وانخفاض في دخل الاسر وعدم قدرتها للأنفاق لا على الصيانة او شراء المساكن، كما أن زيادة كثافات السكانية مما شكل ضغط على البنى التحتية مع تغيير في الهيكل الاجتماعي بالمقابل كانت الاحداث والتغيير بعد 2003 ليس بأحسن مما كان عليه رغم الحلم والوعود وتوفر الاموال وزيادة الدخل القومي ودخل الفرد في السنوات الاولى لاسيما في ظل عدم استقرار سياسي وامني لم تعد الدولة ترسم سياسة سكانية واضحة لأنها ليس لديها سياسة اقتصادية فضلا عن هروب رؤوس الأموال والفساد .

ورغم محاولات الحكومية عام 2006 بالتنسيق مع الهيئات المعنية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في دراسة واقع السكن والعمل من خلال الوزارة المختصة على بناء المجمعات السكانية حيث خطط لإنجاز (5) مجمع يكلفه (2،1) مليار عام 2005 ومن ثم قامت الوزارة بزيادة الى 27 مجمع بكلفة (1335) مليار من قبل تشكيلات الوزارة أو التعاون مع القطاع الخاص وقد انجزت بعض منها ضمن عدد من المحافظات والأخرى تحت التنفيذ وبعد ذلك وضعت خطط عام 2009 لزيادة المشاريع أو ما تسمى بالمبادرة لحل ازمة السكن والتي لم تنفيذ بما يتناسب مع الطموح ولا مع الامكانيات، مع وجود مقيدات كثيرة شكلت عامل طارد لرؤوس الأموال سواء من عدم توفر البنى التحتية او تدخل الدولة أو الفساد أو ضعف القوانين.

جدول (11) عدد الوحدات السكنية في العراق

المحافظة او الاقليم	عدد الوحدات السكنية
بغداد	224000
الانبار	45000
بابل	54000
البصرة	80000
الديوانية	35000
ديالى	43000
كربلاء	31000
كركوك	40000
اقليم كردستان	140000
ميسان	31000
المثنى	22000
نجف	37000
نينوى	101000
صلاح الدين	39000
ذي قار	58000
واسط	36000

المصدر: الاميري، شهاب محسن، جغرافية الواقع العراقي 2015، ص174، بالاعتماد على تقارير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء.

ان حجم الاحتياج على مستوى المحافظات، إذ ان هناك حاجة لتامين المليونين بحلول 2015 ويساهم القطاع الخاص في تلبية الحاجة بحدود 85 % وتمثل هذه المساهمة بحدود 10.4 % من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (الاميري، 2015 : 174)، وكانت هناك المبادرة الوطنية للسكن التي تنفذها الحكومة العراقية 2014 تهدف لطمأنت كل عائلة عراقية بأنه سيكون لها بيتا تعيش فيه " ان الامانة العامة

لمجلس الوزراء توافق على توصيات اللجنة المشكلة بموجب مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية الامر الديواني رقم 389 لسنة 2013 بشان بناء دور سكنية للفقراء ضمن المبادرة الوطنية للسكن نصت " على ادراج وزارة التخطيط لمشروع بناء الوحدات السكنية وتخصيص مبلغ سنوي لتغطية استحقاقات المشروع السنوية بالتنسيق مع أمانة بغداد والمحافظات وتخصيص المبلغ اللازم لتغطية ما ورد في طلب امانة بغداد لسنة 2014 " والتي حددت الكلفة الكلية للمشروع بـ (11) ترليون دينار للأعوام من 2014 الى 2017 ولكن لم تجد هذه المبادرة في التطبيق سواء لأغراض السياسية .

الفصل الثالث

تقدير وتحليل العلاقة الدالية للمتغيرات باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

المبحث الأول: توصيف استقراريه متغيرات البحث وتحليلها

المبحث الثاني: تقدير المتغيرات باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

المبحث الأول

توصيف استقراريه متغيرات البحث وتحليلها

يعد أسلوب التحليل القياسي من الأساليب الكمية التي تقوم على أساس اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتقديرها، لما تتسم به من يسرفي القدرة والدقة على التفسير، اذ يعد القياس الكمي أداة للبرهنة على مدى مطابقة إشارة المتغيرات وحجمها لمنطق النظرية الاقتصادية، لذا فإنّ الأسلوب القياسي هو الوسيلة التي تستعمل لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية.

أن مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل بناء النموذج القياسي الكمي لما تطلبه من تحديد للمتغيرات الاقتصادية التي يجب أن يحتويها النموذج، ويعرف النموذج القياسي على أنه عبارة عن انموذج اقتصادي يعبر رمزياً عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظواهر المدروسة أقرب إلى الدقة مستعملاً العامل المؤثرة والمحددة أو على سلوك الظاهرة كليا أو جزئيا من ضمنه العامل غير المحدد المتمثل بالمتغير العشوائي (السيفو،47:2006).

أولاً- سكون السلاسل الزمنية (The stationary):

تمثل تحليل استقراريه السلاسل الزمنية الخطوة الأولى للشروع لاحقا في اختبار اي النموذج الكمي، لمعرفة سكون السلسلة الزمنية من عدمه، ويؤدي غياب السكون إلى ما يعرف بالانحدار الزائف، ويقصد بسكون السلسلة الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة نزولا وصعوداً أو في ذات المسار الزمني للسلسلة ، وبالتالي لا تتغير خصائصها عبر الزمن مما يجعل البيانات تتذبذب في الوسط الحسابي المستقل عن الزمن، الا ان في الغالب الأعم تتسم البيانات الاقتصادية بتغيرات هيكلية، تؤثر في درجة سكون السلسلة الزمنية، وعليه أن تحديد درجة السكون ضرورياً قبل إجراء الاختبارات لعلاقات التكامل وان أغلب السلاسل الزمنية غير ساكنة لأنها تحتوي على جذر وحدة (Adkins,&Hill,2011:391).

وهناك مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ولكي تكون السلسلة الزمنية ساكنة يجب أن تمتلك الخصائص الآتية: (عطية،2005: 648).

1- ان تتذبذب في متوسط حسابي ثابت عبر الزمن .

$$E(Y_t) = u$$

2- ثبات التباين عبرا لزمن .

$$var \quad (\quad = E(\quad - u)^2 = \sigma^2$$

اذ ان: σ^2 = التباين (Variance).

3- أن يكون التباين المشترك(Covariance) بين قيمتين للمتغير نفسه معتمداً على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين(y_t) و(y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

$$COV\ (y_t, y_{t-k}) = \Sigma\{ (y_t - u) (y_{t-k} - k)\} =$$

اذ ان : y_k= التباين المشترك

لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ودقيقة عندما تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة، ويرجع عدم توافر صفة السكون في السلاسل الزمنية إلى ان البيانات الزمنية غالباًما يوجد فيها اتجاه زمني Trend يعكس في حقيقته ظروف معينة تؤثر على المتغيرات وتجعلها تسير في الاتجاه نفسه، كما يستند اختبار اختبار ديكي- فولر البسيط Dickey–Fuller (DF) testعلى ثلاث عناصر للتعرف على سكون السلسلة من عدمه على وفق الآتي:

1- صيغة النموذج المستخدم.

2- حجم العينة.

3- مستوى المعنوية.

طور اختبار (DickeyandFuller) عام 1979، ويقوم على إجراء انحدار ذاتي(Autoregressive) لكل سلسلة باستعمال الفرق الأول لمتغير السلسلة متغيراً تابعاً وإدخال المتغير

بتباطؤ سنة واحدة متغيراً مستقلاً ، ويمكن استخدام تباطؤ الفرق الأول للمتغير ولمدة واحدة , ويتركز هذا الاختبار ثلاثة نماذج هي: (عطية، 2005: 658-659):

1. من دون حد ثابت ومن ودون اتجاه زمني :

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$

2. مع حد ثابت فقط :

$$\Delta Y_t = a + pY_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

3. مع حد ثابت واتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = a + a_1 T + pY_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

إن اختبار Dickey-Fullerيعتمد على الصيغ الثلاثة أعلاه لا ثبات فرضية العدم Null hypothesis: H_0: =1 التي نصّت على أن السلسلة الزمنية تحتوي جذر الوحدة(UnitRootstest)، او لإثبات الفرضية البديلة: H_1 1> Alternative hypothesis التي تنص على سكون السلسلة الزمنية، ويتحقق من خلو السلسلة الزمنية لأي متغير أما بملاحظة قيم p-value لاختبار T المحتسبة فاذا كانت قيمتها اقل من (5%) فذلك يدل على سكون السلسلة الزمنية وانه لجذر وحدة، اما اذا كانت اكبر من (5%) فهذا يدل احتوائها على جذر وحدة وعدم سكون السلسلة الزمنية، أو مقارنة قيمة اختبار T المحتسبة مع مثيلتها الجدولية حسب جدول توزيع Deicky-fuller، فاذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من قيمتها الجدولية نقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم وجود جذر وحدة وفي حال كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم، مما يتطلب يتطلب أخذ الفرق الاول للسلسلة ، وبالألية نفسها يعاد الاختيار ، فإن تحققت صفة السكون عند الفرق الاول فإن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى I(1) ، واذا تحققت صفة السكون عند الفرق الثاني بذلك تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) .

في عام 1981قام كل من Dicey&Fuller بتطوير الاختبار واطلقوا عليه اختبار دكي فولر الموسع(ADF)AugmentedDickey-Fullerلتجنب مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelationبين المتبقيات العشوائية التي يعاني منها اختبار Dickey-Fuller البسيط،

لهذا السبب طورت اختبار ADFبهدف تضمين دالة الاختبار بما يكفي من تباطؤاتLags المتغير التابع لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي ؛ لتصبح المعادلة (Gujarati, 2004: 757) .

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} + \sum_{i=1}^{K} p_{i+1}\,\Delta Y_{t-i} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots 4$$

إذ أنَّ: $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - 1$ و $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - 1$ وهكذا.

يتبع اختبار ADF الصيغنفسها لاختبار Dickey-Fullerاليسير التي تأخذها كل من المعادلات آنفة الذكر، ويختبر الفرضيات نفسها البديلة والعدم للكشف عن وجود جذر الوحدة. ويتحقق من ذلك من خلال قيم p–value وبنفس خطوات الاختبار الاصلي،

ثانياً– نموذج الابطاء الذاتي الموزع (ARDL) :

يعد نموذج (ARDL) أحد الأساليب الديناميكية للتكامل المشترك التي ظهر استعمالها في الأعوام الأخيرة، إذ يقدم النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً بوصفها متغيرات مستقلة , يعود النموذج للعالم بيساران وشين (PesaranandShin1999)وطورت النموذج عام 2001 ،ويمتاز النموذج بأنه لا يشترط أن تكون المتغيرات الداخلة متكاملة من الرتبة نفسها، أي يمكن استعماله اذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة (0)Iأو متكاملة من الرتبة واحد (1)Iأو مزيج من كليهما أي ممكن أن يجري اختبار النموذج فيما اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة جزءاً من عند المستوى ، والاخرى مستقرة عند الفرق الاول ، مما يقدم هذا النموذج اختبارات كفؤة وغير متحيزة لكون النموذج يكون خاليا من الارتباط الذاتي وايضا يستخدم هذا الانموذج حتى مع العينات الصغيرة(Khalil,2011:2).

1– شروط تطبيق انموذج (ARDL) :

أ– اختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها ، باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) ويجب ان تكون السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى (0)I او عند الفرق الاول (1)I أو بكلتا الحالتين ، على ان لا تكون السلسلة الزمنية قد استقرت عند الفرق الثاني (2)I(Siddiki,2000:5).

ب-حجم العينة يجب أن يكون 30 مشاهدة حداً أدنى؛ لكون انموذج (**ARDL**) يعتمد اوقات ابطاء متعددة للمتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة لتخفيض درجة الحرية للأنموذج.

ت- يجب أن يكون معامل تصحيح الخطاء في انموذج **(ARDL)** القصير الاجل سالباً ومعنوياً (ECM) بعدما تأكد من وجود علاقة طويلة الأجل على وفق اختبار الحدود (Narayan,2004:11).

ث- استعمال معايير تحديد اوقات الابطاء لتحديد رتب الأنموذج منها (AIC) وخلافه ، واعتماد القيمة الاقل في تحديد الانموذج الملائم .

ج- اجراء الاختبارات القياسية لسلامة الانموذج ومنها اختبار (LM) الارتباط الذاتي واختبار عدم التجانس للتباين واختبار استقراريه الدالة .

2 - خطوات تطبيق (ARDL) (بتال،2020:4).

1- جراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية .

2- تقدير أنموذج (ARDL) تحديد رتبة الأنموذج بحسب معيار AIC .

3- إجراء اختبار الحدود Bound test .

4- إجراء اختبار خلو الأنموذج من الارتباط التسلسلي من اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

5- استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل .

6- التأكد من سلامة الأنموذج من الاختبارات القياسية المختلفة (محمود وبشار،2012:49).

ثالثاً- توصيف متغيرات النموذج:

بعد التحليل النظري السابق، توصيف متغيرات العراق ؛ لأنها تعد خطوة مهمة لبيان المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة، وبحسب الجدول الآتي:

جدول(12): توصيف المتغيرات الخاصة بالبحث الخاصة في العراق

ت	المتغيرات	الرمـــز	النـــوع
-1	الائتمان	l	مستقل
-2	الكفاءة المصرفية	Co1	تابع
-3	العدالة	G	تابع
-4	الرفاهية	Ws1	تابع

- المصدر : من اعداد الباحث .

أما البيانات التي اعتمدت فهي كما مشار لها في ادناه المأخوذة من جدول (13)

جدول (13): البيانات السنوية لمتغيرات البحث

الكفاءة المصرفية	الائتمان	الرفاهية	العدالة	السنة
0.776	250592157	2147.827	0.42	2005
0.807	229497148	2354.0656	0.38	2006
0.943	198462706	2590.9431	0.31	2007
1	168282334	2721.9879	0.31	2008
0.735	464459459	2678.0032	0.32	2009
0.716	881244322	2784.7768	0.32	2010
0.708	1.063E+09	2975.7285	0.31	2011
0.758	1.484E+09	3422.8816	0.29	2012
0.761	1.88E+09	3723.7592	0.27	2013
0.886	1.782E+09	3745.185	0.25	2014
1	1.651E+09	3709.3595	0.23	2015
0.954	1.39E+09	4191.4988	0.24	2016
1	1.33E+12	3961.1698	0.27	2017
0.914	1.191E+12	3820.2118	0.29	2018
0.898	1.151E+12	3734.7975	0.31	2019
0.786	1.075E+12	3702.676392	0.32	2020

مما تجدر الإشارة اليه هو انه: تم تحويل البيانات الواردة في الجدول أعلاه الى بيانات ربع سنوية باستعمال برنامج (E-views10) وذلك يعود الى قلة عدد المشاهدات، اذ ان السلسلة الزمنية قيد البحث يبلغ عددها 15 مشاهدة، وذلك لتعذر رسم معادلة انحدار لهذا العدد القليل. وكما يلي

جدول (14): البيانات الربع سنوية لمتغيرات البحث

المدة الزمنية	الائتمان	الكفاءة المصرفية	العدالة	الرفاهية
2005Q1	250592157	0.776	0.42	2147.827
2005Q2	250592157	0.776	0.42	2147.827
2005Q3	250592157	0.776	0.42	2147.827
2005Q4	250592157	0.776	0.42	2147.827
2006Q1	229497148	0.807	0.38	2354.0656
2006Q2	229497148	0.807	0.38	2354.0656
2006Q3	229497148	0.807	0.38	2354.0656
2006Q4	229497148	0.807	0.38	2354.0656
2007Q1	198462706	0.943	0.31	2590.94309
2007Q2	198462706	0.943	0.31	2590.94309
2007Q3	198462706	0.943	0.31	2590.94309
2007Q4	198462706	0.943	0.31	2590.94309
2008Q1	168282334	1	0.31	2721.9879
2008Q2	168282334	1	0.31	2721.9879
2008Q3	168282334	1	0.31	2721.9879
2008Q4	168282334	1	0.31	2721.9879
2009Q1	464459459	0.735	0.32	2678.0032
2009Q2	464459459	0.735	0.32	2678.0032
2009Q3	464459459	0.735	0.32	2678.0032
2009Q4	464459459	0.735	0.32	2678.0032
2010Q1	881244322	0.716	0.32	2784.7768
2010Q2	881244322	0.716	0.32	2784.7768
2010Q3	881244322	0.716	0.32	2784.7768
2010Q4	881244322	0.716	0.32	2784.7768
2011Q1	1063238619	0.708	0.31	2975.7285
2011Q2	1063238619	0.708	0.31	2975.7285
2011Q3	1063238619	0.708	0.31	2975.7285
2011Q4	1063238619	0.708	0.31	2975.7285
2012Q1	1484225869	0.758	0.29	3422.8816
2012Q2	1484225869	0.758	0.29	3422.8816
2012Q3	1484225869	0.758	0.29	3422.8816
2012Q4	1484225869	0.758	0.29	3422.8816
2013Q1	1879542538	0.761	0.27	3723.7592
2013Q2	1879542538	0.761	0.27	3723.7592

3723.7592	0.27	0.761	1879542538	2013Q3
3723.7592	0.27	0.761	1879542538	2013Q4
3745.185	0.25	0.886	1781756360	2014Q1
3745.185	0.25	0.886	1781756360	2014Q2
3745.185	0.25	0.886	1781756360	2014Q3
3745.185	0.25	0.886	1781756360	2014Q4
3709.3595	0.23	1	1651123001	2015Q1
3709.3595	0.23	1	1651123001	2015Q2
3709.3595	0.23	1	1651123001	2015Q3
3709.3595	0.23	1	1651123001	2015Q4
4191.4988	0.24	0.954	1390280295	2016Q1
4191.4988	0.24	0.954	1390280295	2016Q2
4191.4988	0.24	0.954	1390280295	2016Q3
4191.4988	0.24	0.954	1390280295	2016Q4
3961.1698	0.27	1	1329604161	2017Q1
3961.1698	0.27	1	1329604161	2017Q2
3961.1698	0.27	1	1329604161	2017Q3
3961.1698	0.27	1	1329604161	2017Q4
3820.211799	0.29	0.914	1191050350	2018Q1
3820.211799	0.29	0.914	1191050350	2018Q2
3820.211799	0.29	0.914	1191050350	2018Q3
3820.211799	0.29	0.914	1191050350	2018Q4
3820.211799	0.31	0.898	1150981191	2019Q1
3820.211799	0.31	0.898	1150981191	2019Q2
3820.211799	0.31	0.898	1150981191	2019Q3
3820.211799	0.31	0.898	1150981191	2019Q4
3702.67639223	0.32	0.786	1074683884	2020Q1
3702.67639223	0.32	0.786	1074683884	2020Q2
3702.67639223	0.32	0.786	1074683884	2020Q3
3702.67639223	0.32	0.786	1074683884	2020Q4

رابعاً– الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات العراق :

بهدف معرفة استقراريه السلاسل الزمنية وبيان الاتجاه العام فيما لو وجد، لمتغيرات البحث رسمت وبحسب الشكل الآتي:

شكل (9): استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير الائتمان

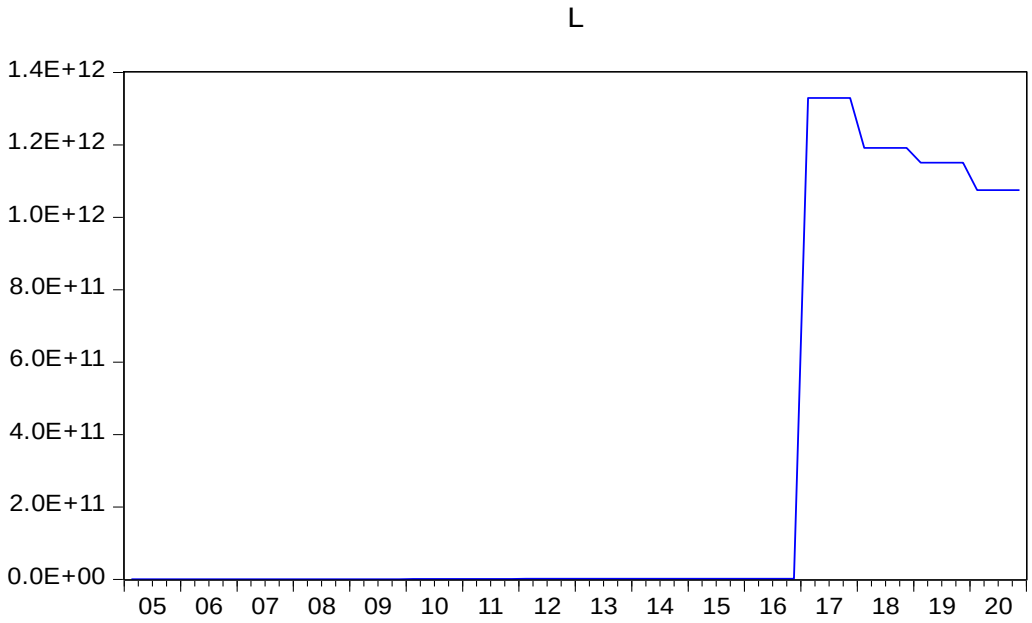

شكل (10): استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير الكفاءة المصرفية

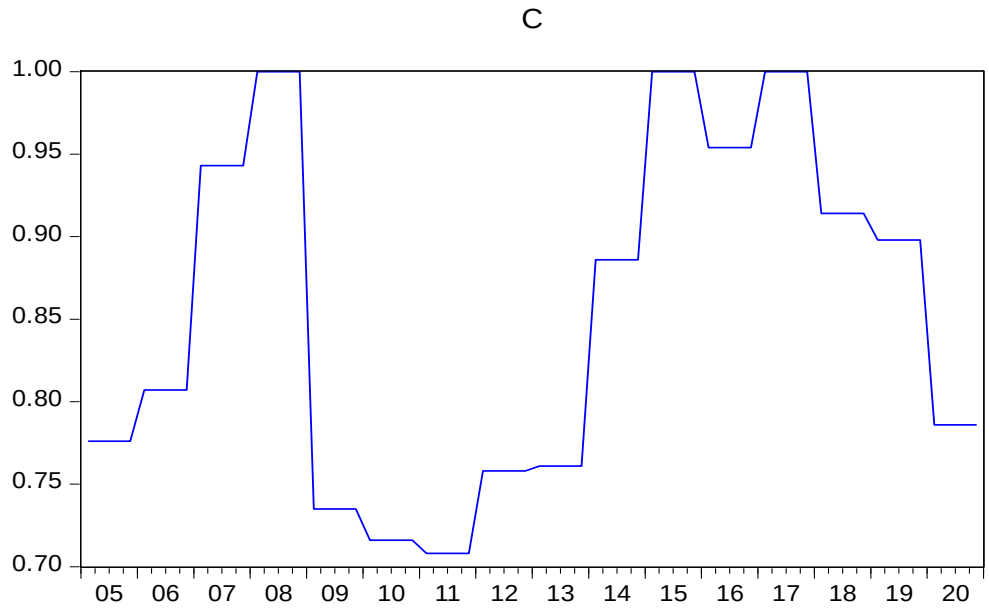

شكل (11): استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير العدالة

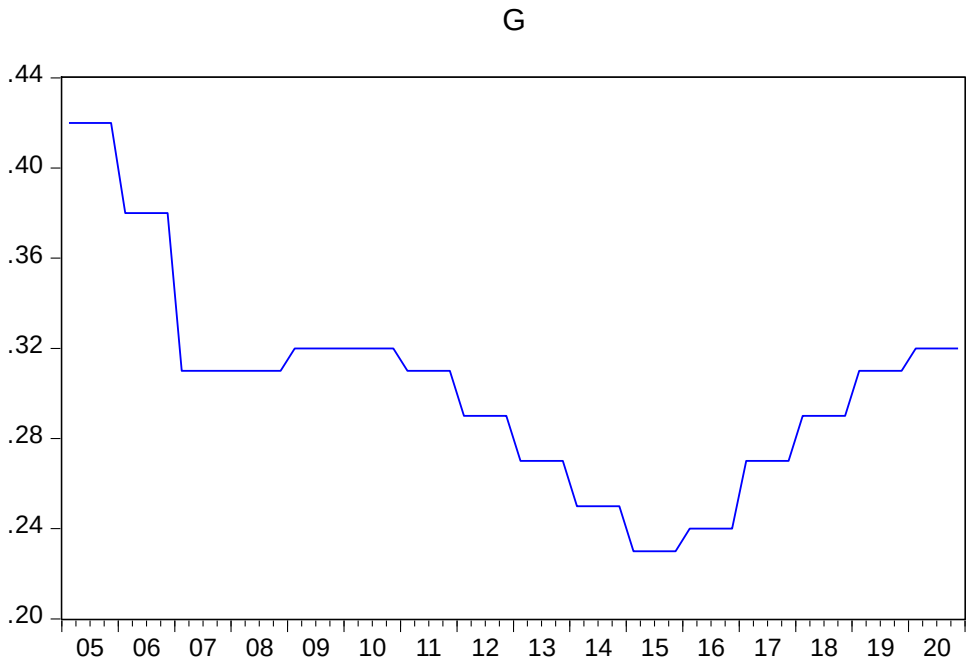

شكل (12): استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير الرفاهية

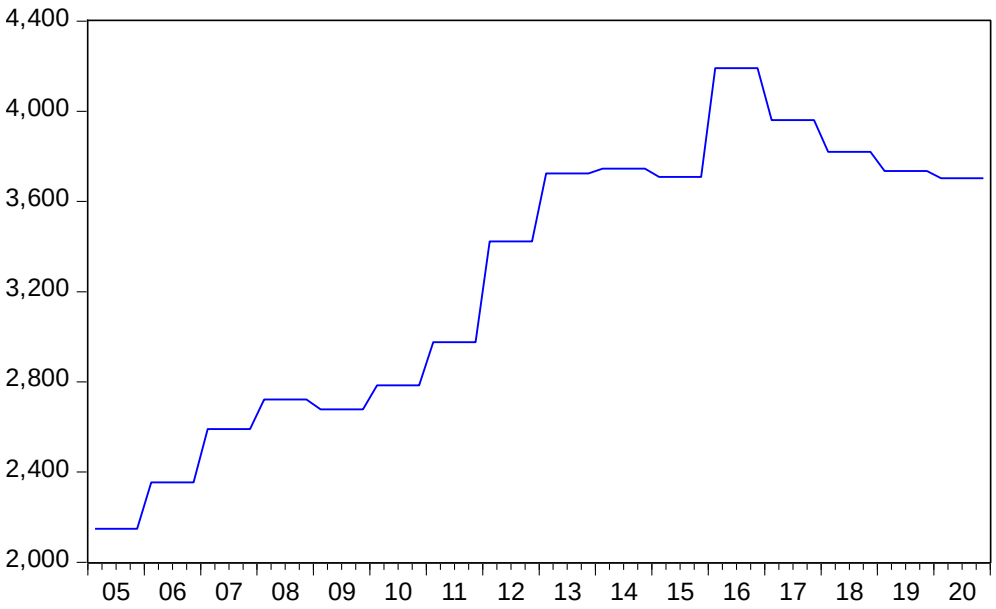

ثانياً – اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات البحث الخاصة بالعراق:

بهدف معرفة استقراريه السلاسل الزمنية من عدمه ، لمتغيرات البحث ، سنقوم باختبار المتغيرات باستعمال برنامج (Eviews.10)، لذا اجري الاختبار والتوصل الى النتائج الاتية:

جدول(15): نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث باستخدام (ADF)

Augmented Dickey-Fuller test statistic								
Variables	Estimated Value	Critical Val			Prop	Level	1St Difference	2St Difference
		%1	%5	%10				
I	-3.549179	-3.55267	-2.91452	-2.59503	0.0101	*		
CO	-4.202408	-4.13053	-3.49215	-3.1748	0.0082	*		
G	-4.604699	-3.55747	-2.91657	-2.59612	0.0004	*		
WS1	-6.227922	-3.55267	-2.91452	-2.59503	0.000			***

– المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-Views10).

تمثل(*)مستقرة عند المستوى(**)مستقرة عند الفرق الاول(***)مستقرة عند الفرق الثاني.

من نتائج الجدول (15) يتضح استقراريه قيم السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند الفرق الثاني، وعليه صلاحية ان تدخل القيم في الاختبار .

1- اختبار استقراريه متغير الائتمان (I):

بعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل (الائتمان) تبين أنها مستقرة عند المستوى ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.549179) ، ويمكن مباشرة الاستدلال من قيمة الاحتمالية (P=0.00) فهي أصغر من 5%، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (1%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

2- اختبار استقراريه متغير الكفاءة المصرفية :

بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع (الكفاءة المصرفية) تبين أنها مستقرة عند المستوى ، فقد بلغت القيمة المحتسبة (**-4.202408**) وباحتمالية (P=0.00) ، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (5%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

3- اختبار استقراريه العدالة :

بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع (العدالة) تبين أنها مستقرة عند المستوى ، فقد بلغت القيمة المحتسبة (**-4.604699**) وباحتمالية (P=0.00) ، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (1%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

4- اختبار استقراريه متغير الرفاهية :

بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع (الرفاهية) تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الثاني بوجود القاطع، فقد بلغت القيمة المحتسبة (**-6.227922**) وباحتمالية (P=0.00) ، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (1%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

المبحث الثاني

تقدير المتغيرات باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

اولا: اختبار العلاقة بين الكفاءة والائتمان على وفق انموذج (ARDL) :

بعد توصيف المتغيرات واخضاع قيم سلاسل المتغيرات الخاصة بالبحث لاختبار السكون، اتضح انها مستقرة عند الفرق الاول والفرق الثاني، لذا ووفق شروط منهجية الابطاء الذاتي الموزع الانفة الذكر، فآنها صالحة لإجراء تحليل العلاقة الدالية بين مؤشرات التقلبات الاقتصادية والائتمان واجري اختبار نتائج (ARDL) للعلاقة بين المتغير المستقل و المتغيرات التابعة في هذه المرحلة وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي E-views ولبيان اثر المتغير المستقل على المتغير التابع تم ادخال البيانات واجراء التحليل، ثم تحديد فترات ابطاء(2) تم التوصل الى نتائج الاختبار الاتي:

جدول(16): نتائج انموذج(ARDL) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير الائتمان في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C01(-1)	3.408086	0.081394	41.87134	0.0000
C01(-2)	-4.717540	0.224366	-21.02605	0.0000
C01(-3)	3.147329	0.227506	13.83404	0.0000
C01(-4)	-0.859929	0.085112	-10.10350	0.0000
L	1.13E-13	3.24E-14	3.500336	0.0010
L(-1)	-3.76E-13	1.12E-13	-3.354138	0.0015
L(-2)	5.00E-13	1.63E-13	3.073434	0.0034
L(-3)	-3.11E-13	1.17E-13	-2.661656	0.0104
L(-4)	7.58E-14	3.49E-14	2.168855	0.0349
C	0.018253	0.004588	3.978199	0.0002
R-squared	**0.999380**	**Adjusted R-squared**		0.999269
F-statistic	**8961.498**	**Durbin-Watson stat**		1.946113
Prob(F-statistic)	**0.0000**			

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 .

من مخرجات البرنامج وحسب النتائج الواردة في الجدول (16)، يتضح القدرة التفسيرية العالية للمتغير المستقل واثره على الكفاءة، فقد بلغت قيمة (R^2=**0.999380**) اي ان المتغير المستقل المتمثل بالائتمان ، الداخل في النموذج المقدر تفسرة 99% من التغيرات الحاصلة في الكفاءة، اما القدرة التنبؤية لاختبار قيمة (AdjustedR-squared) فقد بلغت (**0.999269**)، وبالنظر الى معنوية النموذج المقدر ككل من خلال اختبار قيمة F-statistic المحتسبة فقد بلغت (8961.498) وهي دالة معنويا نظرا لقيمة Prob(F-statistic) والبالغة 0.000, وهي اقل من 0.05و من ثم الحكم على معنوية النموذج، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

أَما اختبار علاقة التكامل المشترك فقد دلت على وجود علاقة توازنيه طويلة الأَجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول ادناه:

جدول (17): اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الائتمان(CR)

K	Value	Test Statistic
1	2.230627	F-statistic
I1 Bound	**I0 Bound**	**Significance**
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 .

نلحظ من الجدول (17) أن قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (2.230627) وهي أصغر من جميع قيم I(1) و I(0) عند كافة المستويات المعنوية لذا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأَجل الطويل بين الائتمان و الكفاءة المصرفية، ويعود ذلك إلى صغر حجم هذه القروض الممنوحة من المصارف التجارية عينة البحث.

ثانياً – اختبار العلاقة بين الائتمان والعدالة على وفق انموذج (ARDL):

بعد توصيف المتغيرات واخضاع قيم سلاسل المتغيرات الخاصة بالبحث لاختبار السكون، اتضح انها مستقرة عند الفرق الاول والفرق الثاني، لذا ووفق شروط منهجية الابطاء الذاتي الموزع الانفة الذكر، فأنها صالحة لإجراء تحليل العلاقة الدالية بين مؤشرات التقلبات الاقتصادية والائتمان واجري اختبار نتائج (ARDL) للعلاقة بين المتغير المستقل و المتغيرات التابعة في هذه المرحلة وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي E-views ولبيان اثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة ادخلت البيانات واجري التحليل، وحددت فترات ابطاء(2) تم التوصل الى نتائج الاختبار الاتي:

جدول (18): نتائج انموذج(ARDL) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير الائتمان في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	0.667239	0.128328	5.199498	0.0000
G(-2)	-4.00E-14	0.157202	-2.54E-13	1.0000
G(-3)	2.56E-13	0.157202	1.63E-12	1.0000
G(-4)	0.202784	0.120724	1.679725	0.0988
L	1.17E-14	3.31E-15	3.521177	0.0009
C	0.032135	0.010911	2.945239	0.0048
R-squared	**0.917298**	**Adjusted R-squared**		**0.909640**
F-statistic	119.7891	**Durbin-Watson stat**		**1.582961**
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 .

من مخرجات البرنامج وحسب النتائج الواردة في الجدول (18)، يتضح القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة واثرها على الائتمان، فقد بلغت قيمة (R^2= 0.91) اي ان المتغير المستقل المتمثل بالائتمان ، الداخل في النموذج المقدر تفسرة 91% من التغير الحاصلة في العدالة، اما القدرة التنبؤية لاختبار قيمة (AdjustedR-squared)فقد بلغت (0.90)، وبالنظر الى معنوية النموذج المقدر ككل من خلال اختبار قيمة F-statistic المحتسبة فقد بلغت (119.7891) وهي دالة معنويا نظرا لقيمة Prob(F-statistic) والبالغة ,0.0000 وهي اقل من 0.05 وبالتالي الحكم على معنوية النموذج، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم. اما اختبار وجود علاقة التكامل المشترك فقد دلت على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (BoundsTest) والموضح في جدول ادناه:

جدول (19): اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الائتمان(CR)

K	Value	Test Statistic
1	9.781577	F-statistic
I1 Bound	**I0 Bound**	**Significance**
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 .

من نتائج الجدول (519) نلاحظ ان قيمة (F-Stat) المحتسبة بلغت (9.781577) وهي اكبر من القيمتين العظمى(1)Iالبالغة (7.84) والقيمة الصغرى البالغة (6.84) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغير المستقل(الائتمان) و المتغير التابع (العدالة) وللكشف عن خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي نلجأ الى اختبار (Breusch-GodfreySerialCorrelationLMTest) لذا وبعد اجراء الاختبار تم التوصل الى النتائج الاتية :

جدول (20): اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للائتمان (CR)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	11.24289	**Prop . F**	0.0001
Obs*R-squared	18.11281	**Prob. Chi-Square**	0.0001
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.621484	**Prob. F(6,5)**	0.1700
Obs*R-squared	7.832321	**Prob. Chi-Square(6)**	0.1657
Scaled explained SS	31.55094	**Prob. Chi-Square(6)**	0.0000

- **المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 .**

يتضح من بيانات الجدول (20) ان قيمة (Prop.F) بلغت (0.001) و قيمة (Prob.Chi-Square) بلغت (0.001) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي، لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

وبهدف التأكد من أن الأُنموذج يأخذ شكل التوزيع الطبيعي استخدم اختبار (Jarque-Bera) المبين في الشكل (13)،إذ يُلحظ ان قيمة المعلمات الخاصة بهذا الاختبار معنوية عند مستوى 5% ومن ثَمَّ نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على أن البواقي لا تأخذ التوزيع الطبيعي. الا ان عدد المشاهدات اكبر من 30 مشاهدة لذا فان التوزيع الطبيعي للبواقي لا يؤثر على نتائج الاختبار .

الشكل (13): اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

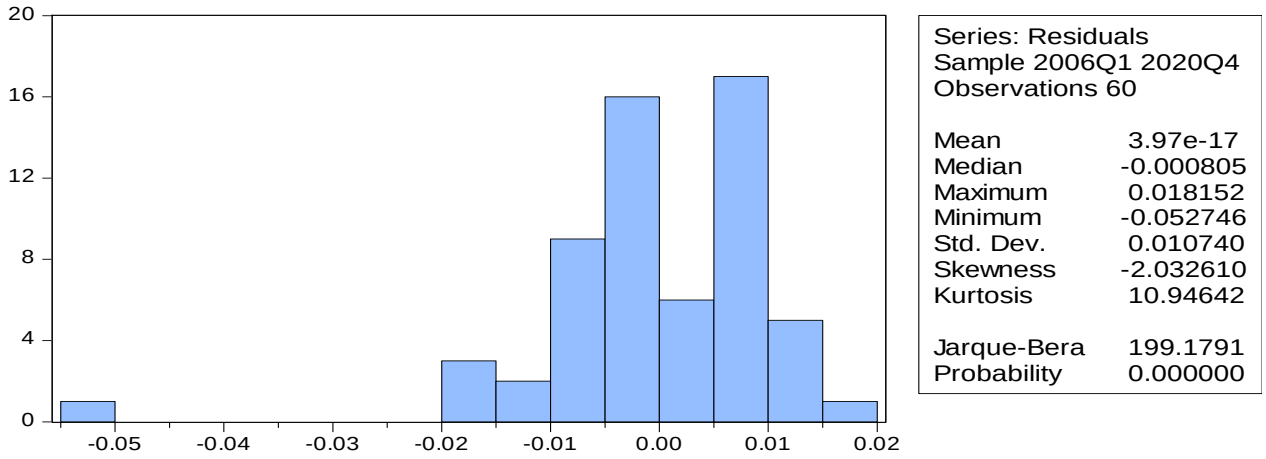

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10.

اما فيما يخص الكشف عن مشكلة عدم ثبات التجانس فمن خلال الجدول (20) اتضح ان الانموذج خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لكون المتغيرات الاحصائية غير معنوية، وعليه نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة . ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM,[CUSUMSquares) الموضحة في الشكل الاتي :

شكل (14): استقراريه الانموذج المقدر لمتغيرات (DE)،(GDP)،(INF) (CR)

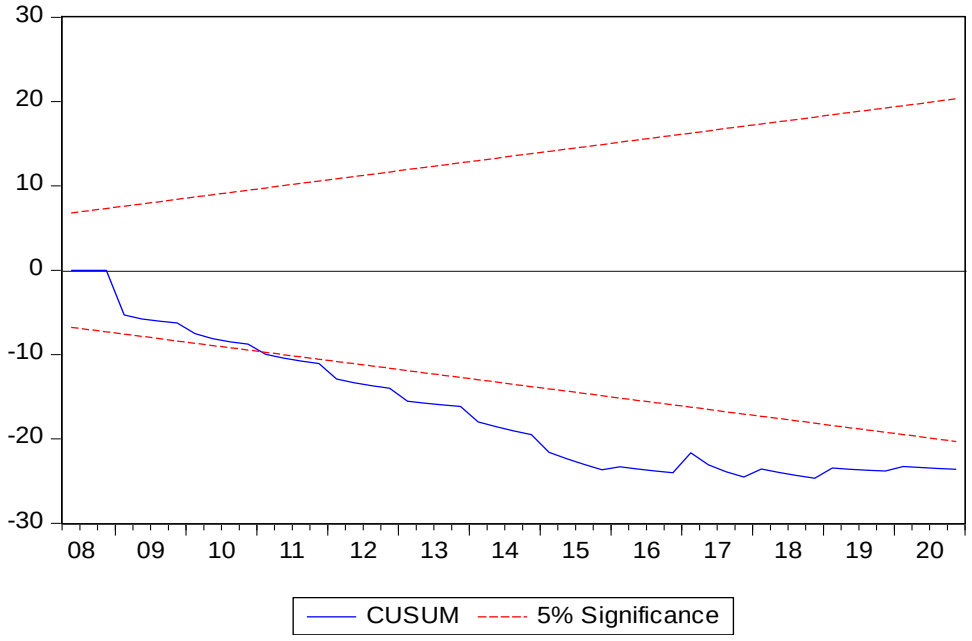

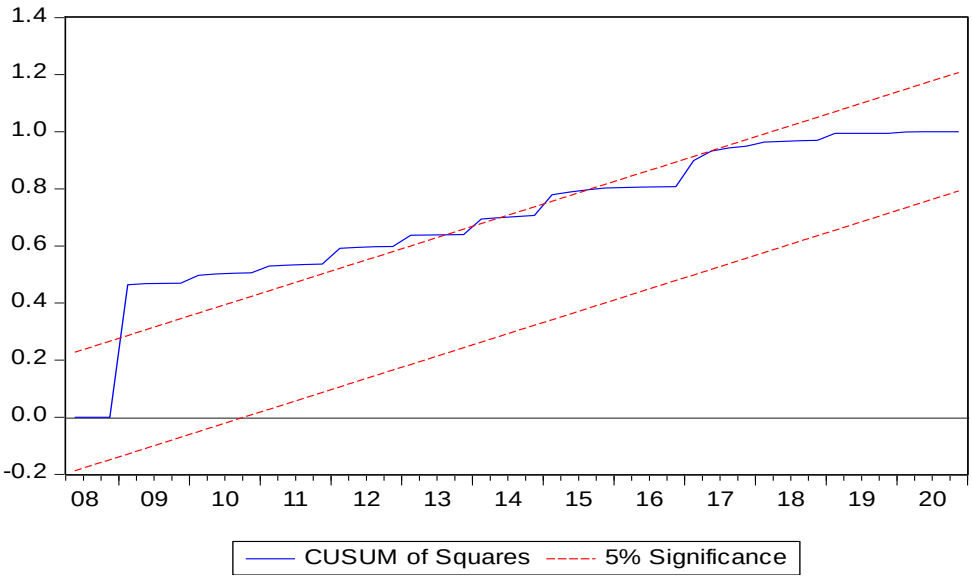

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10.

يشير الشكل (12) الى ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقراريه المعلمات المقدرة.

وفيما يتعلق باختبار نموذج تصحيح الاخطاء الذي يعد من اهم الاختبارات للكشف عن تصحيح الانحرافات من الاجل القصير الى الاجل الطويل، إذ يعتمد على معلمة تصحيح الخطأ CointEq(−1) التي بدورها يجب ان تكون سالبة ومعنوية،وعلى ضوء اجري التحليل والتوصل الى النتائج الاتية :

جدول(21): نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين (GDP)،(INF)،(DE) و(CR).

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0988	-1.679725	0.120724	-0.202784	D(G(-1))
0.0988	-1.679725	0.120724	-0.202784	D(G(-2))
0.0988	-1.679725	0.120724	-0.202784	D(G(-3))
0.0009	3.521177	0.000000	0.000000	D(L)
0.0007	-3.579532	0.036311	-0.129977	CointEq(-1)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من نتائج الجدول (21)، يتضح ان جميع معلمات المتغيرات المستقلة لها تأثير موجب على المتغير التابع ، إذ كانت معنوية وفق الاحتمالية (Prob) ، مما بلغت معلمات تصحيح الخطأ (-0.129977)(CointEq(−1عند مستوى معنوي 5% وذلك يدل على ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح باتجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل في ذات السنة الا ان سرعة التكييف عالية نسبياً وعليه نقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ونرفض الفرض العدم .

ثالثاً – تحليل العلاقة بين المتغير الائتمان ومتغير الرفاهية:

عند إجراء تقدير أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)لمتغيري الائتمان والرفاهية حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول ادناه:

جدول (22): نتائج انموذج(ARDL) لدالة الودائع (S) في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
WS1(-1)	0.0000	5.779195	0.130182	0.752345
WS1(-2)	1.0000	9.50E-13	0.163644	1.56E-13
WS1(-3)	1.0000	-1.01E-12	0.163644	-1.65E-13
WS1(-4)	0.0653	1.882030	0.133189	0.250665
L	0.0076	-2.777876	8.17E-11	-2.27E-10
L(-1)	0.1403	1.497113	7.85E-11	1.18E-10
C	0.4014	0.845867	85.41932	72.25336
R-squared	**0.971939**	**Adjusted R-squared**		**0.968762**
F-statistic	305.9546	**Durbin-Watson stat**		**1.751364**
	0.000000			

– المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10 .

من نتائج الجدول (22) ، يتضح القوة التفسيرية لاختبار (R^2=0.995) في التأثير على المتغير التابع اجمالي الودائع، وكذلك بلغت إحصاءه AdjustedR-squared(0.993091)وبالنظر الى اختبارF-statistic المحتسبة والبالغة (305.9546) تشير الى انها اكبر من مثيلتها الجدولية، عند مستوى 5% وبالتالي ان النموذج المقدر معنوي، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

وفيما يتعلق باختبار الحدود لبيان التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات، دلت النتائج الموضحة في الجدول (23) التالي، الى تجاوز قيمة اختبار (F-statistics) المحتسبة البالغة **(5.842670)** بانها اصغر من الحدود العظمى (7.84)، والصغرى(0)I البالغة (6.84) بمستوى معنوي(1%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات انفة الذكر.

جدول (23): اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج الودائع (S)

Test Stat.	Value	K
F-statistics	1.399	1
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
205%	5.77	6.68
1%	6.84	7.87

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1-ان زيادة الدخل القومي هو الذي سيفضي الى العدالة في توزيع الدخول ، أي ان المسألة تبدو مرتبطة بالإنتاجية , اذ ان امثليه (باريتو) تتصدى لأي توزيع دخول بعيداً عن الانتاجية التي ستفضي الى رفاهية الجميع ، أي زيادة رفاه الناس الاكثر حرماناً , من دون المساس برفاهية الميسورين من الناس.

2-شهدت المدة الاخيرة من الدراسة انخفاض الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة للقطاعات ويعزى ذلك لتفشي وباء كورنا وتأثيرها على القطاع الاقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

3-إن الدعم الحكومي في العراق ليس مجرد رقم نقدي بل إن هذا الرقم يأتي نتيجة تفاعل كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والمالية والنقدية إلا أن هذا الدعم يكون ذا نتائج وقتية.

4-إن الدعم الحكومي في العراق ذو طابع اجتماعي أكثر منه اقتصادي لذلك كان الدعم الحكومي ذا أهمية كبيرة في العراق والأداة الأكثر فاعلية في رفع الفقر عن الفقراء سواء كان تقديم هذا الدعم مجانا أم بأسعار رمزية .

5-إن انخفاض نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي جاء بسبب انخفاض الدعم الحكومي والتخصيصات المقدمة لهذين القطاعين في الموازنة العامة وخصوصا بعد عام 2003.

6- تتسم السياسة الاسكانية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الآن بانها مبهمة وغير مدروسة , و لا تملك استراتيجية غالب القرارات ارتجالية وفردية وتمثل معالجات مؤقته ضمن حدود زمنها التي تفرضها ظروف معينة وسرعان ما يتم التخلي عنها بتجاوز الظروف, لهذا انعكس هذا على سياسات التمويل ومصدرها مما تجعل ان هناك نمو بالأزمة السكانية وتعقدها وزيادة الفجوة رغم كل المحاولات.

7-ان انخفاض حصة الفرد من التخصيص الفعلي لقطاعي الصحة والتعليم لا يعكس المستوى الحقيقي للدعم لأنه لا يترجم إلى تحقيق الرفاهية ، لأن الرفاهية لا يمكن أن تتحقق بمستويات صحية و تعليمية متدنية.

8-من خلال نتائج التحليل القياسي للمتغيرات المدروسه والتي تندرج ظمن الاعمال الحقيقيه للقطاع المصرفي تم التوصل الى وجود علاقه معنويه عاليه جدا ذات اثر طردي بين متغير الاستجابه (الكفاءه)

والمتغير المستقل حيث بلغت قيمه 0.99) R) اي ان المتغير المستقل المتمثل بالائتمان لديه القدره التفسيريه ل (99) من التغيرات الحاصله في متغير الكفاءه.

9-من خلال نتائج التحليل القياسي للمتغيرات المدروسه والتي تندرج ظمن الاعمال الحقيقيه للقطاع المصرفي تم التوصل الى وجود علاقه معنويه عاليه ذات اثر طردي بين متغير الاستجابه الثاني (العداله) والمتغير المستقل الائتمان حيث بلغت قدرته التفسيريه (90) وهذا دلاله واضحه على معنويه النموذج المقدر وحسن اختيار المتغيرات باعتماد قيمه F المحتسبه (119.7891).

10-من خلال نتائج التحليل القياسي للمتغيرات المدروسه والتي تندرج ظمن الاعمال الحقيقيه للقطاع المصرفي تم التوصل الى ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح باتجاه القيمه التوازنيه طويله الاجل ،وهنا تم قبول الفرض البديل بالرجوع الى معلمه التصحيح للخطا التي بلغت قيمتها (-0.129977) عند مستوى معنويه 5% وهذا يدل على وجود علاقة طويله الاجل بين المتغيرات محل البحث.

التوصيات

1- يجب تنوع أشكال الائتمان الممنوح من قبل مصارف عينة الدراسة الذي يقدمه إلى فئات المجتمع العراقي والاقتداء بالتجارب الدولية.

2- دعم القطاع الزراعي ودعم الفلاحين بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لما لهذا القطاع من دور كبير في معالجة الفقر من خلال امتصاص البطالة .

3- إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذوي الدخل المحدود , ذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على دخول الفئات العليا وتقديمها كعون ومساعدة للفئات الفقيرة.

4- ضرورة زيادة درجة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الذي ينعكس في نهاية المطاف إلى تحسن المستوى المعيشي وبالتالي تحسن مستوى الرفاهية.

5- تخفيض الدعم الحكومي بحجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مما يؤدي إلى الإضرار بالمستوى المعاشي للمواطنين, ومن ثم ي حدوث اضطرابات اجتماعية, لذلك على الدولة أن لا تخفض الدعم الحكومي بل تتبع أسلوب رفع الدعم المباشر بصورة تدريجية مع الإبقاء على أنواع الدعم التي تؤثر بشكل مباشر بالمستوى المعاشي الفئات الفقيرة.

6- توجيه الدعم نحر القطاع الخاص و بالخصوص المشروعات الصغيرة وذلك من خلال توفير مناخ ملائم لهذه القطاع, إلا أن ذلك يتطلب معالجة ظاهرة الإغراق في السوق العراقية التي اسهمت في القضاء على الصناعية العراقية وبالتالي زيادة الفقر في العراق.

7- توفير تسهيلات ائتمانية ميسرة وداعمة للفقراء كتقليل أسعار الفائدة, وتقليل حجم الضمانات المطلوبة من قبل المصارف التجارية الحكومية لتشجعهم على زيادة الطلب على الائتمان وبالتالي المساهمة في تقليل الفقر.

8- العمل على زياده الثقافه المصرفيه في المصارف المحليه بما يرتقي اليه العمل في نظيراتها في دول الجوار من خلال اتباع الاساليب الحديثه في عمليه منح الائتمان والابتعاد عن الطرق الروتينية المعقده في عمليه المنجز.

9- اتباع سياسه منح ائتمان تليق بالاقتصاد العراقي وذلك من خلال توحيد معدل الفائده لظمان وصول الافراد كافه الى الخدمات المصرفية بسهوله ويسر.

10- يجب تصحيح الانحرافات في الاجل القصير وذلك لتحقيق القيمه التوازنيه في الاجل الطويل.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر العربية

أ- الكتب العربية:

1- الادريسي ،عبد السلام ،(1981)، تحليل الإقتصاد الكلي, جامعة البصرة.

2- ألنجفي ، سالم توفيق،(2002)،سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الإقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد.

3- ألوزني ،خالد واصف ، الرفاعي ، احمد حسين ،(2001)، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن.

4- اندرو سكوتر، علم اقتصاد السوق الحرة ، ترجمة نادر ادريس التل ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان , 1990.

5- باكلي جورج ، ديساي سوميت ،كل ماتحتاجه في علم الإقتصاد ، ترجمة د. احمد المغربي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2013.

6- بول ساملسون ، علم الاقتصاد ، المسائل الاقتصادية المعاصرة(7) ، ترجمة د. مصطفى موفق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر, 1993.

7- بول ساموليون ود. ويليام نورد هاوس,)2006) ، الإقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله –ط2- الأردن – الأهلية .

8- جاد الله ياسر محمد ، محمد غرس الدين ،(2005)، مدخل إلى التقلبات الإقتصادية ط2 ، دار المسار للنشر .

9- حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، بحث في الأسس العلمية والتطبيقات العملية الرفاهية الفرد والمجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

10- الحصري , طارق فاروق،(2007)، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، المكتبة العصرية، مصر.

11- داوود حسام علي ،(2016)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن.

12- دخيل،احمد، حسين ،(2015)، الاطر السياسية لاقتصاديات التحول ، دار النشر ، بيروت ، ط1.

13- الدوري، زكريا والسامرائي، يسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.

14- زاير علي حسين و، جدوع مخلد حمزة و، كاظم فبراس جاسم، الدوسري صادق حسين ،(2018)، ادارة المصارف ، الطبعة الاولى ، البنك المركزي العراقي .

15- الزبيدي ،حمزة محمود, ,(2011)، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان), طبعة معدلة, دار الوراق للنشر والتوزيع, عمان .

16- زكي ، رمزي ،(2010)،مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة.

17- سالم توفيق النجفي, احمد فتحي عبد المجيد, السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي,ط1, مركز دراسات الوحدة الوطنية ,بيروت, 2008.

18- سمية التنيه, الفقر والفساد في العالم العربي, ط1, دار الساقي, بيروت, لبنان , 2009.

19- السيرتي ، السيد ،محمد، احمد ، الفيل ،اسامة ،احمد، محمد،(2010)، الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية ،للطباعة والنشر والتوزيع.

20- السيفو ، وليد اسماعيل،(2006)،مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية-عمان، ط1.

21- شفيق ،احمد عبد المنعم ، محمد،(2009)، مدخل في ادارة المصارف، كلية التجارة ، مركز التعليم المفتوح جامعة نبها .

22- الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية ، مطبعة الكتاب بغداد، 2012

23- صالح ، مظهر محمد ،(2010)، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق , الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق , بغداد ، بيت الحكمة.

24- طه، طارق، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007

25- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، كتاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.

26- عبد العزيز, أكرام ،(2002)، الإصلاح المالي بين نهج النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد.

27- عبد الله الذيفاني, الفقر والغنى في الوطن العربي , ط1, بيت الحكمة , بغداد,2002.

28- عبدالله، خالد أمين والطراد، إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر - عمان، 2011.

29- عطية ،عبد القادر محمد ،(2005)،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

30- العكيلي. طارق ، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب والوثائق، بغداد - العراق، (2000).

31- فهد , نصر حمود, مزنان،(2009)،اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط 1.

32- الفولي ، أسامة محمد ،(1999)، النقود والمصارف ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر.

33- كريم محمد حمزة، تطور مؤشرات الإطار والمفاهيمي، بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، 22-23/ت1 في بيت الحكمة بعنوان، (الفقر والغنى في الوطن العربي , بغداد، بيت الحكمة، 2002).

34- محمد احمد, الافندي, النظرية الاقتصادية الجزئية المتوسطة الجزء الثاني, مركز الكتاب الاكاديمي ,2020.

35- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1991.

36- محمد علي تسخيري، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي ، ط1، المشرق للثقافة والنشر، طهران، 2003.

37- معروف،هوشيار،(2005)، " تحليل الاقتصاد الكلي" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

38- مني يونس حسين، الوصول إلى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الخلود للنشر، بيروت، 2010.

39- الناصر ، نصر عبيد ،(2000)، (الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي – حالة مصر العربية)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

ب- الرسائل والإطاريح:

1- أمين ، حقي ، توماس، و , البراك ، فرمان ،(2016)، تحليل العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة- الجزائر ومصر نموذجا- مع اشارة خاصة للعراق للمدة(1990-2014)،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة.

2- انجرو، ايمان ,(2007) ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (البنك الصناعي السوري انموذجا), رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة تشرين-كلية الادارة والاقتصاد.

3- الحلبوسي , ياسر حسين علي , (2017) ، اثر الإصلاح المالي على الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015), رسالة ماجستير غير منشورة .

4- راهي ، صادق طعمة ،(2021)،الازمة المالية في العراق وأثرها في الاداء المصرفي ،رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفه.

5- سليم, محمد شريف, قاره, محمد شريف " أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني" جامعة الشرق الاوسط / كلية الاعمال رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير, 2016.

6- شافية, خلايفية " إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري" جامعة ام البواقي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير, 2016.

7- الشمري, فواز فاضل جدعان " اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية" جامعة عمان العربية / كلية الاعمال مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير, 2013.

8- صالح ،وسام مهدي،)2020(، المضاربة في العملات وأثرها على النظام النقدي الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير، جامعة صباح الدين زعيم، تركيا.

9- عبد الكاظم,زينة شاكر،(2017)، الصدمات المالية واثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر والعراق للمده (1990-2014), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفه.

ح- المجلات والدوريات:

1- بابكر. محمد أحمد عمر؛ بحث منشور بعنوان نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي، العدد8 ، 14. (2014).

2- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، كتاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.

3- عبد القادر, سلوى عبد الجبار " المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الائتماني الصائب" معهد الادارة – الرصافة /مجلة جامعة كربلاء العلمية /المجلد السادس / العدد الاول, 2008.

4- عبدالله, غيث اركان, سلمان, مهند عبدالرحمن, حمود, محمد هاشم " استخدام نظرية الدخل المتوقع لتوجيه محفظة القروض بهدف زيادة معدلات الارباح لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والخمسون, 2019.

5- عمار مجيد كاظم , الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاقتصاد الإسلامي النرويج حالة مقارنة مع اشارة خاصة للعراق بعد عام 2003, مجلة الإدارة والاقتصاد/ السنة الحادية والاربعون – العدد مئة وسبعة عشرا , 2018.

6- عودة, بشير هادي ، الرفاهية والتنمية وجهة نظر كوزنتس – دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختاره ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كليه الادارة والاقتصاد ، المجلد الرابع ، العدد 14، 2004.

7- لدغيم , عبدالعزيز، ماهر الامين، أيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد 3، 2006.

8- محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(3)، نيو يورك 1996.

9- هبة الليثي، دينا ارمانيوس واخرون، الدليل التدريبي لبناء القدرات حول قياس مؤشرات الفقر واللامساواة والطرق المختلفة لاستهداف الفقراء، تحديثات الاصارة الثامنة، مرصد عدالة التنمية، شباط 2014.

د- التقارير السنوية:

1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مصر،1990.

2- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2001/2000، شن هجوم على الفقر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مصر، 2001.

3- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، تقرير الانذار المبكر ، سنوات مختلفة(2017، 2018).

4- جمهورية العراق ،هيئة الاوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول لسوق العراق للأوراق المالية ، سنوات مختلفة(2020-2007).

5- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة (2020-2004).

6- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث،النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي سنوات مختلفة(2020-2004).

7- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي،سنوات مختلفة2020-2010)).

8- جمهورية مصر البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة (2004-2020).

9- جمهورية مصر البنك المركزي المصري التقرير الاقتصادي المصري، سنوات مختلفة(2014,ج2019).

10- وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018..

هـ- شبكة الانترنت والمواقع الالكترونية :

1. البنك الدولي،https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart

2. البنك المركزي العراقي ، https://cbiraq.org/

3. صندوق النقد الدولي،2020،https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/Arabic/PPAA2020015.ashx

4. الكواز،احمد "مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط ,https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=20.

5. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، 2020، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=508.

ثالثا: المصادر الاجنبية :

A. Books

1- .Llena-Nozal, Ana, Neil Martin, and Fabrice Murtin. "The economy of well-being: Creating opportunities for people's well-being and economic growth." (2019).

2- Abel, A. B., & Bernanke, B. S. (2001). Macroeconomics,4. bs. Boston, San Francisco, New York: Addison Willey Longman inc.

3- Amable, Bruno. "Morals and politics in the ideology of neo-liberalism." Socio-economic review 9.1 (2011.

4- AMARTYA SEN, poverty and Famines, an essay on Entitlement and deprivation, CLARENDON PRESS OXFORD, 1998.

5- Anthony Saunders & Linda Allen ,(2002), "Credit Risk Measurement New Approaches to Value at Risk and Other paradigms" , John Wiley & sons , Inc..

6- Behrens, Arno, et al. "Escaping the vicious cycle of poverty: towards universal access to energy." (2012).

7- Besley, Scott & Brigham, Eugene F., Essentials of Managerial Finance, 12th Edition., Harcourt, Inc., 2000

8- Bessis, J. (2011). Risk management in banking. John Wiley & Sons.

9- Budd, John W., Rafael Gomez, and Noah M. Meltz. "Why a balance is best: the pluralist industrial relations paradigm of balancing competing interests." *Theoretical perspectives on work and the employment relationship* (2004).

10- C. Adkins,L.&Hill, R C.(2011), Using State for Principles of Econometrics. 4thed, New York

11- David N. Hymam, (1997), Economics, Fourth Edition, Mc graw-hill, New York, .

12- Edwards, Burt ,Credit Management Handbook, 5th Edition , Gower Publishing Limited , 2004

13- Edwards, Burt ,Credit Management Handbook, 5th Edition , Gower Publishing Limited , 2004

14- Ekelund Jr, Robert B., and Robert F. Hébert. *A history of economic theory and method*. Waveland Press, 2013.

15- Gregoriou, Greg N. & Hoppe, Christian, The Hand Book of Credit Portfolio Management, McGraw–Hill, 2009

16- Gregoriou, Greg N. & Hoppe, Christian, The Hand Book of Credit Portfolio Management, McGraw–Hill, 2009

17- Gujarati, D. N,(2004) Basic Econometrics. 4th ed., New York, McGraw-Hill Companies mm, Inc.

18- Haughton, Jonathan, and Shahidur R. Khandker. *Handbook on poverty+ inequality*. World Bank Publications, 2009..

19- Jonathan Haughton Shahidur R. Khandker, Handbook on Poverty and Inequality, World Bank, Washington, 2009.

20- Joseph, Dayetalz & David, Kathor, The Economics Of Money And International Finance, 6th Edition, McGraw-Hill, 2010

21- Kapoor , Jack R., Dlabay, Les R . & Hughes, Robert J., Personal Finance , 10th Edition , The McGraw–Hill \ lrwin , 2012

22- Koch, T. W., & Scott, M. S. (2005). Bank Management, Analyzing

Bank Performance". Mc Graw-Hill, New York.

23- Konow, James, (2003), Which is the fairest One of All? A Positive Analysis of Justice Theories, *Journal of Economic Literature*, Vol. 41, No. 4

24- Kristian Niemietz,A new understanding of poverty , The institute of economic affairs,London 2011,

25- Lloyd , B. Thomas , Money , Banking And Financial Markets , South-Western , Thomson Corporation , 2006 .

26- Manisha & Kaveri Hans, , Credit granting procedure, Department of Management Studies, University of Science &Technology, Murthal Sonipat, 2018.

27- Martin Ravallion, Poverty Lines in Theory and Practice, Working Paper No. 133, The World Bank Washington, D.C, USA, 1998.

28- Pilbeam,Keith,(2010),FINANCEANDFINANCIALMARKETS,3th ed , Palgrave Macmillan.

29- PROBLEMS,AND POLICIES,(1996), 13ed U.S.A Mc GRAW – HILL, INC,.

30- Quiry, Pascal, Dallocchio, Maurizio , Fur, Yann Le & Salvi, Antonio, Corporate finance theory and practice, Second Edition, Jhon Wiley and Sons Ltd,2009.

31- Rawls, Hohn. (1997), A Theory of Jutice. Cambrigde: Belknap Press of Harvard U. Press..

32- Rod Hick , the capability approach : insights for a new poverty focus , journal of social policy , UK , 2012 , p3

33- Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C., Bank Management & Financial Services, 9th Edition, McGraw- Hill, International Edition, 2013.

34- Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C., Bank Management & Financial Services, 9th Edition, McGraw- Hill, International Edition, 2013.

35- Rose,Peter S.& Hudging , Sylvia C. ,(2008),"Bank Management & Financial Services",7th Edition, McGraw-Hill,Inc., New York.

36- Sachs, Jeffrey D., and Gordon C. McCord. "The New Palgrave Dictionary of Economics Online."2008.

37- Sayer, Peter E., Credit Cards and The Law: An Introduction, London, Fourmat Publishing, 1988.

38- Schumpeter, Joseph A. *History of economic analysis*. Routledge, 2006.

39- Shapiro, Alan C. & Sarin, Atulya, Foundations of multinational, Financial management, 6th Edition, John Wiley and Sons INC, United States of America, 2009

40- Sidthidet, T. (2011). Competition and Mergers under Liquidity and Credit Risks in the Banking Industry. McGill University (Canada).

41- Solnik , Bruno,(2000),INTERNATIONAL INVESTMENT ,4th Ed , Addison –Wesley Longman , Inc .

42- Stephen L. Slavin,(2002),Economics ،sixth edition ،McGraw – Hill (New York).

43- Teaiwa, Katerina Martina. *Tirawata Irouia: Re-Presenting Banaban Histories*. University of Hawai'i at Manoa, 1999.

B. Magazines and periodicals:

1- Abaidoo, Anthony, and Shadrach Oppong. "Determinant of Loan Default and Its Effect on Financial Performance of Commercial Banks in Ghana. A Case Study of Fidelity Bank Limited." (2017).

2- Adeniyi, O.M., Bank Credit And Economic Development In Nigeria: A Case Study Of Deposit Money Banks, Jos: University Of Jos, 2006

3- Agafonow, Alejandro, and Cam Donaldson. "The economic rationale behind the social business model: A research agenda." *Social Business* 5.1 (2015).

4- Agarwal, Sumit, and Itzhak Ben-David. "Loan prospecting and the loss of soft information." *Journal of Financial Economics (JFE), Forthcoming, Fisher College of Business Working Paper* ,2018.

5- Ahiable, E. Yao, An Assesssment Of Credit Management Practices At Agricuitural Development Bank (ADB) Brancnes In The Eastern Region Of Ghona , A Thesis Submitted To The Institute Of Distance Learning, Kwame Nkrumah University Of Science And Technology, 2012 .

6- Ansah, Amos Yaw, Comparative analysis of statistical models in credit assessment, A thesis submitted to the school of research and graduate studies of the university of Ghana , legon of the partial fulfillment of the requirements for the award of a master of philosophy (MPhil) in statistics (2013)

7- Anthony Abidoo, Determinant of Loan Default and Its Effect on Financial Performance of Commercial Banks in Ghana, Research Paper, 2015.
8- Christl,Josef & Pribil,Kurt, Guidelines on credit risk management credit approval process and credit risk management, Oesterreichische nationalbank (OeNB) ,Otto wagner platz 3, Vienna,(2004)
9- Davidson, Alan, Fraud and the UN Convention on Independent Guarantees and Standby Letters of Credit, Journal of International Commercial Law, Vol. 1, Issue 1,2010.
10- Deaton, Angus, Jed Friedman, and Vivi Alatas. "Purchasing power parity exchange rates from household survey data: India and Indonesia." *Princeton Research Program in Development Studies Working Paper* (2004).
11- Deichmann, Ute. "Gemmules and elements: On Darwin's and Mendel's concepts and methods in heredity." Darwinism, Philosophy, and Experimental Biology. Springer, Dordrecht, 2010
12- E Philip Davis and Miguel Sanchez-Martine, A review of the economic theories of poverty, National institute of economic and social research, Discussion Paper No. 435, London,20 August 2014.
13- Fields Edward, The Essentials Of Finance And Accounting For Nonfinance Managers, SECOND EDITION, Amacom, American Management Association, 2011
14- Foster, James, Joel Greer, and Erik Thorbecke. "The Foster–Greer–Thorbecke (FGT) poverty measures: 25 years later." *The Journal of Economic Inequality* 8.4 (2010.
15- Franklin , Allen & Douglas , Gale , Optimal Financial Crises , The Journal of Finance , Vol , LIII, No , 4 , August , 2010
16- Gatev, E. & Strahan, P., Banks' Advantage In Hedging Liquidity Risk: Theory & Evidence From The Commercial Paper Market, Journal of Finance, 61(2),2006.
17- Geraats, Petra M. "Central bank transparency." *The economic journal* 112.483 (2002):
18- Hayo, Bernd, and Wolfgang Seifert. "Subjective economic well-being in Eastern Europe." *Journal of economic psychology* 24.3 (2003).
19- Howard, Michael W, Liberal and Marxist Justifications for Basic Income, A paper for the First Congress of the U.S. Basic Income Guarantee Network, CUNY Graduate Center, New York City, March 8-9, 2002

20- Hussin, Nazimah, An Analysis Of Attitudes To Islamic And Conventional Credit Cards In Malaysia: Perspectives On Selection Criteria And Impact Analysis, Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirement For The Award Of Doctor Of Philosophy, Durham University,2011.

21- Jobair, Md, Md Ismail Hossain, and Md Kayssar Ahmed. "Compliance of IFRS 7: a study on the state owned specialized banks of Bangladesh." *European Journal of Business and Management* 6.21 ,(2014).

22- Kapoor, Jack R., Dlabay, Lers R., & Hughes, Robert J., Focus On Personal Finance An Active Approach To Help You Develop Successful Financial Skills, McGraw-Hill Companies, New York, America,2006

23- Kashyap, A., Rajan, R. & Stein, J., Banks As Liquidity Providers: An Explanation For The Co-Existence Of Lending And Deposit-Taking, Journal Of Finance, 57,2002

24- Kim, Song-Hee, and Ward Whitt. "Statistical analysis with little's law." *Operations Research* 61.4 (2013).

25- Kolapo, T.F., Ayeni, R.K & Oke, M.O., Credit Risk And Commercial Banks' Performance In Nigeria: A Panel Model Approach, Australian Journal Of Business And Management Research Vol.2 No.02 , May-2012

26- Liu, Guojin, Finance Leasing In International Trade, Thesis Submitted To The University Of Birmingham For The Degree Of Doctor Of Philosophy,2010.

27- Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid & Galalh, Abudeltef , The Utilizing Of Financial Analysis In Credit Decision In Palestinian Commercial Banks, Journal Of Money, Investment And Banking, Vol. 24, No.12,2012.

28- Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef, The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, Journal of Money, Investment and Banking, Vol. 24, No.12, (2012).

29- Michael , Barasa , Waful A., Credit Management Policy and Profit Ability of A commercial Bank a Cace Study of Housing Finance Bank (HFB), 2011

30- Morris, Charles S. & Sellon Gorden H.Jr., Bank Lending and Monetary Policy: Evidence On A Credit Channel, Economic Review-Federal Reserve Bank Of Kansas City, Second Quarter, Vol. 80, No.2, 1995.

31- Naqvi, Syed Nawab Haider. *Perspectives on morality and human well-being: A contribution to Islamic economics*. Vol. 24. Kube Publishing Ltd, 2016.

32- Okioga, C. K., The Hire Purchase Business, Is It a Win-Win Situation, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 22 ,Special Issue – November, 2012
33- Pickett, Kate E., and Richard G. Wilkinson. "Income inequality and health: a causal review." Social science & medicine 128 (2015).
34- Pirson, Michael. "A humanistic perspective for management theory: Protecting dignity and promoting well-being." *Journal of Business Ethics* 159.1 (2019).
35- Rod Hick , the capability approach : insights for a new poverty focus , journal of social policy , UK , 2012 .
36- Sabina Alkire and James Foster, understandings and misunderstandings of multidimensional poverty measurement, OPHI Working paper No.43,May,2011
37- Santomero .A , Financial Innovation and Bank Risk Taking , Journal of Economic Behavior and Organization , Vol.3 , March , 1998
38- Shin ,Dong Jin ,Kim ,Brian H.S: "Bank Consolidation and Competitiveness", Empirical evidence from the Korean Banking Industry, Journal of Asian Economics, Technology Journal,2013.
39- Shiner, Rebecca, and Avshalom Caspi. "Personality differences in childhood and adolescence: Measurement, development, and consequences." Journal of child psychology and psychiatry 44.1 (2003)..
40- Sovacool, Benjamin K., and Michael H. Dworkin. "Energy justice: Conceptual insights and practical applications." *Applied Energy* 142 (2015):..
41- Srinivasan, Thirukodikaval N. "The unsatisfactory state of global poverty estimation." *Focus* (2004).
42- Varesi, Linbita, “Measuring Banking Efficiency during Crisis period Using Data Envelopment Analysis: Western Balkan Case”, Vo14 , NO1,2015
43- Worthington, Steve, The Cashless Society, International Journalof Retail and Distribution Management, 23(7), 1995
44- Zhang, N., The status of letters of credit as life blood of international commerce, Thesis Submitted In Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, University of Liverpool, 2008.

C. Reports

1. Malla, B. K. (2017). Credit portfolio management in Nepalese commercial banks. Journal of Nepalese Business Studies, 10(1), 101-109.
2. Aghabarari, L., & Rostom, A. M. T. (2019). Credit Cycles in Countries in the MENA Region-Do They Exist? Do They Matter?. *Do They Matter*.
3. Agustín Carstens:(2020), In the face of an unexpected adversary: the crucial role for central banks, Speech by Agustín Carstens General Manager, Bank for International Settlements on the occasion of the Bank's Annual General Meeting in Basel on 30 June. https://www.bis.org/speeches/sp200630.pdf
4. Aimar, T., Bismans, F., Diebolt, C., Majetti, R., & Rabah, Z. (2016). Business Cycles in the Run of History (p. 94). Springer.
5. ALJAMEEL, A. S. (2009). Privatization of General Establishment for Technical and Vocational Training programs.
6. Amaefule, L. I. (2018). Public debt and the performance of Nigeria's economy: An empirical evaluation (1991-2016). International Journal of Social & Management Sciences(Maiden Edition), 1(1), 14-27.
7. Anguren Martín, R. (2011). Credit cycles: evidence based on a non linear model for developed countries
8. Ash, N. (1993). Egypt Exploits its Gulf War Bonus. Euromoney, April, 138-141.
9. Atsushi Naito,(2008),Money, Credit and the State: Keynes, Hawtrey and Chartalism, Lecture Note of Young Scholars Seminar, No. 0001, , Hitotsubashi University, Japan,p2.
10. Bagus, P. (2010). Austrian business cycle theory: Are 100 percent reserves sufficient to prevent a business cycle. *Libertarian Papers*, *2*, 1.
11. BELLALAH, Mondher.(2005), *Gestion des risques de taux d'intérêt et de change*. De Boeck Supérieur,.
12. Bosserelle, E. (1999). Les nouvelles approches de la croissance et du cycle. Dunod.
13. Bülbül, D., Hakenes, H., & Lambert, C. (2019). What influences banks' choice of credit risk management practices? Theory and evidence. Journal of Financial Stability, 40, 1-14.
14. CAMPBELL R. Mc CONNELL,(1996),STANLEYL.BRUE,MACRO ECONOMICS, PRINCIPLES.

15. Central administration of statistics and the world Bank, Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, Technical report, CAS and World Bank,2011,p5
16. Clair, R. T., & Tucker, P. (1993). Six causes of the credit crunch. Federal Reserve Bank of Dallas Economic Review, 3, 1-19.
17. Cotis, J. P., & Coppel, J. (2005). Business cycle dynamics in OECD countries: evidence, causes and policy implications. The Changing Nature of the Business Cycle, 8-57.
18. Daly, K. (2011). An overview of the determinants of financial volatility: An explanation of measuring techniques. Modern Applied Science, 5(5).
19. De Soto, J. H. (2006). *Money, bank credit, and economic cycles*. Ludwig von Mises Institute.
20. Deleersnyder, B., Dekimpe, M. G., Sarvary, M., & Parker, P. M. (2004). Weathering tight economic times: The sales evolution of consumer durables over the business cycle. Quantitative Marketing and Economics, 2(4), 347-383.
21. Eichengreen, B., & Mitchener, K. J. (2003). The Great Depression as a credit boom gone wrong.
22. Eichengreen, B., O'Rourke, K., Rua, G., & Almunia, M. (2009). From Great Depression to Great Credit Crisis: Similarities, Differences and Lessons.
23. Einzig, P. (1964). *Monetary policy: ends and means*. Penguin books.
24. Essendi, L. K. (2013). The effect of credit risk management on loans portfolio among Saccos in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi)
25. Evans, O., Leone, A. M., Gill, M., Hilbers, P., Blaschke, W., Krueger, R., ... & Berge, J. T. (2000). Macroprudential indicators of financial system soundness.
26. Eveline, N. (2010). Credit Risk Management In Banks As Participants In Financial Markets.: A qualitative study of the perception of bank managers in Sweden (Umeå region).
27. evidence. *Journal of Management Policies and Practices*, *4*(1), 57-69.
28. Ferguson, Niall, (2011), Civilization: The Six Killer Applications of Western Power, Penguin Books.

29. Fiorito, R., & Kollintzas, T. (1994). Stylized facts of business cycles in the G7 from a real business cycles perspective. European Economic Review, 38(2), 235-269.
30. Flamini, V., Bologna, P.(2019), Di Vittorio, F., & Zandvakil, R. (2019). Back Matter. IMF Working Papers, (039).
31. Francesco Saita,(2011), Value at Risk and Bank Capital Management.
32. Gertler, M., & Kiyotaki, N. (2010). Financial intermediation and credit policy in business cycle analysis. In *Handbook of monetary economics* (Vol. 3, pp. 547-599). Elsevier.
33. Hagos, M. (2010). Credit Management: A Case Study of Wegagen Bank Share Company in Tigray Region (Doctoral dissertation, Mekelle University).
34. Hempel, G. H., & Simonson, D. G. (1999). Bank management: text and cases. John Wiley & Sons Incorporated.
35. Hendricks, D., & Hirtle, B. (1997). Bank capital requirements for market risk: The internal models approach. Economic Policy Review, 3(4).
36. Isaic, R., Smirna, T., & Paun, C. (2019). A critical view on the mainstream theory of economic cycles. Management & Marketing, 14(1).
37. JANCHOCHOLAC,(2015),THEINFLUENCEOFECONOMICCYCLEON THEDEVELOPMENTOFINSURANCEINCZECHREPUBLIC AND GERMANY,Thesis.
38. Jesus, S., & Gabriel, J. (2006). Credit cycles, credit risk, and prudential regulation.
39. Jickling, M. (2010). Who Regulates Whom?: An Overview of US Financial Supervision.
40. Jiménez, G., & Saurina, J. (2018). Credit Cycles, Credit Risk, and Prudential Regulation-IJCB-June 2006. Fifth issue (June 2006) issue of the International Journal of Central Banking.
41. Kanchu,Thirupathi & Kumer , (2013),Manoj ," Risk Management In Banking Sector –An empirical Study", International Journal of Marketing, Financial Services & Management ResearchVol.2, No. 2,.
42. Khalil, S., & Dombrecht, M. (2011). The autoregressive distributed lag approach to co-integration testing: Application to OPT inflation. *Palestine Monetary Authority (PMA) Working Paper*, *3*, 2-15.

43. Krueger, A. O. (1983). *Exchange-rate determination*. Cambridge University Press.
44. Kytle, B., & Ruggie, J. G. (2005). Corporate social responsibility as risk management: A model for multinationals.
45. Ladokhin, S. (2009). Forecasting volatility in the stock market . Unpublished Thesis, VU University Amsterdam, Faculty of Science.
46. Lee, J., & Mezzanotti, F. (2017). Bank distress and manufacturing: Evidence from the Great Depression. Working paper, Harvard University.
47. López Zapata, E., García Muiña, F. E., & García, S. M. (2019). Analysing the relationship between diversification strategy and firm performance: the role of the economic cycle.
48. Machiraju, H. R. (2008). Modern commercial banking. New Age International.
49. Majid, A., & Yasir, M. (2013). The role of strategic flexibility in minimizing response uncertainty of perceived risks facing manufacturing SMEs in Pakistan. *Romanian Economic and Business Review*, 207.
50. Matsuyama, K. (2007). Credit traps and credit cycles. American Economic Review, 97(1), 503-516.
51. Maubi, A. M., & Jagongo, A. (2014). Corporate loan portfolio diversification and credit risk management among commercial banks in Kenya. International Journal of Current Business and Social Sciences, 1(2), 81-111.
52. Mian, A., & Santos, J. A. (2018). Liquidity risk and maturity management over the credit cycle. Journal of Financial Economics, 127(2), 264-284.
53. Mills, D. Q. (2009). The World Financial Crisis of 2008-2010: What Happened, who is to Blame, and how to Protect Your Money. CreateSpace Independent Publishing Platform.
54. Milton Friedman, The Methodology of Positive Economics" In Essays In Positive Economics Chicago: Univ. of Chicago Press, 1966, p11.
55. Narayan, P. (2004). *Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji* (Vol. 2, No. 04). Australia: Monash University.
56. Nir Jaimovich ,Sergio Rebelo , (2006),Behavioral Theories of the Business Cycle, Northwestern University, NBER, and CEPR,USA, September,p2.

57. Ozdagli, A. K. (2012). Financial leverage, corporate investment, and stock returns. The Review of Financial Studies, 25(4), 1033-1069.
58. Press-(2000), 170-180, Stanley L-Brue -The Evolution of Economic Thought-Sixth Edition- The Dryden.
59. Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). *Bank management & financial services*. McGraw-Hill. Lietaer, B., Ulanowicz, R., & Goerner, S Options for Managing a Systemic Bank Crisis. Center for Sustainable Resources, USA: University of California at Berkeley.
60. Sant-Paul, G. (1997). "Business Cycles and Long-Run Growth" Oxford Review of Economic Policy, Vol.13, No. 3.
61. Scott, H. S. (Ed.). (2005). Capital adequacy beyond Basel: banking, securities, and insurance. Oxford University Press.
62. Sen, A. (2009). The Idea of Justice. London: Allen Lane. Link: https://goo. gl/tBfKgq.
63. Sergeant, K. A. (2001). The role of commercial banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the Caribbean: A perspective from the royal bank of Trinidad and Tobago. Central Bank of Belize.
64. Siddiki, J. U. (2000). Demand for money in Bangladesh: a cointegration analysis. *Applied Economics*, *32*(15), 1977-1984.
65. THOMAS, McMAHON,(2018)Where Are We in the Credit Cycle .
66. UNDP, Human Development Report, Oxford University,1997.
67. Van Greuning, H., & Iqbal, Z. (2008). *Risk analysis for Islamic banks*. World Bank Publications.
68. Voyer, P. (2011). *Tableaux de bord de gestion et indicateurs de performance: 2e édition*. PUQ.
69. Wijewardena, W. A,(2012.) MACROECONOMIC FLUCTUATIONS AND BANKERS'DILEMMA.
70. world Bank institute , Introduction to poverty analysis, world Bank, August 2005, p 9.
71. Yiğitbaş, Ş. B. (2016). The Credit Cycle and the Business Cycle in the Economy of Turkey. *Chinese Business Review*, *15*(3), 123-131

الملاحـــق

ملحق (1): استقرارية الائتمان

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.827783	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.540198	1% level	Test critical values:
	-2.909206	5% level	
	-2.592215	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(L,2)
Method: Least Squares
Date: 07/30/22 Time: 03:59
Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q4
Included observations: 62 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.827783	0.129092	-1.010507	D(L(-1))
0.4279	0.798182	2.19E+10	1.75E+10	C

0.000000	Mean dependent var	0.505253	R-squared
2.42E+11	S.D. dependent var	0.497008	Adjusted R-squared
54.60939	Akaike info criterion	1.72E+11	S.E. of regression
54.67801	Schwarz criterion	1.77E+24	Sum squared resid
54.63633	Hannan-Quinn criter.	-1690.891	Log likelihood
2.000223	Durbin-Watson stat	61.27419	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق (2) استقرارية العدالة

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-8.692959	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.113017	1% level	Test critical values:
	-3.483970	5% level	
	-3.170071	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 07/30/22 Time: 04:02
Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q4
Included observations: 62 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.692959	0.128923	-1.120726	D(G(-1))
0.0058	-2.861530	0.003426	-0.009804	C
0.0094	2.684095	9.17E-05	0.000246	@TREND("2005Q1")

-6.85E-19	Mean dependent var	0.561569	R-squared
0.018287	S.D. dependent var	0.546707	Adjusted R-squared
-5.909257	Akaike info criterion	0.012312	S.E. of regression
-5.806331	Schwarz criterion	0.008944	Sum squared resid
-5.868846	Hannan-Quinn criter.	186.1870	Log likelihood
2.039158	Durbin-Watson stat	37.78543	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق (3): استقارية الرفاهية

Null Hypothesis: D(WS1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-8.169861	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.540198	1% level	Test critical values:
	-2.909206	5% level	
	-2.592215	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(WS1,2)
Method: Least Squares
Date: 07/30/22 Time: 04:05
Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q4
Included observations: 62 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.169861	0.128916	-1.053229	D(WS1(-1))
0.0712	1.836659	14.38106	26.41311	C

0.000000	Mean dependent var	0.526615	R-squared
159.0482	S.D. dependent var	0.518725	Adjusted R-squared
12.27670	Akaike info criterion	110.3381	S.E. of regression
12.34532	Schwarz criterion	730469.5	Sum squared resid
12.30364	Hannan-Quinn criter.	-378.5777	Log likelihood
2.005985	Durbin-Watson stat	66.74663	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق (4): اختبار الحدود للمتغيرين الائتمان والكفاءة المصرفية

ARDL Bounds Test
Date: 07/30/22 Time: 04:18
Sample: 2005Q2 2020Q4
Included observations: 63
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
1	2.230627	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

Test Equation:
Dependent Variable: D(C01)
Method: Least Squares
Date: 07/30/22 Time: 04:18
Sample: 2005Q2 2020Q4
Included observations: 63

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1767	1.367306	3.65E-14	4.99E-14	D(L)
0.0812	1.774063	0.051457	0.091288	C
0.5534	-0.596050	1.26E-14	-7.50E-15	L(-1)
0.0907	-1.719695	0.061198	-0.105241	C01(-1)

0.000159	Mean dependent var	0.093950	R-squared
0.049008	S.D. dependent var	0.047880	Adjusted R-squared
-3.181331	Akaike info criterion	0.047821	S.E. of regression
-3.045259	Schwarz criterion	0.134922	Sum squared resid
-3.127813	Hannan-Quinn criter.	104.2119	Log likelihood
1.940873	Durbin-Watson stat	2.039271	F-statistic
		0.118132	Prob(F-statistic)

ملحق (5): نتائج تحليل انموذج ARDL الاولي للمتغيرين الائتمان والكفاءة المصرفية

Dependent Variable: C01
Method: ARDL
Date: 07/30/22 Time: 04:23
Sample (adjusted): 2005Q2 2020Q4
Included observations: 63 after adjustments
Maximum dependent lags: 10 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (10 lags, automatic): L
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 110
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	12.43620	0.071948	0.894759	C01(-1)
0.0018	3.277817	1.52E-14	4.99E-14	L
0.0001	-4.090822	1.40E-14	-5.74E-14	L(-1)
0.1050	1.646390	0.055447	0.091288	C

0.853841	Mean dependent var	0.804132	R-squared
0.105406	S.D. dependent var	0.794173	Adjusted R-squared
-3.181331	Akaike info criterion	0.047821	S.E. of regression
-3.045259	Schwarz criterion	0.134922	Sum squared resid
-3.127813	Hannan-Quinn criter.	104.2119	Log likelihood
1.940873	Durbin-Watson stat	80.74115	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (6): نتائج اختبار نموذج ARDL الاولي للمتغيرين الائتمان والعدالة

Dependent Variable: G
Method: ARDL
Date: 07/30/22 Time: 03:24
Sample (adjusted): 2006Q1 2020Q4
Included observations: 60 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): L
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.199498	0.128328	0.667239	G(-1)
1.0000	-2.54E-13	0.157202	-4.00E-14	G(-2)
1.0000	1.63E-12	0.157202	2.56E-13	G(-3)
0.0988	1.679725	0.120724	0.202784	G(-4)
0.0009	3.521177	3.31E-15	1.17E-14	L
0.0048	2.945239	0.010911	0.032135	C

0.294667	Mean dependent var	0.917298	R-squared
0.037347	S.D. dependent var	0.909640	Adjusted R-squared
-6.046442	Akaike info criterion	0.011226	S.E. of regression
-5.837008	Schwarz criterion	0.006806	Sum squared resid
-5.964521	Hannan-Quinn criter.	187.3933	Log likelihood
1.582961	Durbin-Watson stat	119.7891	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (7): اختبار الحدود للمتغيرين الائتمان والعدالة

ARDL Bounds Test
Date: 07/30/22 Time: 03:57
Sample: 2006Q1 2020Q4
Included observations: 60
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
1	9.781577	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

Test Equation:
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 07/30/22 Time: 03:57
Sample: 2006Q1 2020Q4
Included observations: 60

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1713	-1.386473	0.125805	-0.174425	D(G(-1))
0.1713	-1.386473	0.125805	-0.174425	D(G(-2))
0.1713	-1.386473	0.125805	-0.174425	D(G(-3))
0.0028	3.132390	0.011270	0.035301	C
0.0087	2.722009	3.50E-15	9.54E-15	L(-1)
0.0006	-3.631820	0.037813	-0.137329	G(-1)

-0.001667	Mean dependent var	0.266565	R-squared
0.013041	S.D. dependent var	0.198655	Adjusted R-squared
-5.968327	Akaike info criterion	0.011674	S.E. of regression
-5.758892	Schwarz criterion	0.007359	Sum squared resid
-5.886405	Hannan-Quinn criter.	185.0498	Log likelihood
1.691765	Durbin-Watson stat	3.925239	F-statistic
		0.004155	Prob(F-statistic)

ملحق (8): نتائج اختبار ARDL الاولي للائتمان والرفاهية

Dependent Variable: WS1
Method: ARDL
Date: 07/30/22 Time: 03:54
Sample (adjusted): 2006Q1 2020Q4
Included observations: 60 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): L
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 1)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.779195	0.130182	0.752345	WS1(-1)
1.0000	9.50E-13	0.163644	1.56E-13	WS1(-2)
1.0000	-1.01E-12	0.163644	-1.65E-13	WS1(-3)
0.0653	1.882030	0.133189	0.250665	WS1(-4)
0.0076	-2.777876	8.17E-11	-2.27E-10	L
0.1403	1.497113	7.85E-11	1.18E-10	L(-1)
0.4014	0.845867	85.41932	72.25336	C

3341.136	Mean dependent var	0.971939	R-squared
575.0711	S.D. dependent var	0.968762	Adjusted R-squared
12.19002	Akaike info criterion	101.6396	S.E. of regression
12.43436	Schwarz criterion	547522.1	Sum squared resid
12.28560	Hannan-Quinn criter.	-358.7007	Log likelihood
1.751364	Durbin-Watson stat	305.9546	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (9): اختبار الحدود للمتغيرين الرفاهية والائتمان

ARDL Bounds Test
Date: 07/30/22 Time: 03:54
Sample: 2006Q1 2020Q4
Included observations: 60
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
1	5.842670	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

Test Equation:
Dependent Variable: D(WS1)
Method: Least Squares
Date: 07/30/22 Time: 03:54
Sample: 2006Q1 2020Q4
Included observations: 60

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0653	-1.882030	0.133189	-0.250665	D(WS1(-1))
0.0653	-1.882030	0.133189	-0.250665	D(WS1(-2))
0.0653	-1.882030	0.133189	-0.250665	D(WS1(-3))
0.0076	-2.777876	8.17E-11	-2.27E-10	D(L)
0.4014	0.845867	85.41932	72.25336	C
0.0062	-2.850719	3.84E-11	-1.09E-10	L(-1)
0.9144	0.108021	0.027861	0.003010	WS1(-1)

25.91416	Mean dependent var	0.251247	R-squared
111.3283	S.D. dependent var	0.166483	Adjusted R-squared
12.19002	Akaike info criterion	101.6396	S.E. of regression
12.43436	Schwarz criterion	547522.1	Sum squared resid
12.28560	Hannan-Quinn criter.	-358.7007	Log likelihood
1.751364	Durbin-Watson stat	2.964060	F-statistic
		0.014339	Prob(F-statistic)

Abstract

After four decades of state and public sector control in various parts of the economy and the crowding of the private sector and the entry of Iraq into three consecutive wars, these events resulted in economic and social distortions in the Iraqi economy, which led the government to adopt the policy of support and intervention, which carried a great burden that put pressure on the general budget, and all this comes within the framework of the possibility of achieving and achieving the economic well-being of citizens, but reaching a high level of economic well-being in Iraq. It does not mean that the citizen is entertained from all sides, but is luxurious in terms of consumption related to developments in monetary income, the gap between the different income segments has widened and there are two classes of the lower and upper classes as a result of the factor of inflation and financial corruption, so it was necessary to analyze bank credit and a cycle in achieving well-being, justice and efficiency, and a priority for justice, well-being The study therefore reached a number of conclusions, the most important of which is that it is the increase in national income that will lead to justice in the distribution of incomes, i.e. the issue seems to be linked to productivity, as its ideals (Barreto) address any distribution of income away from productivity that will lead to the well-being of all, i.e. increase the well-being of the most disadvantaged people, without compromising the well-being of the well-off people. It has also reached a number of recommendations, the most important of which must diversify the forms of credit granted by the sample banks provided by banks to the categories of Iraqi society and follow international experiences.

Opening words (bank credit, justice, well-being

Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Methane University - Faculty of Management and Economics

Department of Financial and Banking Sciences

The role of bank credit in achieving efficiency, justice and prosperity for a sample of commercial banks for the period (2005-2020)

Master Thesis Submit

to board of the College of Administration and Economic – Methane University It is part of the requirements of obtaining a Master's degree in Financial and Banking Sciences

by

Mohamed Davey maize

Supervised By

Ass.Prof: Razak Dhiab Al, Nashi

1444 H. 202 2 A.D